



لطائف الاشارات

الى شرح

تسهيل الطرق لنظم الورقات

في الأصول الفقهية

نظم العلامة الشيخ شرف الدين يحيى العريطي

تأليف

العالم الفاضل والاستاذ الكامل الشيخ عبدالحيد بن محمد علي
قدس المدرس بالمسجد المكي الحرام وامام الشافعية بمقام
سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام

وبهامشه شرح كاللئمة لشرح العلامة المحلى يسمي قرعة العين في شرح
ورقات امام الحرمين تصنيف العلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد
الرعي المعروف بالخطاب ولبوم الاحد ١٨ رمضان سنة ٩٠٢ هـ
وتوفي يوم الاحد الموافق ٩ ربيع الثاني سنة ٩٥٤ هـ كافي نيل الابهج
بتطريز الدياج للعلامة الشيخ أحمد بابا السوداني التنبكي

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

طبع بطبعة

مطبعة النابغة الحنبلي وأولاده بمصر

ربيع الاول سنة ١٣٤٣ هـ

بأمر طبعه

محمد أمين مهران

الخطبة

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مانح الوصول * الى طريق علم الاصول * نحمده من له ثبت فروع دينه المبرأ من
 العوج * بثوابت الاصول ومحاسن الدلائل والنجح * ونشكره ان جعل أجل الكتب فرقاه
 المبلغ نهاية السؤل * وأفضل الهدى سنة نبية الكريم المرشد الى منهاج الاصول * وخبر الأمم أمته
 المحفوظ اجاعها من الضلال بالسهم المصيب * والفائز اعلامها في استنباط الاحكام من جزيل
 الثواب بأوفر نصيب * والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام * المفضل بالاجماع على
 سائر البشر من الخاص والعام * وعلى آله المطهرين باستصحاب الاصل * وأصحابه المفضلين بالقياس
 والنقل * وعلى تابعيهم سيما الائمة المجتهدين غاية الاجتهاد * ومقلديهم في الدين الفائزين
 من العباد * (أما بعد) فيقول خادم العلم الشريف * بالحرم المكي الشريف * المفتقر الى مولاه
 القريب المحيى * عبد المجيد بن محمد على قدس بن عبد القادر الخطيب * أحسن الله عمله * وبلغه
 في الدارين أمله * ان العلوم أشرف الصنائع * وأنحف البضائع * وأرجح المتاجر * وأرجح المعاش
 وأعظم الأعمال أجرا * وأجهاها بين الانام ذكرا * وان من أجلها وأعلاها * وأفضلها وأغلاها
 علم أصول الفقه والاحكام * الذي هو من أجل علوم الاسلام * فقد عظم قدره * وظهر شرفه ونفذه
 كيف لا وهو قاعدة الاحكام الشرعية * وأساس الفتاوى الفرعية * التي بها صلاح معاش المكلفين
 وفوزهم في الدنيا والدين * فهو من أرفع الصنائع النهنية * ومن أجل العبادات الفكرية * وقد
 ألف فيه مؤلفات * ما بين مطولات ومختصرات * كثيرة نظما ونثرا * شهيرة ألفت لنو بها ذكرا
 وان من أحسن ما نظم فيه * فزانت معانيه * المنظومة الرجزية المستجادة * الجامعة مع
 وجازتها كمال الافادة * نظم ورقات الهمام امام الحرمين * الذي حاز رتب المعالي بلا منين
 المسماة تسهيل الطرقات * لنظم الورقات * لناظمها العلامة الشيخ شرف الدين * يحيى العمري طي
 ابن بدر الدين * وقد سألني بعض الاخوان * أصلح الله لي وله الحال والشان * أن أشرحها شرحا
 يحل ألقاظها * ويحل حقاظها * ويبين مرادها * ويتم مفادها * فبحثت عن شرح كي
 أحفه به * لاخلص بخالص العذر بسببه * حيث ان بضاعتي مزجاء * وفكرتي مشغولة

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 وصلى الله على سيدنا محمد
 (قل) الشيخ الامام العالم
 العلامة البحر الفهامة مفتي
 المسلمين بيلد الله الأمين
 أبو عبد الله محمد ابن سيدنا
 ومولانا الشيخ العلامة محمد
 الخطاب نفع الله به آمين الحمد
 لله رب العالمين والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين
 (وبعد) فان كتاب الورقات
 في علم أصول الفقه للشيخ
 الامام العلامة صاحب
 التصانيف المفيدة أي
 المعالي عبد الملك امام
 الحرمين كتاب صخر جوده
 وكثر علمه وعظم نفعه
 وظهرت بركته (وقد)
 شرحه جماعة من العلماء
 رضى الله عنهم فنهج من
 بسط الكلام عليه ومنهم
 من اختصر ذلك ومن
 أحسن شروحه شرح
 شيخ شيوخنا العلامة
 المفيد جلال الدين أبي
 عبد الله محمد بن احمد
 الحلي الشافعي فانه كثير
 الفوائد والنكت وقد

بسواه * ولم أجد بعد البحث شرحا عليها * ولم ألق من توجهت بنيت له كشف نقابها اليها
فلما لم أعثر على شرح لها على * ولم يكن فيما أحسب قد شرحت أصلا * أجبته الى ذلك * وان
كنت لست أهلا لها هناك * فشرحته شرحا جاء بحمد المعين كما أراد * يسر الناظرين من ذوي
الوداد * ولم آل جهدا في تسهيل عبارته * ولا في حل النظم وفهم اشارته * واني وان
كنت بين أبناء جنسي * دائما أتلو وما أبرئ نفسي * أي من عيب * فد استفتحت أبواب
من يسهل الفضل يؤتيه من يشاء وعند مفتح الغيب (وسميته) لطائف الاشارات * الى
شرح تسهيل الطرقات * لنظم الورقات * في الأصول الفقهيات * والله أسأل * وبنية
أبوسل * أن يحفظني من الخطأ والزلل * ويوفقي للصواب في القول والعمل * ويعين
علي بحسن الابانة والاعانة * ويرزقني بمن الانابة والصيانة * وان ينفع بهذا الشرح كما نفع بأصله نفعاً
ويعظمه في القلوب ويجعل له فيها وقفا * ويظهره في هيئة بهية * كما يود الآملون * حازوا
القبول بين البرية * كما يروم الراضون * وينحذروا قبالا * حتى تأتي له الانام بالا * وان يجعله
خالصا لوجه الكريم * محملا للفوز بجنت النعيم * وسببا للنظر الى وجه الله المصون في الدار
الآخرة * لا يكون ممن قال الله تعالى فيهم وجوه يومئذ ناضرة * الى ربها ناظرة * ويسهل على
ما محمد عقباه * ويوفقي في جميع أموري لما يرضاه (هذا) وليس لي في هذا الكتاب * الا
الجمع من كتب علماء هذا الشأن الانجاب * فقد خلصت من أسارسادة أجلة * عليها في هذا
الفن اعتماد أهل الملة * ولظهور الحكم وخوف التطويل أترك العزو الغالب * والتعويل في
جميع أموري على من أمره غاب * فخاريت من صواب في أي مكان * فهو لأولئك الأعيان *
وما رأيت من خطأ فاصل مني بلاريب * فأروم من حاوى الشيم أن يسترد ذلك العيب * وان
يصفح * بعد امان النظر عما فيه من قصور ويسمح * ويلاحظه عقب تجمع الفكر بعين الرضا
الكيلة ويلمح * وأسأل الله تعالى أن يغفر لي ويا شأخي ووالدي وأولادي والمسلمين ومن له حق
على ويسامحني فيما وردت فيه * ولا يكتنا الى أنفسنا فيما نعمله وادويه * بحمد الحبيب الاعظم صلى الله
تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم (هذا) وقد آر الشروع في المقصود فأقول بعون الملك المعبود
قال الناظم رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي انظم وابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب
العزيز وعلا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو
ابتر وأجزم وأقطع روايات والدين انه ناقص وقليل البركة والكلام على البسملة في كل فن كثير شهير
لا يحتاج الى تسطير وقد جعت في التكلم عليها وعلى المبادئ العشرة بما يناسب هذا الفن رسالة جعلتها
كالمقدمة لهذا الكتاب فانظرها ان شئت ترما ينشئ الأبواب وبالله التوفيق ويده أزمة التحقيق
* قال رحمه الله تعالى (قال الفقير الشرف العمر بطي * ذوالجز والتقصير والتفريط)

اعلم انه انما في الناظم رحمه الله تعالى بجملة الحكاية بقوله قال الشرف ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه
بلقبه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله فيثاب مؤلفه وهكذا مدح
الكتاب وتبيين محاسنه اذا مجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب دواءه للريض ما انتفع به
ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه بهذا القصد يضمحل الراء خصوصاً مع
الأمّن منه كما هو حال الناظم رحمه الله تعالى وقوله الفقير بمعنى المحتاج الى الله تعالى أخذاً من قوله تعالى
بأيها الناس أنتم الفقراء الى الله وقوله الشرف أي شرف الدين قال نابة عن المضاف اليه وهذا لقبه
واسمه يبي فهو كما في تحفة الحبيب شرح منظومة غاية التقرّب وشرح التيسير نظم التحرير

اشتغل به الطلبة وانتفعوا
به الا انه لفرط الاجاز
قارب ان يكون من جملة
الانغاز فلا يهتدى لفوائده
الابتعب وعناية وقد ضعفت
الهمم في هذا الزمان
وكثرت فيه المسموم
والأحزان وقل فيه المساعد
من الأخوان فاستخرت
الله تعالى في شرح الورقات
بعبارة واضحة منبهة على
نكت الشرح المذكور
وفوائده بحيث يكون هذا
الشرح شرحا للورقات
والشرح المذكور يحصل
بذلك الانتفاع للبتيدي
وغيره ان شاء الله تعالى
ولا أعمدل عن عبارة
الشرح المذكور لا لتغييرها
بأوضح منها أولز يادة فائدة
وسميته (قرة العين
بشرح ورقات امام الحرمين)
والله المسؤول في بلوغ
المأمول وهو حسي ونعم
الوكيل (ولنقدم)
التعريف بالمصنف على
سبيل الاختصار فنقول
هو الشيخ رئيس الشافعية
وأحد أصحاب الوجوه

الاستاذ العلامة الصالح المفضل الناجح الفهامة الشيخ شرف الدين يحيى ابن الشيخ بدر الدين موسى ابن رمضان ابن عميرة الشهير بالعمر يطى نسبة لبلاذعمر يطى بفتح العين كما هو مشهور وهي ناحية من نواحي مصر القاهرة بالشرقية من أعمال بلبيس بالقرب من سليكة بلد شيخ الاسلام زكريا الأنصارى رحمه الله تعالى ونفعنا به وكان الناظم رحمه الله تعالى آية في النظم كم ألف فيه وأحكم فن نظم في الفقه التيسير نظم التحرير لشيخ الاسلام زكريا ونهاية التدريب نظم غاية التقريب لابي شجاع الأصفهاني وفي أصول الفقه هذا المتن وفي النحو نظم الأجرومية الى غير ذلك ونظمه عنده عليه طلاوة جزل فيه حلاوة سهل المبني ظاهر المعنى وقوله ذوالحجز أى عن الأشياء والعبادات اذ لا قدرة للعبد على شئ من الأشياء وذوالتصير في الطاعات وذوالتفريط في جانب مولاه فان العبد وان بلغ ما بلغ في الطاعة والعبادة لا يفي ذلك بحق ذرة مما وجبه عليه فاعترف الناظم رحمه الله تعالى بما ذكر من الحجز والتقصير والتفريط هو من شأن العارفين الأتقياء الواصلين جعلنا الله تعالى منهم ومقول قول الناظم الحمد لله الى آخر المنظومة قال رحمه الله تعالى

﴿ الحمد لله الذي قد أظهرنا علم الأصول للورى وأشهرنا ﴾

﴿ على لسان الشافعى وهونا فهو الذى له ابتداء درنا ﴾

اعلم أنه قد اشتهر ان الحمد لغة الثناء بالجميل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم وعرفا فعل يبنى عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره وهو مختص بالله تعالى وقوله الذى قد أظهرنا أى أوجد وأخرج فقد للتحقيق وألف أظهرنا للاطلاق وقوله علم الأصول أى أظهر علم أصول الفقه فأل للعهد الذهنى وقوله للورى أى للخلق ولا يخفى ما فى كلامه من براعة الاستهلال وهي ان يأتى المتكلم فى طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده وهذه البراعة المسماة براعة المطلع بخلاف براعة المطلب فانها ان يأتى المتكلم بالثناء قبل شروعه فى مقصوده وبخلاف براعة المقطع فانها ان يأتى المتكلم فى آخر كلامه بما يشعر بانتهائه كقوله فى الآخر ونسأله حسن الختام وان أردت بسط ذلك فانظر البديعيات ومنها بديعيتى فى مدحه عليه الصلاة والسلام وقوله وأشهرنا الخ أى الحمد لله الذى أظهر علم الأصول وأشهره على لسان الامام الاعظم امامنا محمد بن ادريس الشافعى رضى الله تعالى عنه فاشهره معطوف على أظهرنا وألفه للاطلاق وقاعله عائد على الله تعالى ومفعوله محذوف وهو الضمير كما قدرنا وقوله وهونا معطوف على أظهرنا وألفه للاطلاق أيضا وهو بتشديد الواو والضمير العائد على العلم محذوف أى الحمد لله الذى أظهر علم الأصول وأشهره وهونا بمعنى سهله على الشافعى رضى الله تعالى عنه حتى جمعه ودونه فلذا قال فهو الذى له ابتداء دونائى وانما أشهر الله علم الأصول على لسان الشافعى رضى الله تعالى عنه لأنه هو الذى دونه أى جمع علم أصول الفقه فى ابتداء الأمر أى قبل كل أحد فهو رضى الله تعالى عنه واضعه وأول من دون فيه على سبيل الاستقلال فأملى فيه رسالته المشهورة تكلم فيها بالآواصر والنواهي والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المنصوصة من القياس ﴿ نبيهان ﴾ الأول لا يخفى ان فى كلامه رحمه الله تعالى من عيوب القافية عند العروضيين التضمنين وهو كافى كتابي فتح الجليل الكافى لمتمة متن الكافى فى العروض والقوافى وشرح الخرجية تعليق قافية البيت الأول بصدر البيت الذى بعده بأن يفتقر اليه فى الافادة كما هنا فان قوله وأشهرنا قافية الاول متعلق بما بعده وهو قوله على لسان الشافعى وسمى تضمينا لأن الشاعر ضمن البيت الثانى معنى الأول لأنه لا يتم الا بالثانى لكن هذا جائز للولدين فى غير المداح الشعرية والبديعيات الأدبية سواء المديح النبوى وغيره فهذا لا يجوز الاتيان به حتى لهم وامانظم انواع العلوم الكثيرة خصوصا أهل الاراجيز فى الفنون الشهيرة مثل هذه الرجزية فيجوز لهم هذا التضمنين كأمثاله بلا شك ولا ريب وما فى ارتكابه من عيب لأن من نظم فى علم من العلوم انما

وصاحب التصانيف المفيدة
أبو المعالي عبد الملك ابن
الشيخ أبى محمد عبد الله
ابن يوسف بن محمد
الجوينى بضم الجيم وفتح
الواو وسكون الياء للثناء
التحية وبعدها نون
نسبة الى جوين وهو
ناحية كبيرة من نواحي
نيسابور يلقب بضياء
الدين ولد فى الحرم من سنة
تسعة عشر وأربعمائة
وتوفى بقرية من أعمال
نيسابور يقال لها بفشقال
ليسة الاربعاء الخامس
والعشرين من شهر ربيع
الثانى سنة ثمان وسبعين
وأربعمائة وجاور بمكة
والمدينة أربع سنين
يعرس العلم ويفتى فلقب
بامام الحرمين وانتهى اليه
رياسة العلم بنيسابور
وبنيت له المدرسة النظامية
وله التصانيف التى لم يسبق
الى مثلها تقدمه الله برحمته
وأعاد علينا من بركاته
آمين قال المصنف رحمه
الله تعالى (بسم الله الرحمن
الرحيم) أصنف وكذا

قصد حصر الالفاظ وضبط المعاني لتحصيل المقتضى البيانى وتسهيل المفوظ اللسانى فذلك لم يراع
أكثر أهل المنظومات فى فنون العلوم تجنب التضمن وما شابهه من الضرورات فى منازيمهم سيما
أراجيزهم لأن قصدهم التحقيق فى منظوماتهم وتبليغ معلوماتهم ثم ان تضمين العروضيين هذا غير
التضمن الذى ذكره البيانيون نوعان أنواع البدع فانه مستحسن جدا هو ان يضمن الشاعر شيئا
من شعر الغير مع التنبيه على انه من الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند الباغاء اثلايتهم بالاخذ والسرقة
والافلاحة اليه وقد بينته بيانا شافيا فى شرحى على بديعى فانظره ان شئت * الثانى الصلاة والسلام
على سيد الانام مطلوبان فما يدل على طلبهما بعد الثناء الجليل الأعلى على الملك الجليل جل وعلا خبر
كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى ثم بالصلاة على فهو أقطع أكتع فهو وان كان ضحية يعمل به فى
فضائل الأعمال ذكره الباجورى فى كفاية العوام وغيره وقوله تعالى ورفعناك ذكرك أى لا أذكر
الاوتد كرمى كافى صحيح ابن حبان وقول امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه أحب أن يقدم المرء بين
يدى خطبته أى بكسر الخاء وكل امرئ عليه غيرها جدد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على النبي
ﷺ والقرآن بينهما مطلوب لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وافرادا أحدهما عن الآخر مكروه لظاهر الآية المذكورة أيضا والناظم رحمه الله تعالى قد تركهما
هنا والجواب عنه يحتمل أنها كفى بذكرهما فى آخر أرجوزته حيث قال ثم

﴿ فالحمد لله على إتمامه * ثم صلاة الله مع سلامه ﴾

على النبي الخ أخذنا بظاهر خبر من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمى في ذلك
الكتاب أعين من أن يكون أوله أو لا والناظم قد أتى فى آخر نظمه بهما فافهم ما يتحقق الملام اذا لم يوجد
فى مجلس أو كتاب كما هو ظاهر الآية المذكورة وهذا الخبر ومع هذا لم يدف عنه بهذا الجواب فى تركهما
أولا الملام لظاهر خبر كل كلام لا يبدأ الحديث المذكور وكلام امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه الذى
لم يقله الا عن نص فالاحسن فى الجواب أن يقال يحتمل أن الناظم أتى بهما لفظا وأسقطهما خطأ وهو
كاف فى المطالب وهذا وان كان دون مرتبة من تلفظ بهما وكتبهما الا انه يخرج به الملام فىصير
قد ذكر الصلاة والسلام وبالجملة فلأراد ترك التميل والقل لآتى بهما بعد قوله واشهر بأن قال
ثم الصلاة والسلام سرمد * على ركن الاصل طه أحدا * أصل الاصول أشرف العباد
وآله وصحبه الامجاد * وبعد فالعلم بأصل الفقه * مكمل قارى علم الفقه

فذاك بالفضل الجليل أخرى * والله ذو النيل الجزيل أجرى

على لسان الشافعى الخ هذا وقد أطلنا ولكن لا يخفى من فائدة ان شاء الله تعالى قال رحمه الله تعالى

﴿ وتابعت الناس حتى صاروا * كتبنا صغار الحجم أو كبارا ﴾

يعنى وتابعت الناس وهم أفاضل العلماء امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه فى التأليف فى علم أصول الفقه
حتى صار ما ألفوه وصنفوه فى هذا العلم كتب كثيرة صغارا وكبارا فكتب فيه بعده الفقهاء شافعية
ومالكية وحنفية وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها وكتب المتكلمون فيه أيضا كذلك
الان كتابة الفقهاء فيه أسس بالفقه وألحق بالفروع لكثرة الامثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها
على النكت الفقهية والتكلمون يجرّدون صورتها المسائل عن الفقه ويميلون الى الاستدلال العقلى
ما أمكن لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم وقوله كتبنا بسكون التاء للضرورة كثيرة صغار الحجم
وكبارا فالصغار للاطلاق وأو بمعنى الواو ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وخبر كتبه الصغار مسمى * بالورقات للامام الحرى ﴾

ينبغى ايجاز متلقى
التسمية باجمل التسمية
مبدأه فيقدر الآكل بسم
الله آكل وانتارى بسم
الله أقرأ فهو أولى من
تقدير ابتدئ لافادته ابع
الفعل كاه بالتسمية وأبتدى
لا يفيد الانابس ابتداءه
وتقدير المدة فى متأخر الان
المتصود لاهم البداء
باسم الله تعالى ولا فائدة
الحصر وابتداء المصنف
بالله صلة قتداء بالقرآن
العظيم وعملا بحديث كل
أمر دى بال لا يبدأ فيه
باسم الله الرحمن الرحيم
فهو أبتدأ رواه الخطيب فى
كتاب الجامع بهذا اللفظ
واكتفى بالبسملة عن الجملة
لما لانه حمد بلسانه وذلك
كاف أركان المراد بالحمد
معناه له وهو الثناء والبسملة
متضمنة لذلك أولان
المراد بالحمد ذكر الله تعالى
* وفى رواية فى مسند
الامام أحمد كل أمر دى
بال لا يفتح بذكر الله فهو
أبتدأ وقال أقطع على التردد
وقد ورد الحديث

يعني وأحسن كتب علم أصول الفقه الصغار هو ما سمي بسكون الياء للضرورة أي المسمى ذلك الكتاب بالورقات التي هي قليلة المباني كثيرة المعاني المنسوبة لمؤلفها العلامة الامام الحرمي أي المنسوب للحرمين * ولنتبرك بتعريف صاحب الاصل على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الفدراكة شيخ الاسلام البحر الحبيب المحقق المدقق النظار الاصولي المتكلم البليغ الفصيح الاديب العلم الفرد زينة المحققين عجاويز با * وصاحب الشهرة التي سارت لسراة والحدادة بها شرقا وغربا رئيس الشافعية وأحد أصحاب الوجوه وصاحب التصانيف المفيدة أبو المعالي ضياء الدين امام الحرمين عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني نسبة الى جوين وهو ناحية كبيرة من نواحي نيسابور من أعمال خراسان العراقي الشافعي ولد رحمه الله تعالى في ثامن عشر المحرم عام تسعة عشرة وأربعمائة وجاور بمكة والمدينة أربع سنين يفتي ويدرس ويجمع طرق الشافعي ومن ثم لقب بامام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الدين المدرسة النظامية بنيسابور فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة واستعدلت مدرسه فيها واستقامت أمور الطلبة وبقي على ذلك قريبا من ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع مسلم له المحراب والنبير والخطابة والتدريس ومحاسن الذكر يوم الجمعة والمناظرة واتفق له من المواظبة على التدريس والمناظرة ما لم يمهله غيره مع الوجهة الزائدة في الدنيا ومن تصانيفه نهاية المطلب في الفقه وهي أربعون مجلدا كبيرا لم يصنف مثلها ومختصرها واختصرها بنفسه وهو من محاسن كتبه قال هو نفسه فيه انه يقع في الحجم من النهاية أقل من النصف وفي المعنى أكثر من الضعف والشامل في أصول الدين والارشاد فيه أيضا والبرهان في أصول الفقه والارشاد فيه أيضا والورقات فيه أيضا وغير ذلك مما هو مسطور ومنه ديوان خطب مشهور ومن نظمه * أخى لن تبال العلم الابسته * البيتين وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة فعمره نحو تسع وخسين سنة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربعمائة هذا وقد ترجم له التاج السبكي رحمه الله تعالى في الطبقات ترجمة حافلة في نحو ثلاثين صفحة وما ذكر منها فانظرها ان شئت ويكني في غيره ما نقل من خط ابن الصلاح أنشد بعض من رأى امام الحرمين

لم تر عيني تحت أديم الهالك * مثل امام الحرمين الثبت عبد الملك

وكان الفقيه الامام غانم الموسيلي ينشد ويقول لغيره في امام الحرمين

دعوا لبس المعاني فهو ثوب * على مقدار قدأني المعالي

ورأيت في شرح مولد البرزنجي للسيد جعفر مانصه قائلة ذكر بعضهم ان المتهنق وقع في غير ما يتعاق بالمصطفى عليه الصلاة والسلام فانه سمع يوم وفاة امام الحرمين رحمه الله تعالى قائلا من الجن يهتف بهذين البيتين وهما

يادهر بع المعالي رتب بعده * بيع الكسادر بحت أم لم ترج

فسم وأخر من تشاء من الوري * مات الذي قد كنت منه تسخى

والله أعلم ثم قال رحمه الله تعالى

{ وقد سئلت مدة في نظمه * مسهلا لحفظه وفهمه }

يعني وقد سألني بعض الناس من مدة أي برهة من الزمان في نظم كتاب الورقات لامام الحرمين المذكور فظمت حاله كوني مسهلا له بنظمي اياه لاجل حفظه أي استحضاره عن ظهر قلب غيا اذا النظم أحلى وأعذب وأسرع الى الحفظ من الثر خصوصا ما كان على بحر الرجز فلا غرو ان نظم الكلام يسهل الحفظ على الامام والنظم الكلام الموزون قصدا والرجز أسهل من غيره من البحور وأعذب وردا فيميل

بروايات متعددة قال النووي وهو حديث حسن فلما كتفي بالبسملة عن الجملدة قال (هذه ورقات) قليلة كما يشعر بذلك جمع السلامة فان جوع السلامة عند سيويه من جوع القلة وعبر بذلك تسهلا على الطالب وتنشيطا له كما قال تعالى في فرض صوم شهر رمضان أياما معدودات فوصف الشهر الكامل بانه أياما معدودات تسهلا على المكلفين وتنشيطا لهم وقيل المراد في الآية بالايام للعدودات عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر فان ذلك كان واجبا أول الاسلام ثم نسخ والاشارة بهذه الى حاضر في الخارج ان كان أتى بها بعد التصنيف والافهى اشارة الى ما هو حاضر في الذهن وهذه الورقات

الطبع اليه وتبجتماع الأفتدة لديه فافهم هذا الكلام وادع لي بحسن الختام والحفظ هو ضبط الصورة
للمدركة في العقل وقوله وفهمه أي ومجتهدا في تسهيل فهمه وذلك بالبيان بعبارة عذبة ليس فيها تعقيد
والفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب هذا ولعل الناظر رحمه الله تعالى تكرر عليه السؤال في هذا النظم
فقال ﴿ فلم أجد مما سئلت بدا * وقد شرعت فيه مستمدا ﴾

﴿ من ربنا التوفيق للصواب * والنفع في الدارين بالكتاب ﴾

يعني حين تكرر السؤال على أسعفت سائل بمغوبه ولم أجد مما سألني فيه السائل بدا أي فراقا
وخلاصا من اسعافه بمطالبة وفرارا وعوضا عن اجاده بمغوبه قال في القاموس وشرحه وقولهم
لا بد اليوم من قضاء حاجة أي لافراق منه وقيل لاحالة منه ولاعوض عنه ومعناه أمر لازم لا يمكن
مفارقتة ولا يوجد بدل منه ولا عوض يقوم مقامه اه ملخصا وقوله وقد شرعت فيه الخ أي وقد
شرعت في النظم المذكور مستمدا أي حالة كوني طالبا امداد التوفيق أي اعانتته من ربنا أي خالقنا
ومالكنا ومدير أمورنا والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والمراد هنا خلق القدرة للصواب في
نظمه أي للاسمر الموافق للواقع وهو ضد الخطأ وقوله والنفع أي وطالبا امداد النفع أي الخير وهو
ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه دنيويا أو آخويا والمراد هنا اصال الثواب بسببه لأن النفع اصال
الخير للخير وقوله في الدارين أي في دار الدنيا ودار الآخرة بسبب هذا الكتاب بأن ينفع الناظم
والمسلمين أيضا بأن يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاستغفال به ككتابة وقراءة وتفهم وتعلم وتعليم
وشرح وبعضهم بغير ذلك كالاغاة عليه بوقف أوهبة أو نقل الى البلاد أو غير ذلك وتفعهم يستتبع
نفعه أيضا لأنه سبب فيه وذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
عمل بها الى يوم القيامة * فان قلت هل يتصور النفع بالتأليف لمن مات قبل المؤلف * قلت نعم يشتغل به
أحد من ذريته فتعود بركته على أيه أو يتعلم حكمائه فيكون كذاك أو يعلم منه أن الميت تنفعه
الصدقة والثناء فيفعل ذلك فافهم هذا الكلام وادع لي بحسن الختام

﴿ باب أصول الفقه ﴾

أي باب في بيان الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه بابتناء الفقه عليه اذا أصل ما يبتنى عليه غيره
فلفظ أصول الفقه في الاصل مركب اضافي لقب قصد به المدح ثم نقله الأصوليون وجعلوا له لقباً لهذا
الفن فالاشعار المذكور بالنظر لهذا المركب قبل التسمية به وسيأتي نحوه هذا عند قول الناظم حيث
قال رحمه الله تعالى

﴿ هالك أصول الفقه لفظاً لقبا * للفن من جزأين قد تركبا ﴾

﴿ الاول الاصول ثم الثاني * الفقه والجزآن مفردان ﴾

يعني خذ أصول الفقه في هذا اللفظ والمراد خذ لفظ أصول الفقه حال كونه لقباً للفن فلو قال لفظ
أصول الفقه خذ لقباً للفن الخ لكان أحسن وأتقن وهو بحسب الاصل قد تركب تركيباً اضافياً من
جزأين أي تركب من مضاف ومضاف اليه والافهم مفرد لانه لقب للفن المخصوص المدون فلفظ أصول
الفقه له معنيان أحدهما معناه الاضافي وهو ما يفهم من مفرديه عند تقييد الاول باضافته للثاني
وثانيها معناه اللقب وهو العلم الذي جعل هذا المركب الاضافي لقباً له ونقل عن معناه الأول اليه وهذا
المعنى الثاني يذكره الناظم بعد هذا في قوله أما أصول الفقه معنى الخ والمعنى الاول هو الذي بينه
بقوله من جزأين قد تركبا الذي هو بمعنى قول الأصل مؤلف من جزأين ثم انه بين الجزأين بقوله الاول

(تشتمل على فصول) جمع
فصل وهو اسم لطائفة من
المسائل تشترك في حكم
وتلك الفصول (من) علم
(أصول الفقه) ينتفع به
المبتدئ وغيره (وذلك) أي
لفظ أصول الفقه له معنيان
أحدهما معناه الاضافي وهو
ما يفهم من مفرديه عند
تقييد الاول باضافته للثاني
وثانيها معناه اللقب وهو
العلم الذي جعل هذا
المركب الاضافي لقباً له
ونقل عن معناه الاول اليه
وهذا المعنى الثاني يذكره
المصنف بعد هذا في قوله
وأصول الفقه طرقه على
سبيل الاجال الخ والمعنى
الاول هو الذي بينه بقوله
(مؤلف من جزأين) من
التأليف وهو حصول الالفة
والتناسب بين الجزأين
فهو أخص من التركيب
الذي هو ضم كلمة الى
أخرى وقيل انهما بمعنى
واحد قوله (مفردين) من
الافراد المقابل للتركيب
لالمقابل للثنائية والجمع فان
الافراد يطلق في مقابلة كل
منهما ولا تصح اردة الثاني
هنا لان أحد الجزأين
الذين وصفهما بالافراد
لفظ أصول وهو جمع وفي
كلامه إشارة لذلك حيث قال

(بني ما بني عليه غيره) أ. فالأصل الذي هو فرد الجزء الأول ما بني عليه غيره كاصل الجدار أي أساسه وأصل الشجرة أي طرفها الثابت في الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل فإن الأصل يشهد له كما في أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلتها التي يبنى عليها وهذا أحد من قولهم أصل هو المحتاج إليه فإن الشجرة محتاجة إلى الثمرة من حيث كمالها وليست الثمرة أصلاً للشجرة ومن قولهم أصل الشيء ما منه الشيء فإن الواحد من العشرة وليست العشرة أصلاً * ولما عرف الأصل عرف مقابله وهو الفرع على سبيل الاستطراد فقال (والفرع ما يبنى على غيره) كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله (والفقه) الذي هو الجزء الثاني من لفظ أصول الفقه له معنى لغوي وهو العلم بمعنى شرعي وهو (معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد) كالعلم بأن النية في الوضوء

واجبة وإن الوتر مندوب وإن تبينت النية شروط في الصوم وإن الزكاة واجبة في مال الصبي وغير واجبة في الخلق المباح وإن القتل يقتل موجب للتصاص وتحوذ ذلك من مسائل الحنفية بخلاف ما ليس طريقه الاجتهاد كالعلم بأن الصلوات الخمس واجبة وإن الزنا محرم والأحكام الاعتقادية كالعلم بالله سبحانه وتعالى وصفاته ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسي معرفة ذلك فقها لأن معرفة ذلك يشترك فيها الخاص والعام فالفقه بهذا التعريف لا يتناول إلا فقه المجتهد ولا يضر في ذلك عدم اختصاص الوقت على الفقهاء بالمجتهدين لأن المرجع في ذلك للعرف وهذا اصطلاح خاص ولا يراد بالمعرفة هنا العلم

الأصول أي لفظ أصول ثم الثاني الفقه أي لفظ الفقه فنشأ منهما أصول الفقه ثم قال والجزآن مفردان أي والجزآن اللذان أحدهما أصول وثانيهما الفقه مفردان من الأفراد المقابل للتركيب لا المقابل للتثنية والجمع فإن الأفراد يطلق على مقابلة كل منهما ولا تصح إرادة الثاني هنا لأن أحد الجزأين اللذين وصفهما بالأفراد لفظاً أصول وهو جمع وفي كلامه إشارة لذلك حيث قال رحمه الله تعالى

(فالأصل ما عليه غيره بني * والفرع ما على سواء يبنى)

يعني إذا أردت معرفة الجزأين المفردين فنقول في بيانهما الأصل لغة كما قال الامام المحتاج إليه وقال صاحب الأصل ما منه الشيء وقال الآمدي ما يستند لتحقيق شيء إليه وقال غيره منشأ الشيء وقال الحسين البصري ما يبنى عليه غيره وقال بعضهم ما يتفرع عنه غيره فهذه ست عبارات أقربها الأخير ثم ما قبله على الترتيب أما بحسب الاصطلاح فله أربعة معان الدليل كقولهم الأصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة أي الدليل ومنه أصول الفقه أدلتها والرجحان كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة أي الراجح عند السامع والقاعدة المستمرة نحو إباحة الميتة للضرر على خلاف الأصل والصورة المقيس عليها قاله السيوطي رحمه الله تعالى في شرح الكوكب الساطع في نظم جيع الجوامع إذا علمت ذلك فالأصل في كلام الناظم الذي هو مفرد الجزء الأول من الجزأين المذكورين ما يبنى عليه غيره فالمراد أن الشيء المحسوس أو المعقول الذي يبنى عليه غيره أصل كاصل الجدار الذي هو أساسه وأصل الشجرة الذي هو طرفها الثابت في الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل كما علمت فإن الأصل يشهد له كما في أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلتها التي يبنى عليها وإن الشيء الذي يبنى على غيره فرع كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله ولعل قصده بهذا التعريف التلبيه على ابتناء الفقه على الأصل وإن الجزء الأول مبني عليه والجزء الثاني مبني فليس ذكر الفرع استطراداً * ثم قال رحمه الله تعالى

(والفقه علم كل حكم شرعي * جاء اجتهاداً دون حكم قطعي)

اعلم أن الفقه الذي هو الجزء الثاني من الجزأين المذكورين له معنى لغوي وهو الفهم واصطلاحاً وهو أن شئت قلت كما في جيع الجوامع العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وإن شئت قلت وهو أخصر كما في الأصل معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد وهذا معنى قول

الناظم

بمعنى العلم على الظن لأن المراد بذلك ظن المجتهد هو الذي لقوته

غريب من العلم يخرج بقوله الأحكام الشرعية الأحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بأن النار محرقة والمراد بالأحكام من قوله مدركة الأحكام الشرعية جميع الأحكام فالألف واللام للاستغراق والمراد بمعرفة جميع الأحكام التهيؤ لتلك فلا ينافي ذلك قول مالك رضي الله عنه وهو من أعظم الفقهاء المجتهدين في اثنين وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين مسألة مثل عنها لا أدري لأنهم متهمون بالعلم بأحكامها بما لا يورد النظر وإطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع عرفاً تقول فلان يعلم النحو ولا يريد أن يجيع مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل أنه منهي لذلك * ثم بين الأحكام المرادة في قوله الأحكام الشرعية فقال

الواجب والمندوب والمباح
 والمحظور والمكروه
 والصحيح والباطل
 فالفقه العلم بهذه السبعة
 أي معرفة جزئياتها أي
 الواجبات والمندوبات
 والمباحات والمحظورات
 والمكروهات والأفعال
 الصحيحة والأفعال الباطلة
 كالعلم بأن هذا الفعل مثلا
 واجب وهذا مندوب وهذا
 مباح وهذا محظور وهذا
 مكروه وهذا صحيح وهذا
 باطل وليس المراد العلم
 بتعريفات هذه الاحكام
 المذكورة فان ذلك من علم
 أصول الفقه لا من علم
 الفقه وإطلاق الاحكام
 على هذه الامور فيه تجوز
 لانها متعلقة بالاحكام
 والاحكام الشرعية خمسة
 هي الايجاب والنسب
 والاباحة والكراهة
 والتحريم وجعله الاحكام
 سبعة اصطلاح له والذي
 عليه الجمهور ان الاحكام
 خمسة لاسبعة كما ذكرناها
 لان الصحيح اما واجب
 أو غيره والباطل داخل في
 المحظور وجعل بعضهم
 الاحكام تسعة وزاد الرخصة
 والنزيمه وهما راجعان
 الى الاحكام الخمسة أيضا
 والله أعلم ثم شرع في تعريف
 الاحكام التي ذكرها بذكر
 لازم كل واحد منها فقال

الناظم علم كل حكم شرعي أي تصديق بجميع الاحكام والمراد بالعلم بالجميع التهيؤ له وهو أن يكون عنده ملكة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأي حكم أراد وان لم يكن حاصلًا بالفعل فلا يرد قول مالك من أكابر المجتهدين في ست وثلاثين مسألة من أربعين مسألة سئل عنها لأدري لحصول تلك الملكة عنده بحيث لو أمعن النظر حصل له التصديق بها فالحكم بمعنى النسبة التامة وهي ثبوت أمر لا خراجا بها أو سلبا والعلم بهام من حيث انها واقعة أو ليست بواقعة هو التصديق وبغيرها يقال له تصور فلا تكرار مع قوله شرعي وأما الوفسرنا الاحكام بالاحكام التكليفية لنكرار مع لانهم فسروا الشرع بمشروع الله تعالى من الاحكام وقوله شرعي مأخوذ من الشرع المبعوث به النبي الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم وخروج الاحكام الشرعية المرادة بقوله كل حكم شرعي الاحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بأن النار محرقة وإنما استأج الى التقييد بقوله جاء اجتهاد ادون حكم قطعي الذي هو بمعنى قول الاصل التي طريقها الاجتهاد أي جاء ثبوته وظهوره بالاجتهاد وهو بدل الوسع في بلوغ الغرض لان الاحكام ثابتة في نفسها بدون الاجتهاد لكن الاجتهاد هو المظهر والمثبت لها عند المجتهد فالحكم الشرعي ينقسم الى ما طريقه الاجتهاد المراد من قوله جاء اجتهادا كقولنا النية في الوضوء واجبة والفائحة فرض في الصلاة والوتر مندوب والنية من الليل شرط في صوم رمضان والزكاة واجبة في مال العبي غير واجبة في الحلى المباح والقتل بمقتل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف والى ما طريقه القطع لا الاجتهاد المراد من قوله دون حكم قطعي كالعلم بأن الله تعالى واحد ووجود وان الصلوات الخمس واجبة وان الزنا محرم وغير ذلك من المسائل القطعية مما يشترك في معرفتها الخاص العام فلا يسي فقها فلذلك قيد الحكم بالاجتهاد فالعلم هنا بمعنى الظن الذي هو التصديق الراجح فان قلت الفقه بهذا التعريف لا يتناول الافقه المجتهد فقتضاه انه لو أوقف على الفقهاء يختص به المجتهدون وليس كذلك فالجواب ان هذا اصطلاح خاص فلا يلتفت اليه في الالفاظ فان المرجح فيها الى اللغة والعرف العام ولهذا أشار المتولي بقوله انه يرجع فيه الى العادة ثم بين الاحكام المرادة بقوله كل حكم شرعي فقال

والحكم واجب ومندوب وما أبيض والمكروه مع ما حرما

مع الصحيح مطلقا والفساد من قاعد هذان أو من عابد

اعلم ان الفقه هو العلم بهذه السبعة التي ذكرها أي معرفة جزئياتها أي الواجبات والمندوبات والمباحات والمحرمات والمكروهات والأفعال الصحيحة والأفعال الفاسدة كالعلم بأن هذا الفعل مثلا واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهذا محظور وهذا مكروه وهذا صحيح وهذا فاسد وليس المراد العلم بتعريفات هذه الاحكام المذكورة فان ذلك من أصول الفقه لا من علم الفقه والحكم المتعارف بين الاصوليين بالاثبات تارة كالصلاة واجبة والنفي أخرى كالوتر ليس بواجب خطاب الله تعالى أي كلامه النفساني الا لى المتعلق بفعله المكلف أعني البالغ العاقل من حيث تكليفه أي الزامه لما فيه كلفة أي مشقة من فعل أو ترك ثم ان الحكم المذكور متعلقه بفتح اللام سبعة على ما اختاره الناظم تبعا للاصل والصحيح المشهور انه خمسة وهي الايجاب والنسب والاباحة والكراهة والتحريم وان الصحة والفساد من خطاب الوضع لان الحكم ان يتعلق بالمعاملات فاما بالصحة أو بالفساد الذي هو البطلان بمعنى واحد وان يتعلق بغير المعاملات فهو ما طلب أو إذن في الفعل والترك على السواء والطلب ما طلب فعل أو ترك وكل منهما اما جازم أو غير جازم فطلب الفعل الجازم الايجاب كمدلول قوله تعالى أقيموا الصلاة وطلب الفعل الغير الجازم السلب كمدلول قوله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على

(قالوا يجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه) قالوا يجب من حيث وصفه بالواجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه قالوا يجب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فان الصلاة مثلا أمر معقول متصور في نفسه وهو غير حصول الثواب بفعلها والعقاب بتركها قال تعريف المذكور ليس تدريفاً لحقيقة الواجب اذ لا يمكن تعريف حقيقته لكثرة أصناف الواجبات واختلاف (١٠) حقائقها وانما المقصود بيان الوصف الذي اشتركت فيه حتى يصح صدق اسم

الله وطلب الترك الجازم التحريم كدلول قوله تعالى لا تقربوا الزنا وطلب الترك الغير الجازم الكراهة وزاد جماعة من المتأخرين منهم صاحب الاصل في النهاية خلاف الاولى فقالوا ان كان طلب الترك الغير الجازم ينهي بخصوص كحديث الصحيحين اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فتركها أو بغير مخصوص وهو انتهى عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها بخلاف الاولى كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم وترك صلاة الضحى وأما المتقدمون فيطلقون المكروه على ذى الهى مخصوص وغيره مخصوص وقد يقولون في الاول مكروه كراهة شديدة والاذن في الفعل والترك على السواء الاباحة وان الحكم ان كان متعلقا بكون الشيء سببا وشرطا وممانعا صحيحا وفاسدا فيسمى وضعاً ويسمى خطاب وضع أيضاً لان متعلقه بوضع الله تعالى أى يجعله تعالى وعلم بما قرره ان جعل النظم كالاصل الاحكام السبعة الواجب والمندوب الخ حيث ذكرها بقوله والحكم واجب ومندوب وما أبيض أى ومباح والمكروه مع ما حرما أى الحرام مع الصحيح مطلقا أى - واء كان واجبا أو غيره والفاسد فيه تجوز من اطلاق المتعلق بفتح اللام على المتعلق بكسرها لان هذه التى ذكرها هى متعلق الاحكام لا الاحكام نفسها فان الفعل الذى يتعلق به الوجوب هو الواجب أى الايجاب الخ وانما لم يتعرض للرخصة والعزيمة لانها مندرجتان فيما ذكر وذلك لان الحكم الشرعى ان تغير من حيث تعلقه بالمكلف من صعوبة الى سهولة كأن تغير من الحرمة الى الاباحة لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل المتخلف عنه للعذر فالحكم المتغير اليه السهل المذكور يسمى رخصة واجبا كان كأكل الميتة للضطر أو مندوبا كالتقصير للمسافر سفرا مباحا يبلغ ثلاثة أيام فصاعدا أو مباحا كالسلم أو خلاف الاولى كفطر المسافر الذى لا يجهد الصوم وان لم يتغير الحكم كما ذكرنا فعزيمة وبعضهم خص العزيمة بالواجب وبعضهم عممها للاحكام الخمسة وقوله من قاعد أى نارك للعبادة هذان أى الصحيح والفاسد أو من عابد تسكملت ثم لما بين أعداد الحكم الشرعى شرعى تعريفها بذكر لازم كل واحد منها فقال

(قالوا يجب المحكوم بالثواب * في فعله والترك بالعقاب)

يعنى اذا علمت ما ذكر فالواجب من حيث وصفه بالوجوب هو المحكوم عليه بأنه ما يجازى فاعله بالثواب في فعله وبالعقاب في تركه وهذا مراد قول أصله كغيره الواجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فقوله ما أى فعل وقوله يثاب على فعله أخرج به الحرام والمكروه والمباح وقوله ويعاقب على تركه أخرج به المندوب قالوا يجب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فهذا تعريف رسمى فيصح باللازم * فان قيل قوله والترك بالعقاب الذى هو بمعنى ويعاقب على تركه يقتضى لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم * فالجواب انه يكفى في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من

الواجب عليها وذلك هو ما ذكره من الثواب على الفعل والعقاب على الترك وكذلك يقال في بقية الاحكام فان قيل قوله يعاقب على تركه يقتضى لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم فالجواب انه يكفى في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من العصا مع العفو عن غيره أو يقال المراد بقوله ويعاقب على تركه ترك العقاب على تركه كما ع. ب. بذلك غير واحد وذلك لا ينافى العفو عنه وأورد على التعريف المذكور انه غير مانع لدخول كثير من السنن فيه فان الأذان سنة وادا تركه أهل بلد قوتلوا رك في بذلك عقابا وكذلك صلاة العيدين عند من يقول بذلك ومن ترك الوتر ردت شهادته ونحو ذلك واجب بان المراد عقاب الآخرة وبان العقوبة المذكورة ليست على نفس الترك بل على لازمه وهو الانحلال

من الدين وهو حرام ورد الشهادة ليس عقابا وانما هو عدم أهلية

العصاة

لرتبة شرعية شرطها كالات تجتمع من أفعال وترك فدخل فيها الواجب وغيره ألا ترى ان العبد اذا ردت شهادته لم يكن ذلك عقوبة له وانما ذلك لقصانه عن درجة العبد العلى ان الصحيح ان الأذان في المصرف فرض كفاية ونص أصحابنا على انه لا يقاتل من ترك العيدين والسؤالان واراد ان على حد المحذور والجواب ما تقدم

العصاة مع العفو عن غيره فلا يخرج من تعريف الناظم كأصله الواجب المفعول عنه أو يريد بقوله والترك بالعقاب ترتب استحقاق العقاب على تركه كما عبر بذلك غير واحد وذلك لا ينافي العفو عنه ثم إن هذا البيت الذي ذكره غير واضح وأوضح منه لو قال فالقرض مافي فعله الثواب * وتركه يقضي به العقاب والخطب سهل هذا ويأتي بمعنى الواجب اللازم والمحتم والمكتوب والقرض فهذه كلها مترادفة فالقرض والواجب مترادفان عرفاً خلافاً لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه القائل ما ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو القرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن وبدليل ظني فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فيأثم بتركها ولا تقصده الصلاة عنده بخلاف ترك القراءة ثم قال رحمه الله تعالى

﴿والندب مافي فعله الثواب * ولم يكن في تركه عقاب﴾

يعني والمندوب أي من حيث وصفه بالندب هو مافي فعله الثواب ولم يكن أي ولم يوجد في تركه عقاب وهذا بمعنى قول أصله والمندوب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ثم المندوب لغة المدعو اليه فسمى الفعل بذلك لدعاء الشارع اليه فأصله المندوب اليه ثم توسع بحذف حرف الجر فاستكن الضمير واصطلاحاً ما ذكر من أنه ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فقوله يثاب على فعله أخرج الحرام والمكروه والمباح وقوله ولا يعاقب على تركه أخرج الواجب ويسمى المندوب السنة والمستحب والتطوع ومثلها الحسن والنفل والمرغب فيه فهذه الالفاظ مترادفة عرفاً خلافاً للقاضي حسين والبغوي والحوارزمي من أصحابنا في فهم ترادفها حيث قالوا السنة ما واطب عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمستحب ما فعله مرة أو مرتين والتطوع ما ينشئه الانسان باختياره من الاوراد ولم يتعرضوا للمندوب لشموله الاقسام الثلاثة فهو مرادف لكل منها ومثل المندوب الحسن والنفل والمرغب فيه ثم انه لا يجب اتمام المندوب بالشروع فيه عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنه جائز الترك خلافاً لابي حنيفة ومالك رضي الله تعالى عنهما في قولهما بوجوب اتمام مستدلين بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فيجب عندهما إيتاء المندوب قضاءً وأجيب عن الآية بأنها مخصوصة بما صححه الحاكم من رواية الترمذي الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر يقاس على الصوم غيره من المندوبات وانما وجب اتمام السك المندوب من حج أو عمرة لان نفعه كفرضه في كثير من الاحكام كالية فاسها في كل من فرضه ونفعه قصد الدخول في الحج أو العمرة كالكفارة فانها تجب في كل منهما بالجماع المفسد له وكعدم الخروج بالفساد فان كلاهما يجب المضي في فاسده وليس نقل غيرهما وفرضه سواء فيما ذكر كما هو معلوم ﴿تنبيه﴾ في كلام الناظم رحمه الله تعالى بين روى هذا البيت وهو عقاب والذي بعدم هو ولا عقاب ابطاء وهو اعادة كلمة الراوي لفظاً ومعنى كما هنا وهو عيب من عيوب القافية كما حققته في كتابي فتح الجليل الكافي ومع كونه قبيحاً جازئاً للولدين على ان بعضهم زعم ان الايطاء ليس يجب وما تقدم في حكم التضمين يأتي هنا ولو أراد ترك القيل والقال لقال

والنفل مابه ثواب حصلاً * وتركه عن العقاب قد خلا

والخطب سهل والكمال لله عز وجل قال رحمه الله تعالى

﴿وليس في المباح من ثواب * فعلاً وتركاً بل ولا عقاب﴾

يعني ان المباح اصطلاحاً هو الذي ليس في فعله ثواب ولا في تركه عقاب وهذا مراد قول الاصل

(والمندوب) هو المأخوذ من الندب وهو الطلب لغة وشرعاً من حيث وصفه بالندب هو (ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح) من حيث وصفه بالاباحة (ما لا يثاب على فعله) يريد ولا على تركه (ولا يعاقب على تركه) يريد ولا على فعله أي لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب ولا بد من زيادة ما ذكرنا لئلا يدخل فيه المكروه والحرام (والمحذور) من حيث وصفه بالحظر أي الحرمة (ما يثاب على تركه) امتثالا (ويعاقب على فعله) وتقدم السؤالان وجوابهما

(والمكروه) من حيث وصفه بالكراهة (ما يثاب على تركه) امثالا (ولا يعاقب على فعله) وانما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المحذور والمكروه بالامثال لان (١٢) المحرمات والمكروهات يخرج الانسان من عهدهما بمجرد تركها

ون لم يشعر بها فضلا عن القصد الى تركها لكنه لا يرتب الثواب على الترك الا اذا قصد به الامثال فان قيل وكذلك الواجبات والمندوبات لا يرتب الثواب على فعلها الا اذا قصد به الامثال فالجواب ان الامر كذلك ولكنه لما كان كثير من الواجبات لا يتأتى الاثبات بها الا اذا قصد بها الامثال وهو كل واجب لا يصح فعله الابنية لم يحتج الى التقييد بذلك وان كان بعض الواجبات تبرأ الذمة بفعلها ولا يرتب الثواب على ذلك الا اذا قصد الامثال كنفقات الزوجات ورد المنسوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغيرنية والله اعلم (والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ) بالذات المجمة وهو البالغ الى المقصود كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح وأصله من نفوذ السهم أي بالغه الى المقصود (ويعتد به) في الشرع بأن يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة فالنفوذ

هو ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فلا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب ومحل ما ذكر في حد المباح ما لم تنوبه القرينة كالا كل بقصد التقوى على الطاعات فان نويت أنيب عليه فيدخل حينئذ في حد المباح المندوب ويسمى المباح حلالا وجائزا وطلقا وأما المباح لغة فهو الموسع فيه (تنبيه) اسم ليس ثواب في قول الناظم من ثواب فمن زائدة وخبرها متعلق الجار والمجرور في قوله في المباح وفعل وتركها كل منهما تميز وأما نصبهما بنزع الخافض فضعيف والتنوين فيهما نائب عن المضاف اليه ثم قال رحمه الله تعالى

(وضابط المكروه عكس ما يجب • كذلك الحرام عكس ما يجب)

يعنى ان ضابط المكروه عكس ضابط المندوب فهو ما يثاب على تركه امثالا لداهي نهى الشرع ولا يعاقب على فعله نخرج بما يثاب على تركه هنا الواجب والمندوب والمباح وبما لا يعاقب على فعله الحرام وقول الناظم كذلك الحرام أي المحذور والممنوع شرعا عكس ما يجب أي وضابط الحرام عكس ضابط الواجب فهو ما يثاب على تركه امثالا ويعاقب على فعله ويكفي في صدق العقاب على الفعل وجود لواحد من العصاة مع العفو عن غيره أو يراد ترتب استحقاق العقاب على فعله فلا ينافي العفو كما تقدم في الواجب هذا وانما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المكروه والحرام بالامثال لان المكروهات والمحرمات يخرج الانسان من عهدهما بمجرد تركها وان لم يشعر بها فضلا عن القصد الى تركها لكنه لا يرتب الثواب على الترك الا اذا قصد به الامثال • فان قيل وكذلك الواجبات والمندوبات لا يرتب الثواب على فعلها الا اذا قصد به الامثال • فالجواب ان الامر كذلك ولكنه لما كان كثيرا من الواجب لا يتأتى الاثبات بها الا اذا قصد بها الامثال وهو كل واجب لا يصح فعله الابنية لم يحتج الى التقييد بذلك وان كن بعض الواجبات تبرأ الذمة بفعلها ولا يرتب الثواب على ذلك الا اذا قصد الامثال كنفقات الزوجات ورد المنسوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغيرنية ثم قال رحمه الله تعالى

(وضابط الصحيح ما تعلقا • به نفوذ واعتداد مطلقا)

يعنى ان ضابط الصحيح من حيث الصحة هو ما تعلق به النفوذ والاعتداد مطلقا أي سواء كان عقدا أو عبادة وهذا مراد قول أصله والصحيح ما يتعلق به النفوذ والاعتداد اه وذلك بأن يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان كالبيع والنكاح أو عبادة كالصلاة والصيام والنفوذ هو البالغ الى المقصود كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح يقول نفذ السهم اذا بالغ المقصود من الرمي وهنا كذلك فاذا ترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع اذا أفاد الملك والنكاح اذا أفاد حل والوطء والخلع اذا أفاد ينونة الزوجة قيل له صحيح ومتعده وكذا نحو الصلاة والاعتداد والنفوذ معناهما واحد لكن العبادة في الاصطلاح تنصف بالاعتداد لا بالنفوذ والعقد يوصف بهما فذلك جمع بينهما • ثم قال رحمه الله تعالى

(والفاسد الذي به لم تعدد • ولم يكن نافذا اذا عقد)

يعنى والفاسد الذي هو بمعنى الباطل الذي عبر به في الأصل هو الذي لم تعدد أنت به ولم يكن نافذا اذا

عقد

من فعل المكلف والاعتداد من فعل الشارع وقيل لهما بمعنى واحد (والباطل) من حيث وصفه

بالبطلان (ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به) بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة والعقد في الاصطلاح يوصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة توصف بالاعتداد فقط

(والفقه) بالمعنى الشرعى المتقدم ذكره (أخص من العلم) لصدق العلم على معرفة الفقه والنحو وغيرهما فكل فقه علم وليس كل علم فقها وكذا بالمعنى اللغوى فان الفقه الفهم والعلم المعرفة وهى أعم (والعلم) (١٣) فى الاصطلاح (معرفة) المعلوم

أى ادراك مامن شأنه أن يعلم موجودا كان أو معدوما (على ماهو به) فى الواقع كادراك الانسان أى تصوّره بأنه حيوان ناطق وكادراك أن العالم وهو ماسوى الله تعالى حادث وهذا الحد للقاضى أبى بكر الباقلانى وتبعه المصنف واعترض بأن فيمدورا لان المعلوم مشتق من العلم فلا يعرف المعلوم الا بعد معرفة العلم لان المشتق مشتمل على معنى المشتق منه مع زيادة وبانه غير شامل لعلم الله سبحانه لانه لا يسمى معرفة اجما لا لافته ولا اصطلاحا وبأن قوله على ماهو به زائد لاحاجة اليه لان المعرفة لا تكون الا كذلك (والجهل تصوّر الشئ على خلاف ماهو به) فى الواقع وفى بعض النسخ على خلاف ماهو عليه كتصوّر الانسان بأنه حيوان صاهل وكادراك الفلاسفة ان العالم قديم فالمراد بالتصوّر هنا التصوّر المطلق الشامل للتصوّر الساذج والتصديق وبعضهم وصف هذا بالجهل المركب وجعل الجهل

عقد فهو لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان ذلك الشئ كالبيع والنكاح أو عبادة كالصوم والصلاة فالفساد لما لم يقد المقصود جعل كالمالك ولا يرد أن الخلع والكتابة الفاسدين يتعلق بهما النفوذ ويعتد بهما الحصول اليقونة فى الخلع والعق بالاداء فى الكتابة لجواز ان يلزم ان الفاسد فى الخلع عرضه لاهو ولان العتق بالاداء فى الكتابة باعتبار ما تضمنته من التعليق الذى لا فساد فيه لا باعتبار نفسها (تنبيه) علم من قولى والفساد الذى هو بمعنى الباطل ان لفظى الفاسد والباطل اسمان لسمى واحد فهما مترادفان خلافا لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه * ثم قال رحمه الله تعالى

(والعلم لفظ للعموم لم يخص * الفقه مفهوم ما بل الفقه أخص)

يعنى ان لفظ العلم لم يختص بالفقه فيشمله وغيره من جهة المفهوم فالفقه بالمعنى الشرعى المتقدم ذكره أخص من العلم لأن الفقه فى العرف انما يقال لمعرفة الاحكام الشرعية كما هو العلم يقال لما هو أعم من ذلك لصدق العلم بالنحو وغيره فالفقه نوع من العلم فكل فقه علم وليس كل علم فقها وكل فقه عالم وليس كل عالم فقيها وكذا بالمعنى اللغوى فان الفقه الفهم والعلم المعرفة وهى أعم * ثم قال رحمه الله تعالى

(وعلمنا معرفة المعلوم * ان طابقت لوصفه المحتوم)

يعنى ان العلم لغة اليقين يقال علم يعلم اذا تيقن واصطلاحا معرفة المعلوم أى ادراك مامن شأنه أن يعلم موجودا كان أو معدوما وقوله ان طابقت أى النسبة لوصفه المحتوم وهو بمعنى قول الاصل معرفة المعلوم على ماهو به فى الواقع كادراك الانسان أى تصوّره بأنه حيوان ناطق والفرس بأنه حيوان صاهل والحيوان بأنه جسم تام متحرك بالارادة فالمراد بالمعرفة الادراك كما فسرنا وهو وصول النفس الى المسمى بخامه من نسبة أو غيرها وبالمعلوم مامن شأنه ان يعلم * ثم قال رحمه الله تعالى

(والجهل قل تصوّر الشئ على * خلاف وصفه الذى به علا

وقيل حد الجهل فقد العلم * بسيطا او مركبا قد سمي

بسيطه فى كل ماتحت الثرى * تركيبه فى كل مانه - ورا)

يعنى ان الجهل هو ادراك الشئ المعلوم أى ادراك مامن شأنه أن يعلم على خلاف هيئته وهذا معنى قوله والجهل قل أى فى تعريفه بأنه تصوّر الشئ على خلاف وصفه أى هيئته الذى به علا أى الذى ارتفع به عن غيره فى الحد وهذا معنى قولهم فى تعريفه بأنه تصوّر مامن شأنه أن يعلم على خلاف ماهو به فى الواقع كادراك المعتزلة عدم رؤية الله تعالى فى الآخرة مع انه تعالى يرى فى الآخرة من غير جهة ولا كيف ثم ان الجهل قسمان مركب وهو ما ذكره فالتعريف فى هذا البيت خاص به وبسيط وقد ذكره فى البيت الذى بعده بتعريف يتناول المركب فقوله وقيل حد الجهل فقد العلم أى عدم العلم فهو يشمل البسيط والمركب كما قال بسيطا الخ وكان الاولى لما يأتى لو قال انتفاء العلم بدل فقد العلم بأن نظم هكذا وقيل حده انتفاء العلم * أى انتفاء العلم بمامن شأنه أن يقصد بعلم وذلك بأن خلا السهم منه فلم يدرك أصله يسمى الجهل البسيط أو لا يخل وأدرك على خلاف ماهو به فى الواقع كاعتقاد الفلاسفة قسم العالم واعتقاد المعتزلة المتقدم يسمى الجهل المركب وسمى مركبا لاستزاء لجهل آخر لأنه جهل المدرك بما فى الواقع

البسيط عدم العلم بالشئ كعدم علمنا بماتحت الارضين وبما فى بطون البحار وهذا لا يدخل فى تعريف المصنف فلا يسمى عنده جهلا والتعريف الشامل للقسمين أن يقال الجهل انتفاء العلم بالمقصود أى مامن شأنه أن يقصد بمدرك اما بأن لم يدرك أصلا وهو البسيط أو بان يدرك على خلاف ماهو عليه فى الواقع وهو المركب وسمى مركبا لان فيه جهلين جهلا بالمدرك وجهلا بانه جاهل

(والعلم) الحادث وهو علم الخلق ينقسم الى قسمين ضروري ومكتسب وأما العلم القديم وهو علم الله سبحانه وتعالى فلا يوصف بأنه ضروري ولا مكتسب فالعلم (الضروري) هو (ما يقع عن نظر واستدلال) بأن يحصل بمجرد التقات النفس اليه فيضطر الانسان الى ادراكه ولا يمكن دفعه عن نفسه وذلك (كالعلم الواقع) أي الحاصل (باحدى الحواس) جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة (الخمس) الظاهرة احترازا من الباطنة (التي هي السمع) وهو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصباخ أي مؤخره يدرك بها الاصوات بطريق وصول الهواء للتكيف بكيفية الصوت الى الصباخ بمعنى أن الله سبحانه يخلق الادراك في النفس عند ذلك (والبصر) وهو قوة مودعة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقيان في الدماغ ثم يفترقان فيتأديان الى العينين يدرك بهما الاضواء والالوان والاشكال وغير ذلك مما يخلق الله ادراكه في النفس عند استعمال تلك القوة (والشم) وهو قوة مودعة في الزائدتين الناتيتين في مقدم الدماغ الشبهيتين بحسني الثدي يدرك (١٤) بها الروائح بطريق وصول الهواء للتكيف بكيفية ذى الرائحة الى الخيشوم

مع الجهل بأنه جاهل فيه جهلان جهل بالمدرك وجهل بأنه جاهل ثم ان قول الناظم في التعريف الأول تصور الشئ مع قولي في الثاني الأولى أن يعرف بانتفاء العلم مغن لاخراج البهيمه والجماد وكذا لاخراج النائم والغافل ونحوهما كما في شرح المواظف تقييد عن الأمدى عن التقييد في قول الناظم كغيره عدم العلم بما من شأنه العلم لان انتفاء العلم والنصور انما يقالان فيمن من شأنه العلم بخلاف عدم العلم ونحوه بتقييد في التعريفين بما من شأنه أن يعلم ما ليس من شأنه أن يعلم كأسفل الارض وما فيه فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا ومثله ما فوق السموات وما فيها وما في بطون البحار هكذا في جمع الجوامع وشرحه وحواشيه وهذا يعلم ان قول الناظم بسيط في كل ما تحت الثرى تبعا لعضهم في جعل البسيط عدم العلم بالشئ كعدم علمنا بما تحت الارضين فيه قصور لما علمت من ان ما تحت الارضين انتفاء العلم به لا يسمى جهلا وأما قوله تركيبه في كل ما تصور أي مثال تركيبه أي الجهل المركب في كل ما في ككل مثال تصور فيه المعارف على خلاف هيئته فلا بأس به على قوله ولكن لو ترك هذا البيت من أصله لكان أولى (تمه) ترك الناظم حد السهو والنسيان فلندكرهما على سبيل الاختصار فقول السهو هو الزهول عن المعارف الحاصل فينتبه له بأدنى تنبيه والنسيان زوال المعارف الكلية فيستأنف تحصيله ثم قال رحمه الله تعالى

(والعلم اما باضطرار يحصل * أو باكتساب حاصل فالأول

كالاستفاد بالحواس الخمس * بالشم أو بالذوق أو باللمس

والسمع والابصار ثم التالي * ما كان موقوفا على استدلال)

يعني أن الله لم الحادث وهو علم الخلق ينقسم الى ضروري ومكتسب فهو إما أن يحصل باضطرار فهو الضروري وهو ما لم يقع عن نظر واستدلال وسمى ضرورياً لأنه يضطر اليه بحيث لا يمكن دفعه عن نفسه ولا يحتاج فيه الى نظر واستدلال كما عرفته وإما ما حصل بالاكتساب فهو المكتسب وهو الموقوف على النظر والاستدلال فالأول كالمعلم الحاصل باحدى الحواس الخمس الظاهرة التي هي حاسة الشم والذوق واللمس والسمع والبصر فانه يحصل العلم بمجرد الاحساس بها فصول تنشيق الهواء المتروح

يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك (والذوق) وهو قوة منبهة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية التي في الفم للطعوم ووصولها الى العصب يخفق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك (واللمس) وهو قوة منبهة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك عند الاتصال والخماس يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك وفي بعض النسخ تقديم اللس على الشم والذوق وهما الحواس الخمس الظاهرة هي المقطوع بوجورها وأما الحواس الباطنة التي

برائحة

أثبتها الفلاسفة فلم يثبتها أهل الدلالة لاها لم تدلها على الاصول الاسلامية ودل كلام

المصنف على ان العلم الحاصل من هذه الحواس غير الاحساس ويوجد في بعض النسخ بعد ذكر الحواس الخمس (أو التواتر) وهو معطوف على قوله باحدى الحواس الخمس والمعنى أن العلم الضروري كالمعلم الحاصل باحدى الحواس الخمس وكالمعلم الحاصل بالتواتر وذلك كالمعلم الحاصل بوجود الشيء كظهور المعجزات على يده وعجز الخلق عن معارضته ومن العلوم الضرورية العلم الحاصل ببديهة العقل كالمعلم بأن السكك اعطاهم من الجزء وان النبي والاثبات لا يجتمعان (وأما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالمعلم بان الله حادث فانه موقوف على النظر في العالم ومشاهدة غيره فينتقل الذهن من تغييره الى الحكم بحديثه (والنظر هو الفكر في حال المنظور فيه) لبؤنى العلم أظ بطوب تصديقي او تصوورى والله كحركة النفس في المعقولات بخلاف حركتها في المحسوسات فانها تسمى تخيلاً

برائحة المشموم يكفي في الادراك وملاقة المنوق للعصبة المحيطة بسطح اللسان وملاقة البصرة للموس
وحصول الصوت في الاذن وفتح الحدة لرؤية ما يمكن ابصاره كل ذلك يكفي في الادراك أيضا وقوله
كالستفاد أي كالعالم الحاصل بالحواس الخمس الخ فيه إشارة إلى أن ما يدرك به يسمى علما وهو مذهب
الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عنه * وقال الجمهور الاحساس غير العلم لانا اذا علمنا
شيئا علما تاما ثم رأينا وجدنا بين الحالتين فرقا * وأجاب الشيخ عنه بأن هذا لا يمنع كونه نوعا من العلم
مخالفا لساثر أنواعه والعلم الحاصل بالتواتر وذلك كالعالم الحاصل بوجود النبي ﷺ وكظهور المعجزات
على يده وعجز الخلق عن معارضته وبقى من العلم الضروري ما يدرك ببديهة العقل من أول وهلة
كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء والتقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وبقى غير ذلك مما هو مذكور
في المطولات وانما مثل المصنف بالحواس لان فيه خلافا كما عرفت والثاني وهو العلم الحاصل بالاكتساب
وقد ذكره بقوله ثم التالي ما كان موقفا على استدلال يعني أن العلم المكتسب هو ما كان موقفا
على النظر والاستدلال فحذف النظر لصيق النظم وذلك كالعالم بأن العالم وهو ما سوى الله تعالى من
جواهر واعراض حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما فيه من التغيير فينتقل من تغييره إلى حدوثه
وانما انقسم العلم إلى ضروري ومكتسب لانه لو كان الكل ضروريا لما احتجنا إلى تحصيله ولو كان
كسبيا لدار أو تسلسل وكما ينقسم إلى ماذكر ينقسم إلى تصور وتصديق فان تعلق بمفرد فتصور وان
تعلق بنسبة تامة خبرية فتصديق * هذا وأما علمه تعالى فلا يتصف بكونه نظريا أو ضروريا ولا بكونه
تصورا أو تصديقا لان النظرى مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضي الحدوث لكونه
مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضروري فهو وان كان معناه أعني ما يحصل عن نظر واستدلال
صحيجا في حقه تعالى لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه إيهام مقارنته بالضرورة لاطلاق الضروري
على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى ولأن كلامنا من التصور والتصديق مفسر بالادراك
وهو وصول النفس إلى تمام المعنى وذلك من خواص الأجسام ففي وصف علمه تعالى بذلك إيهام أن له
تعالى جسما تنطبع فيه صورة المعلومات * ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وحد الاستدلال قل ما يجتلب * لنا دليلا مرشدا لما طلب ﴾

اعلم أنه لما ذكر أن العلم المكتسب هو ما كان موقفا على النظر والاستدلال وذكرنا في شرح ذلك
أنه حذف النظر لصيق النظم أراد أن يبين معنى الاستدلال وأدرج فيه معنى الدليل فليبين تعريف النظر
والاستدلال والدليل فنقول حد النظر هو الفكر في حال المنظور فيه ليؤدي إلى المطلوب والاستدلال
طلب الدليل ليؤدي إلى المطلوب والدليل هو المرشد إلى المطلوب لانه علامة عليه هذا حده عند المتكلمين
وأما عند الأصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري فقوله وحد الاستدلال
أي تعريف الاستدلال هو ما أي الذي يجتلب بالبناء للفاعل أي يطلب لنا دليلا فتعريف الاستدلال
طلب الدليل كما علمت حالة كون الدليل مرشدا لما طلب بالبناء للجهول أي للمطلوب فتعريف
الدليل هو المرشد إلى المطلوب إلى آخر ما تقدم فظهر أن مراد الناظم في هذا البيت تعريف الاستدلال
والدليل كما تقدم وكان عليه أن يعرف النظر قبل الاستدلال كما عرفه كذلك صاحب الاصل ولعله لما لم
يذكره لصيق النظم ترك تعريفه أولانه استغنى بذكر الاستدلال وحده لأن مؤداه مؤدى النظر واحد
وهو علم المطلوب أو ظنه فأحدهما يعني عن الآخر اذا نظر الفكر في حال المنظور فيه ليؤدي إلى
المطلوب من علم أو ظن والاستدلال طلب الدليل ليؤدي إلى المطلوب لجمع صاحب الاصل بينهما
للتأكيد كما في شرح المحلى عليه * ثم قال رحمه الله تعالى

(والاستدلال طلب
الدليل) ليؤدي إلى المطلوب
تصديق فالنظر أعم من
الاستدلال لانه يكون في
التصورات والتصديقات
والاستدلال خاص
بالتصديقات (والدليل)
لغة (هو المرشد إلى المطلوب
لانه علامة عليه) وأما
اصطلاحاً فهو ما يمكن
التوصل بصحيح النظر
فيه إلى مطلوب جزئي

(والظن تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز بكسر الواو وقول المصنف رحمه الله أن الظن هو التجويز فيه مسامحة فان الظن ليس هو التجويز وإنما هو الطرف الراجح من المجوزين بفتح الواو والطرف المرجوح المقابل له وهم (والشك تجويز أمرين لأمريئة لأحدهما على الآخر) عند المجوز بكسر الواو فالتردد في ثبوت قيامه يدون فيه على السواء شك ومع رجحان أحدهما ظن للطرف الراجح وهم للطرف المرجوح (و) علم (أصول الفقه) الذي وضعت فيه هذه الورقات (طرقه) أي طرق الفقه الموصلة إليه (على سبيل الاجال) كالكلام على (١٦) مطلق الامر والنهي وفعل النبي ﷺ والاجماع والقياس والاستصحاب والعلم

والخاص والمجمل المبين وغير ذلك المبحوث عن أولها بأنه للوجوب حقيقة وعن الثاني بأنه للحرمة كذلك وعن البواقي بأنها مجحج وغير ذلك مما سيأتي بخلاف طرق الفقه الموصلة إليه على سبيل التعيين والتفصيل بحيث أن كل طريق توصل الى مسألة جزئية تدل على حكمها نصا أو استنباطا نحو أقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته ﷺ في الكعبة كما أخرجه الشيخان والاجماع على أن لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لها وقياس الارز على البر في امتناع بيع بعضه ببعض الا مثلا بمثل يدا بيد كما رواه مسلم واستصحاب العسمة لمن شك في بقائها فان هذه الطرق ليست من أصول الفقه وان ذكر بعضها في كتبه يعني أصول الفقه تمثيلا (وكيفية الاستدلال بها)

﴿ والظن تجويز أمرين * مرجحا لأحد الأمرين
فالراجح المذكور ظنا يسمى * والطرف المرجوح يسمى ومما
والشك تحريرا بلارجحان * لواحد حيث استوى الأمران ﴾

يعني أن الظن هو تجويز أمرين أي شخص أمرين هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده مرجحا لأحد الأمرين بأن يكون أحدهما أظهر من الآخر عنده سواء وافق الواقع أم لا وقوله فالراجح المذكور أي وهو ترجيح أحد الأمرين وظهوره دون الآخر عند المجوز ظنا يسمى بسكون السين للضرورة أي يسمى ظنا وقوله والطرف المرجوح أي وإدراك الطرف المرجوح المقابل للظن عند المجوز يسمى بسكون السين للضرورة أي يسمى ومما وقوله والشك تحريرا أي تقويم بلارجحان أي بغير مرجح لواحد من الأمرين حيث استوى الأمران أي لانه استوى الأمران فلا مزية لأحدهما على الآخر عند المجوز فالتردد في نزول المطر ونفيه على السواء شك والتردد مع رجحان الثبوت أو الانتفاء ظن والاعتقاد هو التصديق الجازم ثم إن الناظم رحمه الله تعالى أراد أن يبين معنى أصول الفقه بمعناه اللقب وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة إليه فقال

﴿ أما أصول الفقه معنى بالنظر * للفن في تعريفه فالمعتبر
في ذاك طرق الفقه أعني الجملة * كالامر أو كالتنهي لا المفصلة
وكيف يستدل بالاصول * والعالم الذي هو الاصولي ﴾

اعلم أن هذا أعني قوله أما أصول الفقه معنى الخ هو مقابل قوله فيما تقدم هناك أصول الفقه لفظا الخ فكأنه قال قد ذكرت لفظ أصول الفقه هناك من حيث معناه الاصافي وأما ذكرى له هنا فن حيث معناه اللقب فقال أما أصول الفقه من جهة المعنى الحاصل بالنظر للفن الذي وضعت هذه المنظومة فيه فالمعتبر في تعريفه باعتبار مدلوله اللقب هو طرق الفقه أي أدلة الفقه المجملة أي غير المعينة ولذلك مثلها بقوله كالامر الخ أي كطلق الامر ومطلق النهي المبحوث عن أولها بأنه للوجوب حقيقة وعن ثانيهما بأنه للحرمة كذلك أي كهذين المطلقين عن التقيد بأمور به معين ومنهى عنه معين وهكذا وقوله لا المفصلة أي أصول الفقه هو طرق الفقه المجملة لا طرقه المفصلة أي التفصيلية نحو أقيموا الصلاة وما شابهه من الامثلة كما يأتي فليست من أصول الفقه لان النظر فيها وظيفة الفقيه أما الاصولي فانه يتكلم على مقتضى الامر والنهي مثلا من غير نظر الى مثال خاص هذا وفي هذين البيتين تعقيد لا يخفى فلو قال بدلهما يتا واحدا وهو

أما أصول الفقه معنى طرقه * مجملة كالامر يعني مطلقه

يداء

أي بطريق الفقه الاجالية من حيث تعاصيلها وجزئياتها عند تعارضها من

تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق وغير ذلك وإنما حصل التعارض فيها لكونها ظنية اذ لا تعارض بين قاطعين وقوله وكيفية بالرفع عطف على قوله طرقه وكيفية الاستدلال بالطرق المذكورة تجر الى الكلام على صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة أعني طرق الفقه الاجالية وكيفية الاستدلال بها وصفات من يستدل بها هي الفن المسمى بهذا اللقب أعني أصول الفقه المشعر بمدحه بابتداء الفقه عليه وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة إليه (و) قوله

ببناء يعني للجهول لكان أخصر بلا تردد ولسلم من التعقيد وقوله وكيف يستدل بالبناء للجهول وبالأصول متعلق به وهو معطوف على طرق الفقه والمعنى أصول الفقه هو طرق الفقه المجملة وكيفية الاستدلال بها أي بطرق الفقه الاجمالية لكن لا من حيث اجمالها بل من حيث تفصيلها عند تعارضها في افادة الاحكام لكونها ظنية من تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تنجر الى صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة هي الفن المسمى بهذا القلب أعني أصول الفقه المشعر بحدسها ببناء الفقه عليه وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة اليه كما علمت وقوله والعالم الذي هو الاصولي أي والعالم العارف بطرق الفقه أي أدلة الاجمالية هو الذي يقال له الاصولي أي المرء المنسوب الى الاصول أي المتلبس به فالخبر مخوف كما علمت من الحل وأحسن منه لوقال * وعالم بهذه الاصولي * هذا * وحاصل بيان ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى في هذه الثلاثة الايات مع زيادات وان كان فيه بعض تكرار لاقتضاء المقام لبسط الكلام فأقول * حد أصول الفقه باعتبار مدلوله اللقب على ما عرفه التاج السبكي في جمع الجوامع واختاره هو أدلة الفقه الاجمالية أي المسائل الكلية للبحوث فيها عن أحوال أدلة الفقه الاجمالية فأدلة الفقه الاجمالية كطلاق الأمر والنهي وفعل النبي ﷺ والاجماع والقياس موضوع هذا الفن والقضايا التي يبحث فيها عن أحوال تلك الموضوعات نفس أصول الفقه كقولهم الأمر للوجوب حقيقة والنهي للتحريم كذلك وفعل النبي ﷺ حجة وهكذا أما أدلة الفقه التفصيلية كقوله تعالى أقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم في الكعبة والاجماع على أن لبنت الابن السدس حيث لا عاصب لها وقياس الارز على البر في منع بيعه متفاضلا واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها فليست من أصول الفقه وانما يذكر بعضها في كتبه للتمثيل والنظر فيها انما هو وظيفة الفقيه فانه يتكلم على ان الامر في نحو أقيموا الصلاة للوجوب والنهي في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا للتحريم بخلاف الاصولي فانه انما يتكلم على مقتضى الأمر والنهي من غير نظر الى مثال خاص وقيل أصول الفقه معرفة تلك المسائل أي ادراك وقوعها فهي في قولهم مثالا الامر للوجوب ادراك وقوع ثبوت الوجوب حقيقة اطلاق الامر وعلى هذا القياس وذهب الى الاول من التعريفيين القاضي أبو بكر الباقلاني وامام الحرمين صاحب الاصل والامام الرازي واختاره ابن دقيق العيد لان الأدلة اذا لم تعلم لم تخرج عن كونها أصولا ومثني على الثاني البيضاوي وابن الحاجب الا أنه عبر بالعلم بدل المعرفة ولكل من التعريفيين وجه لان الفقه كما هو متفرع عن أدلته هو متفرع عن العلم بأدلته هذا تقرير ما اقتصر عليه جمع الجوامع في التعريفيين واعترض عليهما بأمور ذكرها الخطيب الشريني رحمه الله تعالى في شرحه البدر الطالع على جمع الجوامع مثل شيخه شيخ الاسلام زكريا الانصاري في مختصر الكتاب المذكور وقال والاولى في الحد أن يقال أصول الفقه أدلة الفقه الاجمالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها وقيل أصول الفقه معرفتها وقال شارحه الجلال المحلى مامعناه الصواب ان مسمى أصول الفقه ثلاثة أمور الاول المسائل الكلية السابق ذكرها الثاني طرق استفادة أدلة الفقه التفصيلية عند تعارضها وهي المبرجات كتقديم الخاص على العام والظاهر على المؤول ونحو ذلك الثالث طرق مستفيدها وهي صفات المجتهد المعبر عنها بشروط الاجتهاد * والاصولي العارف بالثلاثة المذكورة * ولما بين معنى أصول الفقه من حيث الاضافة ثم من حيثية العلمية أخذني عد أبوابه فقال

(أبواب أصول الفقه)
مبتدأ خبره

(أبواب أصول الفقه)

(أقسام الكلام والأمر والنهي والعام والخاص) ويذكر فيه المطلق والمقيد (والجمل والمبين والظاهر) وفي بعض النسخ (والمؤول) وسيأتي (وأفعال) أي أفعال الرسول ﷺ (والتاسخ والمنسوخ والتعارض والاجماع والاخبار) جمع خبر (والقياس والحظروالاباحة وترتيب الأدلة وصفة المفتي والمستفتي وأحكام المجتهدين) فهذه جملة الأبواب وسيأتي الكلام عليها مفصلاً إن شاء الله تعالى (فاما أقسام الكلام) فلها حيثيات قالها من حيثية ما يتركب منه (فأقل ما يتركب منه الكلام اسمان) نحو الله أحد (أو اسم وفعل) نحو قام زيد (أو فعل وحرف) نحو ما قام أثبتهم ولم يعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلاً كلمة لعدم ظهوره والجمهور على هذه كلمة (أو اسم وحرف) وذلك في النداء نحو يا زيد وأكثر النحاة قالوا إنما كان نحو يا زيد كلاماً لا نعتاً تقديره أدعو زيداً أو أنادي زيداً ولكن غرض المصنف رحمه الله وغيره من الأصوليين بيان أقسام الجمل ومعرفة المفرد من المركب فلذلك لم يأخذوا فيه بالتحقيق الذي يسلكه النحويون

(أبوابها عشرون باباً تسرد * وفي الكتاب كلها ستورد وتلك أقسام الكلام ثمانية * أمر ونهي ثم لفظ عما أو خص أو مبين أو مجمل * أو ظاهر معناه أو مؤول ومطلق الأفعال ثم مانسوخ * حكماً سواء ثم ما به انتسخ كذلك الاجماع والاخبار مع * حظر ومع اباحة كل وقع كذا القياس مطلق لعلة * في الأصل والترتيب للأدلة والوصف في مفت ومستفت عهد * وهكذا أحكام كل مجتهد)

يعني ان أبواب أصول الفقه عشرون باباً تسرد أي أسردها لك أي آتيك بها متتابعة متوالية وقوله وفي الكتاب كلها ستورد أي سأحضرها لك كلها في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وقوله وتلك أقسام الكلام أي أبوابها العشرون والمراد ومضمون أبواب أصول الفقه أقسام الكلام الخ وقوله ثمانية أي ثم وهو حرف عطف والألف للإطلاق وقوله أمر ونهي بالرفع هو وما بعده معطوف على أقسام أي والأمر والنهي وقوله ثم لفظ عما بالالف الإطلاق أي ثم العام وقوله أو خص بالبناء للفاعل أي والخاص ويذكر فيه المطلق والمقيد وقوله أو مبين الخ أي والمبين والمجمل والظاهر والمؤول وقوله ومطلق الأفعال أي وأفعال صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم ولفظ مطلق هنا حشو وقوله ثم مانسوخ الخ أي وهو التاسخ وقوله ثم ما به انتسخ وهو المنسوخ وقوله وكذلك الخ أي من أبواب أصول الفقه أيضاً الاجماع وكذلك الاخبار بفتح الهزئة مع حظر ومع اباحة أي مع الحظر والاباحة أي بيان ما هو الأصل فيهما بعد البعثة ويزاد استصحاب الحال وقوله كل وقع تكملة وقوله كذا القياس الخ أي من أبواب أصول الفقه أيضاً القياس مطلقاً أي سواء كان القياس لعلة في الأصل أو لدلالة كذلك أول شبه كذلك وقوله والترتيب للأدلة أي وترتيب الأدلة أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لتفسيره وأيهما المقدم على غيره عند التعارض وقوله * والوصف في مفت ومستفت عهد * أي ووصف المفتي والمستفتي المعهود أي بيان شروطهما وقوله وهكذا أحكام الخ أي وهكذا بيان أحكام كل مفت ومجتهد فالمجتهد والمفتي واحد وهذا المراد في جميع المذكورات المسائل المبحوث فيها عنها هذا * ولما ذكر أبواب أصول الفقه بحجة أراد أن يذكرها مفصلة فقال

(باب أقسام الكلام)

أي أفعال مبحثها وأل في الكلام للعهد الذي كرى أي أقسام الكلام الذي هو أحد الأبواب المتقدم ذكرها وكذا يقال في أل في الكلمة المضافة إلى كل باب * واعلم انه لما كان الكلام على الأقسام يستدعي بيان نفس الكلام لأن معرفة أقسام الشيء باعتبار انها أقسامه فرع نفس معرفته بدأ بيان الكلام قبل بيان أقسامه فقال

(قل مامن الكلام ركبوا * اسمان أو اسم وفعل كل ركبوا

كذلك من فعل وحرف وجدا * وجاء من اسم وحرف في النداء)

يعني أقل ما أي أقل لفظ أو قول ركبوا أي ألفوا منه الكلام اسمان وله أربع صور مبتدأ وخبر كالله واحد مبتدأ وفاعل سدس الخبر نحو أقام الزيدان مبتدأ ونائب فاعل سدس الخبر نحو مضروب العمران واسم فعل وفاعله نحو هيات العقيق وقوله أو اسم وفعل وله صورتان فعل وفاعل كل ركبوا وجاء السعدويجي والخير وقوله كذلك من فعل وحرف وجدا بالالف الإطلاق أي وجد كذلك من فعل وحرف نحو ما قام ولم يتم زيد مثلاً وهذا القسم أثبت بعضهم في أفراد الكلام ولم

(والكلام) في الاصطلاح (ينقسم) من حيثية أخرى (إلى أمر) وهو ما يدل على طلب الفعل نحو قم (ونهي) وهو ما يدل على طلب الترك نحو لا تقم (وخبر) وهو ما يحتمل الصدق والكذب نحو جاء زيد وما جاء زيد (واستخبار) وهو الاستفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أولا (وينقسم) الكلام أيضا (إلى ثمن) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول نحوليت الشباب يعود

يوما والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي ما لا فاجع به ويمتنع الغنى في الواجب نحوليت غدا يجيء الآن يكون المطلوب مجيئه الآن فيدخل في القسم الأول والحاصل أن الغنى يكون في المتع والممكن الذي فيه عسر (وعرض) بسكون الراء هو الطلب برفق نحو ألا تنزل عندنا ونحوه التحضيض إلا أنه طلب بحث (وقسم) بفتح القاف والسين وهو الحلف نحو والله لأفعلن كذا (ومن وجه آخر ينقسم) الكلام أيضا (إلى حقيقة ومجاز فالحقيقة) في اللغة ما يجب حفظه وحمايته وفي الاصطلاح (ما بقي في الاستعمال على موضوعه) أي على معناه الذي وضع له في اللغة (وقيل ما استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة) التي وقع التخاطب بها وان لم يبق على موضوعه الذي وضع له في اللغة كالصلاة المستعملة في لسان أهل الشرع للهيئة المخصوصة فإنه لم يبق على

بعد الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلا كلمة لعنم ظهوره والجمهور على عده كلمة وقوله وجاء من اسم وحرف في النداء أي وجاء من اسم وحرف في النداء بمعنى المنادى نحو يا زيد قال الكلام مجموع حرف النداء مع المنادى وقال أكثر النحاة إنما كان يا زيد كلاما لأن تقديره أدعو زيدا أو أبادي زيدا فالجمله مركبة من فعل واسم ولكن مقصود الناظم رحمه الله تعالى كغيره من الأصوليين بيان أقسام الجمل ومعرفة المفرد من المركب فلذلك لم يأخذوا فيه بالتحقيق الذي يسلكه النحويون ثم شرع رحمه الله تعالى في أقسام الكلام فقال

(وقسم الكلام للاستخبار * والأمر والنهي والاستفهام)

يعني أن الكلام ينقسم إلى خبر وهو كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته كقام زيد وإلى أمر وهو كلام مشتمل على نحو أفعل دال بالوضع على طلب فعل أو ترك نحو قم وأترك وإلى نهى أي كلام مصدر بلا دال بالوضع على الترك كلاتعص وإلى استخبار وهو الاستفهام نحو هل قال زيد فيقال نعم أولا وأحسن منه تقسيم جمع الجوامع وهو أن الكلام ينقسم إلى طلب وخبر وإنشاء فإن أفاد اللفظ بالوضع طلب ذكر الماهية فاستفهام نحو ما هذا أو طلب تحصيلها فأمر نحو قم أو تحصيل الكف عنها فنهي نحو لا تلعب ولو كان ذلك من ملتمس وسائل وإن لم يفد بالوضع طلبا فإن احتمل الصدق والكذب لذاته بصرف النظر عن الخبر سمي خبرا وإن كان لا يحتمل الصدق والكذب سمي إنشاء بان لم يفد طلبا كأنه طالق أو أفاده باللازم كالتنبيح نحوليت الشباب يعود والترجيح نحو لعنم أزور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال رحمه الله تعالى

(ثم الكلام ثانيا قد انقسم * إلى ثمن ولعرض وقسم)

يعني أن الكلام كما انقسم أولا إلى ما ذكر قد انقسم ثانيا إلى ثمن إلى ثمن وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالأول نحو * ليت الشباب يعود يوما * والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي ما لا فاجع منه وقوله ولعرض أي وانقسم أيضا إلى عرض وهو كلام مصدر بلا دال بالوضع على الطلب برفق ولين نحو ألا تنزل عندنا وقوله وقسم أي وانقسم أيضا إلى قسم وهو كلام دال على القسم أي اليمين نحو والله لأفعلن كذا (تنبيه) إنما أعاد الفعل بقوله ثم الكلام ثانيا قد انقسم إلى ثمن إلخ مع أن ما قبله وما بعده تقسيم واحد فكان ينبغي أن يقتصر على قوله وإلى ثمن إلخ إشارة إلى أن منهم من اقتصر على تقسيمه إلى ما تقدم وأنه زاد عليه انقسامه أيضا إلى هذه المذكرات وهذا من دقائق هذه المنظومة ثم قال رحمه الله تعالى

(وثالثا إلى مجاز وإلى * حقيقة وحدهما ما استعملا

من ذلك في موضوعه وقيل ما * يجري خطابا في اصطلاح قدما

* أقسامها ثلاثة شرعي * واللغوي الوضع والعرفي

يعني وانقسم الكلام انقساما ثالثا أي مغايرا للوجه الذي انقسم باعتبار به إلى ما تقدم فإن انقسامه

موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير وكالدابة الموضوع في العرف لتواتر الراجح كالحمار فإنه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو كل ما يدب على الأرض (والمجاز) في اللغة مكان الجواز وفي الاصطلاح (ما تجاوز) أي تعدى به (عن موضوعه) وهذا على القول الأول في تعريف الحقيقة وعلى القول الثاني هو ما استعمل في غير ما اصطلح عليه من المخاطبة (والحقيقة ما لغوية) وهي التي وضعها واضع اللغة كالاسد الحيوان المفترس (وأما شرعية) وهي التي وضعها الشارع كالصلاة للمعبودة المخصوصة (وأما عرفية) وهي التي وضعها

أهل العرف العام كالكتابة لنوات الأربع وهي في اللغة كل ما يدب على وجه الأرض أو أهل العرف الخاص كالفاعل للأسم للعروف عند النحاة وهذا التقسيم انما يتمشى على القول الثاني في تعريف الحقيقة دون الاول فإنه مبني على نفي ما عدا الحقيقة اللغوية فالالفاظ الشرعية كالصلاة والحج ونحوهما والعرفية كالكتابة مجاز عنده وفي اثبات المصنف للحقيقة الشرعية والعرفية دليل على اختيار القول الثاني وهو الراجح وان اقتضى تقديمه للقول الاول على ترجيحه وجعل المصنف الحقيقة والمجاز من أقسام الكلام مع انهما من أقسام المفردات اشارة الى ان المفرد لا يظهر اتصافه بالحقيقة والمجاز الابدال استعمال لاقبله والله أعلم (والمجاز اما أن يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالمجاز بالزيادة (٢٠) مثل قوله تعالى ليس كمثل شيء) فالكاف زائدة لتلازم اثبات مثل له تعالى

لأنها ان لم تكن زائدة فهي بمعنى مثل فيقتضى ظاهر اللفظ نفي مثل مثل الباري وفي ذلك اثبات مثله وهو محال عقلا وضد المقصود من الآية فان المقصود منها نفي المثل فالكاف مزيدة للتأكيدها قال جماعة ليست الكاف زائدة والمراد بالمثل الذات كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا لقصد المبالغة في نفي ذلك الفعل عنه لانه اذا اتقى محنت مماثلة ويناسبه كان نفيه عنه أولى وقال الشيخ سعد الدين القول بان الكاف زائدة أخذ بالظاهر والاحسن ان لا تكون زائدة وتكون نفيًا للمثل بطريق الكتابة التي هي أبلغ لان لغة سبحانه موجود قطعاً فنفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة انه لو

الى ما تقدم باعتبار مدلوله والى ما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره الى مجاز والى حقيقة يعنى ينقسم اليهما لكنه لا ينحصر فيهما اذ هو قبل الاستعمال لا يوصف بواحد منهما فان أريد المستعمل بالفعل انحصر فيهما وقوله وحدها أى تعريفها وقوله ما أى لفظ استعمالاً بالالف الاطلاق وقوله من ذلك أى من الكلام في موضوعه أى مما استعمل فيما وضع له ابتداء والمراد لفظ بقي في الاستعمال على موضوعه وحاصل المعنى ان تعريف الحقيقة هو لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء فخرج بالمستعمل ما لم يستعمل مما وضع وغيره وبقيد الوضع اللفظ للمهل واللفظ كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى حمار وبقيد الابتداء المجاز وقوله وقيل ما يجري خطاباً الخ أى وقال بعضهم في تعريف الحقيقة هو ما أى لفظ يجري خطاباً بان استعمال في اصطلاح صادر من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وقوله في اصطلاح قسماً أى في اصطلاح متقدم وحاصل المراد انه قيل في تعريف الحقيقة ايضاً بانها ما استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة بكسر الطاء أى الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ بان عينه على ذلك المعنى بنفسه وان لم يبق على موضوعه اللغوي كالصلاة في لسان الشرع للهيئة المخصوصة فإنه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير والدابة الموضوعة في العرف لذات الأربع كالخمار فإنه لم يبق على موضعه وهو كل ما يدب على الأرض ثم ان الحقيقة تنقسم باعتبار الوضع الى ثلاثة أقسام وقد ذكرها الناظم بقوله أقسامها ثلاثة شرعي الخ أى فهي تنقسم الى حقيقة شرعية ولغوية وعرفية فالحقيقة الشرعية هي ما وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة واللغوية وهي ما وضعها واضع اللغة كالأسد للحيوان المفترس والعرفية وهي ما وضعها أهل العرف فنقلت من معناها اللغوي الى غيره بحيث هجر الاول وهي اما ان لا تكون من قوم مخصوصين أو تكون فالاولى تسمى العرفية العامة وغلبت العرفية عند الاطلاق عليها كالكتابة لنوات الأربع بعد ان كانت في اللغة لكل ما يدب على الأرض كما مر لانها مشتقة من الديق فخصها العرف ببعضها والثانية التي من قوم مخصوصين تسمى العرفية الخاصة كالجوهر والعرض عند المتكلمين والرفع والنصب والجرح للنحاة فان لكل واحد منها معنى خاصاً في اللغة ونقله أهل العرف الخاص الى معنى مصطلح عليه عندهم ولما أنهى الكلام على الحقيقة وحدها وأقسامها شرع بتكامل على المجاز فقال

وجعله مثل لكان هو مثلاً لأنه فلا يصح نفي مثل المثل فهو من باب نفي الشيء بنفي

لازمه كما يقال ليس لا أخى زيد أخ فمخزى لمزوم والاخ لازم له لا بد لا أخى زيد من أخ هو زيد فنفيته اللازم وهو أخو أخى زيد والمراد نفي لمزومه وهو أخو زيد اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ وهو زيد (والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى واسئل القرية) أى أهل القرية ويسمى هذا النوع مجاز الاضمار وشرطه ان يكون في المظهر دليل على المخوف كالتقرينة العقلية هنا الدالة على أن الابنية لا تسئل لكونها جادا فان قيل حد المجاز لا يصدق على المجاز بالزيادة والنقصان لانه لم يستعمل اللفظ في غير موضوعه فالجواب انه منه حيث استعمل نفي مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية نفي سؤال أهلها فقد تجوز في اللفظ وتعدي به عن معناه الى معنى آخر وقال صاحب التلخيص انه مجاز من حيث ان الكلمة نقلت عن اعرابها الاصل الى نوع آخر من الاعراب فالحكم الاصلى لثله النصب لانه

خبر ليس وقد تغير
بالجر بسبب زيادة الكاف
والحكم الأصلي للقرية
الجر وقد تغير إلى النصب
بسبب حذف المضاف
(والجواز بالنقل) أي بنقل
اللفظ عن معناه إلى معنى
آخر للنسبة بين المعنى
المنقول عنه والمنقول إليه
(كالفاظ فيخرج من
الإنسان) فإنه نقل إليه
من معناه الحقيقي وهو
المكان المطمان من
الأرض لأن الذي يقضى
الحاجة يقصد ذلك المكان
طلباً للستر فسموا الفضلة
الخارجة من الإنسان باسم
المكان الذي يلزم ذلك
واشتهر ذلك حتى صار
لا يتبادر في العرف من
اللفظ إلا ذلك المعنى وهو
حقيقة عرفية مجاز بالنسبة
إلى معناه اللغوي فقول
من قال إن تسميته مجازاً
مبنى على قول من أنكر
الحقيقة العرفية ليس
بظاهر إذ لا منافاة بين
كونه حقيقة عرفية ومجازاً
لغوياً كما عرفت (والجواز
بالاستعارة كقوله تعالى
جدار يريد أن ينقض)
أي يسقط فتشبهه إليه إلى
السقوط بإرادة السقوط
التي هي من صفات الحي
دون الجاد فان الإرادة
منه تمتع عادة والمجاز
البنى على التشبيه ينمو

تم المجاز ما به تجوزاً * في انقضاء عن موضوعه تجوزاً
بنقص أو زيادة أو نقل * أو استعارة كنقص أهل
وهو الزاد في سؤال القرية * كما أن في الذكر دون مريه
وكازيد الكاف في كتله * والفاظ المنقول عن عمله
رابعها كقوله تعالى * يريد أن ينقض يعني مالا
يعنى أن المجاز على ما اختاره من التعريف الأول للحقيقة هو ما أي لفظ تجوزاً بألف الإطلاق والبناء
للفعل أو الفاعل أي تعدى به المتجوز في اللفظ المستعمل والمراد تعدى في الاستعمال عن موضوعه
أي كل موضوع له لغوي تعدياً محيياً بان يكون لعلاقة بينه وبين موضوعه اللغوي وإن شئت قلت
هو اللفظ المستعمل فيما وضع له لغة أو شرعاً أو عرفاً بوضع ثان لعلاقة بين الموضوع لما خرج بقيد
الثانوية الحقيقية فانها بوضع أول وبالعلاقة العلم المنقول كفضل وزاد البيانين ومن وافقهم في
تعريفه مع قرينة صارفة عن إرادته ما وضع له أولاً وعلى التعريف الثاني للحقيقة يقال في تعريف
المجاز هو ما استعمل في غير ما صطلح عليه من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وهو واضح مما تقدم
فلذا لم يذكره والمجاز مشتق من الجواز من إمكان إلى آخر فكأن اللفظ الذي له حقيقة ومجاز
تعدى من الحقيقة إلى المجاز وقوله تجوزاً أي تجوز تجوزاً على وزن تفعل المضاعف فعلاً فهو
بفتح المثناة فوق وضم الواو مصدر زاده تكمة للتأكيد وقوله بنقص متعلق بالمصدر أي وتجوز
المجاز أي الذي يطلق عليه هذا اللفظ اصطلاحاً ما أن يكون بنقص أي بسبب نقص لفظ على العبارة
لأداء ذلك المعنى أو معها أو زيادة كما قال أو زيادة أي بسبب زيادة لفظ على العبارة أو معها أو
نقل كما قال أو نقل أي أو بسبب أومع نقل اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر للنسبة بين
المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه أو استعارة كما قال أو استعارة أي أو بسبب أومع استعارة
وهي ما كانت علاقته مشابهة معناه بما وضع له فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة وكثيراً ما يطلق
على المعنى المصدرى الذي هو استعمال اسم المشبه في المشبه للمشابهة وهذا هو المناسب هنا فان
كانت العلاقة غير المشابهة سمي مجازاً صريحاً لا وقوله كنقص أهل هذا شروع في تمثيل ما يطلق
عليه اسم المجاز اصطلاحاً على اللفظ والنشر المراد فكأنه قال فالمجاز بالنقص كنقص أهل من نحو
قوله تعالى واسئل القرية كما قال وهو المراد في سؤال القرية كما أن في الذكر وهو القرآن من قوله
تعالى واسئل القرية وقوله دون مريه أي بغير شرك تكمة والمراد واسئل أهل القرية ضرورة أن
المقصود سؤال أهل القرية لأسؤال نفسها وإن كان الله قادراً على انطاق الجدران أيضاً فبمعنى مجاز
بالنقص حيث أطلق واسئل القرية وأريد سؤال أهلها فيكون استعمال اللفظ في غير موضوعه
مجازاً ويسمى هذا النوع مجاز الاضمار وشرطه أن يكون في المظهر دليل على المخنوف كالقرينة
العقلية هنا الدالة على أن الابنية لا تسئل لكونها جادا كما علمت وقد يقال يحتمل أن المراد بالقرية
أهلها من باب إطلاق المحل على الحال فلا يكون فيه نقص وقوله وكازيد الكاف في كتله من قوله
تعالى ليس كتله شيء وهذا مثال للمجاز بالزيادة وذلك كما علم مثل قوله تعالى ليس كتله شيء أي موجود
لأن الشيء مرادف له عندنا ويلزم نفي ما عداه بالطريق الأولى والمراد ليس مثله شيء ولا يلزم اثبات
المثل وهو محال ففي زيادة الكاف حيث أطلق مثل للنقل وأريد مثله فهو لم يبق على موضوعه لانه
نقل عن معنى مثل المثل إلى المثل فيكون مجازاً * فان قيل حسد المجاز لا يصدق على المجاز بالنقص
والزيادة لانه لم يستعمل اللفظ في غير موضوعه * فالجواب انه من حيث استعمال سؤال التربة

استعارة وهبارة المصنف توهم ان النقل قسم من المجاز ومقابل للاقسام وليس كذلك فان النقل بم جميع أنواع المجاز فان معناه تحويل اللفظ عن معناه الموضوع له الى معنى آخر فقوله ليس كذلك شيء منقول من الدلالة على نفي مثل المثل الى نفي المثل وقوله واستل القرية منقول من الدلالة على سؤال القرية الى سؤال أهل القرية ولفظ الغائط منقول من الدلالة على المكان المظلم الى فضلة الانسان وقوله جدار يريد أن ينقض منقول من الدلالة على الارادة الحقيقية التي هي ارادة الخي الى صورة تشبه صورة الارادة فالجواز كله نقل اللفظ عن موضعه الاول الى معنى آخر لكنه قد يكون من بقاء اللفظ على صورته من غير تغيير وهذا المجاز العارض في الألفاظ المعردة كنقل لفظ الأسد من الحيوان المفترس الى

(٢٢)

الرجل الشجاع ونقل لفظ الغائط من المكان المظلم الى فضلة الانسان وقد

في سؤال أهلها ونفي مثل المثل في نفي المثل فقد تجاوز في اللفظ وتعدى به عن معناه الى معنى آخر وقال جماعة التحقيق ان الكاف ليست زائدة ولا يلزم محذور لانه اما أن تجعل مثل بمعنى الذات كما في قولهم ذلك لا يفعل كذا القصد المبالغة في نفي ذلك الفعل عنه لانه اذا اتى عن يمانه ويناسبه كان نفيه عنه أولى أو بمعنى الصفة فيكون المعنى ليس كذاته شيء أي ذات أوليس كصفته شيء أي صفة أو غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وقوله والغائط منقول عن محله هذا اشارة الى المجاز بالنقل فقوله والغائط الخ أي وكالغائط الخارج من الانسان من الفضلة المخصوصة المنقول عن محله فانه نقل اليه عن معناه الحقيقي وهو المكان المظلم من الأرض لان الذي يقضى الحاجة يقصد ذلك المكان طلبا للستر فسموا الفضلة الخارجة من الانسان باسم المكان الذي يلزم ذلك واشتهر حتى صار لا يتبادر في العرف من اللفظ الا ذلك المعنى وهو حقيقة عرفية مجاز بالنسبة الى معناه اللغوي فقول من قال ان تسميته مجاز مبنى على قول من أنكر الحقيقة العرفية ليس بظاهر اذ لا منافاة بين كونه حقيقة عرفية ومجازا لغويا كما عرفت وقوله رابعها الخ أي رابع ما يطلق عليه المجاز اصطلاحا وهو المجاز بالاستعارة كقوله تعالى يريد من قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض يعني يستط لانها لا بالألف الاطلاق فالارادة الحقيقية غير مرادة اذ لا ارادة لجاد فوجب الصرف للمجاز فشبهه به الى السقوط بارادة السقوط التي هي من صفات الخي دون الجاد بجامع القرب من الفعل في كل وأطلق اسم التشبيه وهو الارادة على المشبه وهو ميله الى السقوط واشتق من لفظ الارادة يريد بالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية لجر يانها فيه بتبعيته يانها في المصدر فظهر ان قوله يريد مجاز مبنى على التشبيه يسمى استعارة وهو ما اقضى كلامه على أقسام الكلام أتبع ذلك بالكلام على الامر فقال

(باب الامر)

أي هذا مبحثه واعلم أن لفظ الامر المنتظم في هذه الاحرف المسماة بألف ميم راء حقيقة في القول المخصوص الدال على اقتضاء فعل معبر عنه بلفظ افعل نحو قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة أي قل لهم صلوا ومجاز في الفعل نحو قوله تعالى وشاورهم في الامر أي الفعل الذي تعزم عليه لتبادر القول دون الفعل من لفظ الامر الى الذهن والتبادر علامة الحقيقة فالناظم رحمه الله تعالى

(وحدده استدعاء فعل واجب * بالقول ممن كان دون الطالب

بصفة افعل فالوجوب حقيقا * حيث القرينة اتفت وأطلقا

يكون مع تغيير يعرض للفظ بزيادة أو نقصان وهو المجاز الذي يعرض للألفاظ المركبة ويسمى المجاز الواقع في الألفاظ المفردة مجازا لغويا والمجاز الواقع في التركيب مجازا عقليا وهو استناد الفعل الى غير من هو له في الظاهر والله أعلم به ولما اقضى كلامه على أقسام الكلام أتبع ذلك بالكلام على الامر فقال (والامر استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب) بان لا يجوز له الترك فقوله استدعاء الفعل يخرج به الهى لانه استدعاء الترك وقوله بالقول يخرج به الطلب بالاشارة والكتابة والقرائن المفهومة وقوله ممن هو دونه يخرج به الطلب من المساوى والاعلى فلا يسمى ذلك أمرا بل يسمى الاول التماسا والثاني دعاء وسؤالا

او هذا قول جماعة من الأصوليين والمختار انه لا يعتبر في الامر العلو وهو أن يكون الطلب على سبيل تعاظم والفرق بين العلو والاستعلاء أن العلو كون الأمر في نفسه أعلى درجة من المأمور والاستعلاء أن يجعل نفسه عاليا بتكبر أو غيره وقد لا يكون في نفس الامر كذلك فالعلو من صفات الأمر والاستعلاء من صفات كلامه وقوله على سبيل الوجوب يخرج للامر على سبيل الندب بان يجوز الترك واقتضى كلام المصنف ان للندوب ليس مأمورا به وفيه خلاف مبنى على ان لفظ الامر حقيقة في الوجوب أو في القدر المشترك بين الابجاب والندب وهو طلب الفعل وقيل انه حقيقة في الندب وقيل غير ذلك (وصيفته) أي صيغة الامر الدالة عليه (افعل) وليس المراد هنا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ دال على الامر بهيته نحو اضرب وأكرم واستخرج

لامع دليل لنا شرعا على * اباحة في الفعل أو نذب فلا

بل صرفه عن الوجوب حتما * يحمله على المراد منهما

يعني أن تعريف الامر استدعاء فعل واجب أي طلب فعل محتم والمراد طلب فعل مقتض للوجوب بالقول الدال عليه بالوضع ممن كان أي ممن وجد دون الطالب في الرتبة فقوله فعل أخرج النهي لانه طلب للترك وقوله واجب أخرج ما لم يكن واجبا بأن يجوز الترك فانه ليس بأمر على ما اقتضاء ظاهر عبارته فيكون المنسوب على هذا ليس بأمور به قال أبو بكر الرازي والكرخي وبعض الفقهاء وقال المحققون ومنهم القاضي أبو بكر الباقلاني على أن المنسوب بأمور به لانه طاعة اجبا والطاعة فعل المأمور به فسمى الامر لفظ وهو صيغة افعال وصيغة افعال تدل على الوجوب فلفظ امر منه القول الطالب سواء كان على سبيل الحتم أم لا كما عرفت فيشمل الوجوب والنذب وصيغته بنحو صل تدل على الوجوب لكن قال الشيخ سعد الدين انما يتم هذا الدليل أعني الطاعة فعل المأمور به على رأي من جعل أمر للطلب الجازم أو الراجح أما من يخصه بالجازم يعني كالناظم تبعا لصاحب الامر فكيف يسلم أن كل طاعة فعل المأمور به بل الطاعة عنده فعل المأمور به أو المنسوب اليه أعني ما تعلق به صيغة افعال للوجوب أو النذب وقوله بالقول أخرج الطلب بالاشارة والقارئ المفهمة فلا يكون أمر حقيقة وقوله ممن كان دون الطالب أخرج الطلب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الاعلى من الأدنى فيسمى دعاء كقولك اللهم اغفر لي وظاهر كلام الناظم رحمه الله تعالى انه لا يشترط في الامر الاستعلاء به قال الرازي والآمدی وابن الحاجب والاستعلاء هو أن يكون الطالب مظهرا للتعظيم على المطلوب منه وان خالف الواقع كما قال سيدنا عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه لسيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما

أمرتك أمرا جارما فعصيتي * وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

والمراد بابن هاشم عبد الله بن هاشم بن عتبة بن مالك بن أبي وقاص كان أبوه هاشم بن عتبة من الفرسان ويقلب بالمرقال وهذا البيت أحد أبيات أربعة والقصة في الكامل للبرد وذكر حاصلها في شرح جمع الجوامع وانما يعتبر بها الناظم الملقو بأن يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب منه كما علمت وبه قال أبو اسحق الشيرازي وابن الصباغ والسمعاني واشترطهما العنبري واختار البيضاوي عدم اشتراطهما لقوله تعالى حكاية عن فرعون خطابا لقومه ماذا تأمرون فاطلق الامر على ما يقولونه عند المشاورة ومن المعلوم اتقاء الملقو والاستعلاء أما العلو فواضح لان من المعلوم انه لم يكن لهم علو على فرعون وأما الاستعلاء فلو قوعه في حال المشاورة ولاعتقادهم الالهية في فرعون فلم يكن لهم استعلاء عليه وكيف وهم كانوا يعبدونه والعبادة أقصى غاية الخضوع وقول الناظم رحمه الله تعالى بصيغة افعال المراد كل ما يدل عليه من صيغته فليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ دالاعلى الامر بهيته نحو اضرب وأكرم واستخرج فيدخل افعلى وافعلوا وفعالوا وغير ذلك قال الاسنوي ويقوم مقامها اسم الفعل كعه والمضارع المعلوم باللام نحو لتكرم ولينفق وليطوفوا وهي حقيقة في الوجوب كما قال فالوجوب حقا * حيث القرينة انتفت وأطلقا * أي حققن الوجوب بصيغة افعال اذا انتفت القرينة الصارفة عن موضوعه فصيغة افعال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة تحمل على الوجوب كما عرفت نحو قوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله واطلوا مع دليل الخ أي واطلوا صيغة افعال على الوجوب عند عدم دليل يدل شرعا على الاباحة أو النذب فتحمل صيغة افعال حينئذ على الاطلاق للوجوب عند التجرد من القرينة وهو عدم الدليل الذي يصرفه عن الوجوب بأن لم

ولينفق وليقضوا تشهيم
وليوفوا تذورهم
وليطوفوا بالبيت العتيق
(وهي) أي صيغة الأمر
(عند الاطلاق والتجرد
عن القرينة) الصارفة عن
الوجوب (تحمل عليه)
أي على الوجوب نحو أقيموا
الصلاة (الامادل الدليل
على أن المراد منه النذب)
نحو فكانتوهم ان علمتم
فيهم خيرا لأن المقام يقتضي
عدم الوجوب فان المكاتبه
من المعاملات (وأما الاباحة)
نحو واذا حلتم فاصطادوا
فان الاصطياد أحد وجوه
التكسب وهو مباح وقد
أجمعوا على عدم وجوب
المكاتبه والاصطياد وظاهر
كلامه ان الاستثناء في قوله
الامادل الدليل منقطع
لان الدليل هو القرينة
ويمكن أن يكون متصلا
وتختص القرينة بما كان
متصلا بالصيغة والدليل
بما كان منفصلا عنها لان
ما كانت القرينة فيه
منفصلة داخل في الجرد
عن القرينة مثال القرينة
المتصلة قوله تعالى فالآن
باشروهن بعد قوله أحل
لكم ليلة الصيام الرفث الى
نسائكم ومثال القرينة
المنفصلة قوله تعالى وأشهدوا
اذا تباعتم والقرينة أن

النبي ﷺ باع ولم يشهد فدل أن الأمر بالنسب (ولا يقتضي) صيغة الأمر العارية عما يدل على التقييد بالتكرار أو بالمرة (التكرار على الصحيح) ولا المرة (٢٤) لكن المرة ضرورية لأن ما قصد من تحصيل الأمور به لا يتحقق إلا بها والاصل

برادة النمة عما زاد عليها (الامادل الدليل على قصد التكرار) فيحصل به كالأمر بالصلوات الخمس وصوم رمضان ومقابل الصحيح أنه يقتضي التكرار فيستوعب الأمور بالفعل المطلوب ما يمكنه من عمره حيث لا يبان لأمد الأمور به لا تنفاد مرجح بعضه على بعض وقيل يقتضي للمرة وقيل بالوقف وافق القائلون بأنه لا يقتضي التكرار على أنه إذا علق على علة محققة نحو ان زنى فاجلدوه أنه يقتضي التكرار (ولا يقتضي) صيغة الأمر (الفور) يريدون التراخي لا بدليل فيها لأن الغرض إيجاد الفعل من غير اختصاص بلزمن الأول والثاني وقيل يقتضي الفور وكل من قال بأنها تقتضي التكرار قال انها تقتضي الفور (والأمر بإيجاد الفعل أمر به وبما لا يتم) ذلك (الفعل الإبه كالأمر بالصلاة) فانه (أمر بالطهارة) فان الصلاة لا تصح إلا بالطهارة (المؤدية إليها وإذا فصل) بالبناء للفعل والضمير للامور به

توجد قرينة تصرفه عنه فان وجدنا دليل دلنا شرعا على إباحة في الفعل أو ندب فلا نطلقه على الوجوب بل يحمل على الندب أو الإباحة كما قال بل صرفه عن الوجوب حتما يحمله على المراد منها أي الإباحة أو الندب مثال الإباحة قوله تعالى كما ومن الطيبات ومثال الندب قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا فالمقام في هذين المثالين يقتضي عدم الوجوب فان الاكل من الطيبات مباح والمكاتب من المعاملات مندوب اذ قد أجمعوا على عدم وجوب الاكل من الطيبات وعدم وجوب الكتابة وترد لغیر ذلك عما يأتي ان شاء الله تعالى * ثم قال رحمه الله تعالى

(ولم يفسد فورا ولا تكرارا * ان لم يرد ما يقتضي التكرارا)

يعني أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور أي المبادرة بفعل المأمور به عقب وروده ولا التراخي بل يشمل كلامهما لأن الغرض منه إيجاد الفعل للامور به من غير اختصاص للفعل بالزمان الأول أي ما يعقب الأمر دون الزمان الثاني وهو ما عداه وقدي يأتي للفور كالأوجب المضيق وقدي يأتي للتراخي كاللحج وقوله ولا تكرر أي لا يقتضي الأمر المطلق أي العاري عن التقييد بالمرة أو بالتكرار أو بالصفة أو بالشروط التكرار على الصحيح بل انما يفيد طلب فعل المأمور به من غير اشعار بالمرة والمرة لكن المرة الواحدة لا بد منها في الامتثال فهي من ضروريات الاتيان بالأمور به الامادل دليل على قصد التكرار فيحصل على التكرار كالأمر بالصلوات الخمس والأمر بصوم رمضان والأمر بالزكاة وقيل يقتضي التكرار أي عند الاستاذ أي اسحق الاسفرايني وموافق يقتضي التكرار حيث لا يبان لأمره فيستوعب ما يمكن استيعابه من زمان العمر لا تنفاد مرجح بعضه على بعض وقوله ان لم يرد ما يقتضي التكرار يعني أن الأمر لا يقتضي التكرار ان لم يرد ما يقتضيه فان ورد ما يقتضيه بأن علق على شرط أو صفة اقتضى التكرار بحسب تكرار المعلق عليه مثل قوله تعالى فان كنتم جنبا فاطهروا والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكرر الطهارة بتكرار الجنابة ويكرر الجلد بتكرار الزنا وان كان مطلقا بأن لم يعلق على شرط أو صفة لم يقتض التكرار ويحمل المعلق المذكور على المرة أيضا بقرينة كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا قضية الآية الشريفة على هذا القول وجوب تكرار الحج بتكرار الاستطاعة لكن قامت القرينة الدالة على المرة وهي الحديث العام هذا أم لا لا بد قال بل للأبد * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

(والأمر بالفعل المهم المنعتم * أمر به وبالنهي به يتم

كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء * وكل شيء للصلاة يفرض

وحينما ان يحى بالمطوب * يخرج به عن عهدة الوجوب)

يعني ان الأمر بالفعل أمر به وبما لا يتم ذلك بالفعل الإبه ف قوله المهم المنعتم تكملة لان الكلام في الأمر الواجب وقولنا وبما لا يتم ذلك بالفعل الإبه هو معنى قوله وبالنهي به يتم سواء كان ذلك سببا شرعيا كالصيغة بالنسبة للعق أو عقليا كالنظر المحصل للعلم أو عاديا كحز الرقبة بالنسبة الى القتل الواجب أو شرطا شرعيا كالأمر بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية إليها كما قال كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء فان الطهارة شرط شرعي للصلاة لا تصح الصلاة إلا به فهي متوقفة عليها أو عاديا كفصل جزء من الرأس لفصل الوجه اذ استيعاب الوجه بالعسل لا يمكن عادة بدون ذلك وقوله * وكل شرط للصلاة يفرض * أي كستر العورة

واستقبال

(يخرج المأمور عن العهدة) أي عهدة الأمر ويتصف الفعل بالأجزاء وفي بعض النسخ

واذا فعله المأمور يخرج عن العهدة والمعنى أن المكلف اذا أمر بفعل شيء ففعل ذلك المأمور به كما أمر به فانه يحكم بخروجه عن

واستقبال القبلة وما أشبههما وقوله **وحيثما انجى بالمطالب** * يخرج به عن عهدته الوجوب
يعنى انجى بالبناء للفعل بمعنى اذا فعل المأمور به المطالب يخرج الشخص المأمور عن عهدته الوجوب
أى عن عهدته الامر وصار ذلك الفعل مجزئاً وسقط عنه ذلك الامر * وحاصل المعنى توضيحاً أن
المكلف اذا أمر بفعل شئ ففعل ذلك الفعل المأمور به على الوجه المطلوب منه حين الفعل كما أمر به فانه
يحكم بخروجه عن عهدته ذلك الامر ويتصف بالاجزاء ويصير كافياً في سقوط الطلب

(باب النهى)

(تعريفه استدعاء ترك قد وجب * بالقول ممن كان دون من طلب
وأمرنا بالشئ نهى مانع * من ضده والعكس أيضاً واقع
وصيغة الامر التى مضت ترد * والقصد منها أن يباح ما وجد
كما أنت والقصد منها التسوية * كذا تهديدونكون به)

عهدته ذلك الامر ويتصف
الفعل بالاجزاء وهذا هو
الختار وقال قوم انه يحكم
بالاجزاء بكتاب متجدد
(الذى يدخل فى الامر
والنهى وما لا يدخل) هذه
ترجمة معناها بيان من
يتناوله خطاب التكليف
بالامر والنهى ومن لا
يتناوله وقال مالا يدخل
تدبها على أن من لم يدخل
فى خطاب التكليف ليس
فى حكم ذوى العقول

يعنى أن تعريف النهى هو استدعاء أى طلب الترك أى الكف عن الفعل بصيغة لا تفعل لا بنحو أترك
وكف ودع فانها أوامر وهذا معنى قوله استدعاء ترك بالمنع من الفعل بناء على أن التدب ليس بأمر كما
هو رأى مرجوح ويجوز أن يكون المراد بالوجوب غير الحتم وقوله * بالقول ممن كان دون من طلب * أى
ممن وجد دون الطالب فى الرتبة فخرج بقوله ترك بالتثوين الفعل وبقوله قد وجب بأن لا يجوز له الفعل
النهى على سبيل الكراهة بأن يجوز له الفعل * وبقوله بالقول وهو اللفظ الدال عليه بالوضع من صيغة
لا تفعل كما علمت الطلب بالإشارة ونحوها كما تقدم فى الامر وما هناك يأتى هنا ما يناسبه منه مثل
صدم اعتبار العلل والاستعلاء الآن النهى المطلق مقتضى للفور والتكرار فيجب الانتهاء فى الحال
واستمرار الكف فى جميع الأزمان لان الترك المطلق انما يصدق بذلك وقوله * وأمر بالشئ نهى مانع *
الحى يعنى أن الامر النفسى بالشئ المعين نهى مانع عن ضده على الاصح بمعنى أن تعاق الامر بالشئ
هو عين تعلقه بالكف عن ضده واحداً كان الخد كضد السكون الذى هو التحرك أو أكثر
كضد القيام الذى هو القعود والاتكاء والاستلقاء فالطلب له تعلق واحد بأمرين هما فعل
الشئ والكف عن ضده فباعتبار الاول هو أمر وباعتبار الثانى هو نهى وهذا ما ذهب اليه
الشيخ أبو الحسن ومن وافقه * وهناك أقوال بمنعنا سوفها عن الاختصار * وأما مفهوم الامر
والنهى فلا نزاع فى تفايرهما وكذا لا نزاع فى أن الامر اللفظى ليس عين النهى اللفظى والاصح أنه
لا يتضمنه وقيل يتضمنه فاذا قل اسكن فكأنه قال لا تتحرك لانه لا يتحقق السكون الا بالكف عن
التحرك وقوله والعكس أى وهو النهى النفسى عن الشئ أمر بضده كما قيل فان كان واحداً فواضح
وان كان أكثر كان أمراً بواحد من غير تعيين وقيل ان النهى النفسى ليس أمراً بالضد قطعاً وأما
النهى اللفظى فليس عين الامر اللفظى قطعاً ولا يتضمنه على الاصح وقيل يتضمنه فاذا قيل لا تتحرك
فكأنه قال اسكن لانه لا يتحقق ترك التحرك الا بالسكون (تتمة) أسقط الظاهر رحمه الله تعالى
هنا من قول الاصل مسئلة وهى ويدل النهى على فساد النهى عنه فلم ينظمها قلندكرها مع شرحنا لها
تتبعاً لافائدة فنقول ويدل النهى المطلق على فساد النهى عنه شرعاً على الاصح عند الشافعية والمالكية
وسواء كان النهى عنه من العبادات أو من المعاملات فالنهى فى العبادات سواء نهى عنها لعينها كصلاة
الحائض وصومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم النحر لا عراض به عن ضياقة الله تعالى والصلاة فى
الاقوات المكروهة وان قلنا الكراهة للتنزيه اذ يستحيل كون الشئ الواحد أمراً به ومنهياً عنه لان
الآتى بالفعل النهى عنه لا يكون آتياً بالأمور به لان النهى يطلب الترك والامر يطلب الفعل هل وفى

(يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون) المكفون وهم العاقلون البالغون غير الساهين ويدخل الاباث في خطاب الذكور بحكم التبع (و) أما (الساها والصبي والمجنون) فهم (غير داخلين في الخطاب) لانتفاء التكليف عنهم لان شرط الخطاب الفهم وهم غير فاهمين للخطاب ويؤمر الساهي بعد ذهاب السهو بجبر ذلك السهو بقضاء ما فاتته من الصلاة وضمان ما أنلفه من المال لوجود سبب ذلك وهو الاتلاف ودخول الوقت (والكفار) (٢٦) مخاطبون بفروع الشريعة) على الصحيح (و) بما لا تصح الا به وهو الاسلام

اتفاقا وقوله (لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين) حجة للقول الصحيح وقيل انهم غير مخاطبين بفروع الشريعة لعدم فهمها منهم قبل الاسلام وعدم مؤاخذتهم بها بعدهم وأجيب بان فائدة خطابهم بها عقابهم عليها وعدم فهمها في حال الكفر لتوقفها على التوبة المتوقعة على الاسلام وأما عدم المؤاخذة بها بعد الاسلام فترغيبا لهم في الاسلام (والامر) النفسي (بالشيء نهى عن ضده) بمعنى ان تعلق الامر بالشيء هو عين تعلقه بالكف عن ضده واحدا كان الضد كضد السكون الذي هو التحرك أو أكثر كضد القيام الذي هو القعود والاتكاء والاستلقاء فالطلب له تعلق واحد بأمرين هما فعل الشيء والكف عن ضده فباعتبار الاول هو أمر وباعتبار الثاني هو نهى وقيل ان الامر بالشيء ليس عين النهى عن ضده ولكن يتضمنه وقيل ليس عين ولا يتضمنه وعزاء صاحب جمع الجوامع للمصنف وأما مفهوم الامر والنهي فلا نزاع في تغيرهما وكذا لا نزاع في ان الامر اللفظي ليس عين النهى اللفظي والاصح أنه لا يتضمنه وقيل يتضمنه فاذا قال اسكن فسكاته قال لا تتحرك لانه لا يتحقق السكون الا بالكف عن التحرك (و) اما (النهي) النفسي (عن الشيء) فقليل انه (أمر بضده) فان كان واحدا فواضح وان كان أكثر كان أمرا بواحد من غير تعيين وقيل ان النهى النفسي ليس أمرا بالضد قطعاً وأما النهى اللفظي فليس عين الامر اللفظي قطعاً ولا يتضمنه على الاصح وقيل يتضمنه فاذا قال

الامارات سواء رجع الهى فيها الى نفس العقد كحديث مسلم في النهى عن بيع الحصة وهو جعل الاصابة بالخصى بيعاً عاماً مقام الصيغة وهو أحد التأويلات في الحديث أو رجع النهى الى أمر داخل في العقد كالنهي عن بيع الملاقيح كما رواه البزار في مسنده وهو بيع ما في بطون الأمهات فالهى راجع الى نفس المبيع والمبيع ركن من أركان العقد والركن داخل في الماهية أو رجع النهى الى أمر خارج لازم كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط واحترزاً بالمطلق عما اذا اقترن به ما يقتضى عدم الفساد كأن كان مطلق النهى تخارج عن المنهى عنه غير لازم له كالوضوء بماء مضمون لاتلاف مال الغير الحاصل بغير الوضوء وكالبيع وقت نداء الجمعة لتقويتها الحاصل بغير البيع وكالصلاة في المكان المكروه أو المنصوب كما صرفانه لم يفد الفساد عند الاكثرين لان المنهى عنه في الحقيقة ذلك الخارج وظاهر كلام امام الحرمين صاحب الأصل أن النهى يقتضى الفساد مطلقاً وبه قال الامام أحمد رضي الله تعالى عنه وقوله * وصيغة الأمر التي مضت * الخ يعني ان صيغة الأمر التي مضت في باب الأمر والكلام عليه ترد أى توجد والقصد منها أى من تلك الصيغة أن يباح بالبناء للفعول أى الباح أى ترد والمراد بها الاباحة كما تقدم نحو قوله تعالى كلوا من الطيبات والعلاقة هي الاذن وهي مشابهة معنوية وقوله ما وجد بالبناء للفعول تكملة وقوله كما أنت الخ أى كما أنت صيغة افعال للاباحة فيها تقدم عند قوله لامع دليل لنا شرعاً على اباحة الخ كذلك أنت والقصد منها التسوية نحو قوله تعالى اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم * وقوله كذا التهديد أى أنت صيغة افعال للتهديد أيضاً نحو قوله تعالى اعملوا ما شئتم فاتم بهم بالقرينة أنها صيغة مذكورة فيه في معرض التهديد والعلاقة هنا المضادة فان المهدد عليه حرام أو مكروه وقوله وتكون أى وأنت صيغة الأمر أيضاً للتكوين وهو الایجاد عن العدم بسرعة مثل قوله تعالى كن فيكون والعلاقة هنا المشابهة المعنوية وهي تحتم الوقوع كما تحتم فعل الواجب وترد أيضاً لغير ذلك مما هو مذکور في المبسوطات وقوله هيه الأصل هي وزيدت الهاء الاخيرة للسكت (تنبيه) لم يذكر المصنف ويرد صيغة الأمر للندب اكتفاء بما تقدم من الاشارة اليه فيما تقدم عند قوله أو ندب فلا الخ هذا * ولما بين الامر والنهي أراد أن يبين من يدخل فيه وما من لا يدخل فقال

(فصل) أى في بيان من يتناول خطاب التكليف ومن لا يتناوله ومن المكلف * قال الناظم رحمه الله تعالى

(والمؤمنون في خطاب الله * قد دخلوا الا الصبي والساها
وذا الجنون كلهم لم يدخلوا * والكافرون في الخطاب دخلوا
في سائر الفروع لشريعته * وفي الذي بدونه ممنوع

وذلك

نهي وقيل ان الامر بالشيء ليس عين النهى عن ضده ولكن يتضمنه وقيل ليس عين ولا يتضمنه وعزاء صاحب جمع الجوامع للمصنف وأما مفهوم الامر والنهي فلا نزاع في تغيرهما وكذا لا نزاع في ان الامر اللفظي ليس عين النهى اللفظي والاصح أنه لا يتضمنه وقيل يتضمنه فاذا قال اسكن فسكاته قال لا تتحرك لانه لا يتحقق السكون الا بالكف عن التحرك (و) اما (النهي) النفسي (عن الشيء) فقليل انه (أمر بضده) فان كان واحداً فواضح وان كان أكثر كان أمراً بواحد من غير تعيين وقيل ان النهى النفسي ليس أمراً بالضد قطعاً وأما النهى اللفظي فليس عين الامر اللفظي قطعاً ولا يتضمنه على الاصح وقيل يتضمنه فاذا قال

لا تتحرك فمكانه قال استكن لانه لا يتحقق ترك التحرك الا بالسكون (والنهي استدعاء الترك بالقول عن هودونه على سبيل الوجوب) على وزن ما تقدم في الامر الا انه يقال هنا قوله استدعاء الترك مخرج الامر وقوله هنا على سبيل الوجوب أى بان لا يجوز له الفعل مخرج للنهي على سبيل الكراهة بان يجوز له الفعل ولا يعتبر فيه أيضا علو ولا استعلاء الا أن النهي المطلق مقتض للفور والتكرار فيجب الانتهاء في الحال واستمرار الكف في جميع الازمان لان الترك المطلق

(٢٧)

المطلق (على فساد النهي

عنه) شرعا على الاصح

عند المالكية والشافعية

وسواء كان النهي عنه

عبادة كصوم يوم العيد أو

عقدا كالبيع النهي عنها

واحتزنا بالمطلق عما اذا

اقتن به ما يقتضى عدم

الفساد كما في بعض صور

البيع النهي عنها وسقطت

هذه المسئلة من نسخة

المحلى (وترد صيغة الامر

والمراد به) أى بالامر

(الاباحة) كما تقدم (أو

التهديد) نحو اعملوا ما شئتم

(أو التسوية) نحو اصبروا

أو لاتصبروا (أو التكوين)

نحو كونوا قردة (وأما العام

فهو ما عم شئين فصاعدا)

أى من غير حصر وهو

مأخوذ (من قوله عمت

زيدا وعمرا بالعطاء

وعمت جميع الناس

بالعطاء) أى شملتهم فى

العام شمول وفى بعض

النسخ مثل عمت زيدا

وعمرا ولا يصح ذلك لان

عممت زيدا وعمرا ليس

من العام الذى يريد بيانه

وذلك الاسلام فالفروع * تصحيحها بدونه ممنوع

يعنى ان المؤمنين المكلفين منهم وهم البالغون العاقلون ومثلهم المؤمنات قد دخلوا جميعا في خطاب الله تعالى الا الصبي والصبية والساهى حال سهوه ومثله الساهية وذا الجنون أى صاحبه أى والالجنون أى والجنونة فانهم كلهم لم يدخلوا في الخطاب لانتهاء التكليف عنهم اذ شرط التكليف فهم الخطاب والصبي والساهى والجنون غير فاهمين له نعم يؤمر الساهى بعد ذهاب السهوه عنه حال تسكيفه بجبرخل السهو وقضاء ما فاته من نحو الصلاة وضمان ما أنفقه من المال ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولى الصبي والجنون مخاطب باداء ما وجب في ما لهما منه كالزكاة وضمان المتلف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما أنفقه حيث فرط في حفظها لتزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعلة ومهمة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليهما ليس لانه مأمور بهما كفى البالغ بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى * واعلم أنه لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط الشرعى لصحة ذلك الفعل كالاسلام للطاعات والطهارة للصلاة بل يجوز التكليف بالفعل وان لم يحصل شرطه شرعا على الاصح واليه أشار الناطم رحمه الله تعالى بقوله * والكافرون في الخطاب دخلوا * وقوله * في سائر الفروع للشرعية * متعلق بالخطاب وفى معنى الياوم والمعنى أن الكفار داخلون في الخطاب بجميع فروع الشريعة فهم مخاطبون بهامع انتفاء شرطها وهو الاسلام حتى يعذبون بترك الفروع كما يعذبون بترك الاسلام واليه أشار بقوله * وفى الذى بدونه ممنوعه * يعنى ودخل الكفار في الخطاب بالاسلام الذى بدونه فروع الشريعة ممنوعة لا تصح ولهذا فرع رحمه الله تعالى على ذلك فقال فالفروع * تصحيحها بدونه ممنوعه * يعنى اذا علمت أن الكفار دخلوا في الخطاب بفروع الشريعة وبما لا تصح الابه وهو الاسلام فاعلم أن فروع الشريعة لا تصح بدون الاسلام وانما كلف الكفار بفروع الشريعة لانهم لو لم يكونوا مكلفين بهما أو عدهم الله على تركها لكن الآيات الموعدة بالعذاب على ترك الفروع كثيرة كقوله تعالى ما سألكم في سقر قالوا لم نك من المصلين الآية وقوله تعالى وويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما وهو عام للعقلاء فصريح بتعذيبهم بترك الزكاة والصلاة وفائدة خطابهم عقابهم عليها لما يأتى قريبا ان شاء الله تعالى وامثال الكافر حال كفره يمكن في نفسه ان يسلم ويصلى ويفعل ما أمر به وليس مأمورا بإيقاع الفعل حال كفره لعدم عتباته لتوقفها على النية المتوقفة على الاسلام ولا يؤخذون بها بعد الاسلام وترغيبا فيه وتخفيفا عنهم وقيل ليسوا مكلفين بالفروع وقيل كفوا بالنواهي دون الاوامر والله أعلم * ثم قال الناطم رحمه الله تعالى

(باب العام)

(وحده لفظ يعم أكثر * من واحد من غير ما حصر يرى

من قولهم عمتهم بما معى * ولتنحصر ألفاظه في أربع

وقوله ما عم شئين فصاعدا جنس يشتمل على الشئ كرجلين وأسماء العدد كثلثه وأربعة ونحو ذلك وقولنا من غير حصر فصل مخرج للشئ ولأسماء العدد فانها تتناول شئين فصاعدا الا أنها تنتهى الى غاية محصورة (وألفاظه) أى صيغ العموم الموضوعة له (أربعة) أى أربعة أنواع النوع الاول (الاسم الواحد المعروف بالذات واللام) التى ليست للعهد وللحقيقة فانه يفيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو ان الانسان لقي خسر الا الذين آمنوا

(و) النوع الثاني (اسم الجمع) أي الدال على جماعة (المعرف باللام) التي ليست للعهد نحو اقاتوا المشركين (و) النوع الثالث (الاسماء المبهمة كمن فيمن يعقل) نحو من دخل داري فهو آمن (وما فيا لا يعقل) نحو ما جاءني قبلته (وأي في الجميع) أي من يعقل ومن لا يعقل نحو أي عبيدي جاءك فأحسن اليه وأي الأشياء أردته أعطيتك (وأي في المكان) نحو أين تجلس أجلس (ومنى في الزمان) نحو متى تقيم أقيم (وما في الاستفهام) نحو ما عندك (و) في (الجزاء أي الجزاء) نحو ما تفعل تجزيه وفي نسخة واظبر بدل الجزاء نحو قولك علمت ما علمت بتاء المتكلم في الاول وتاء الخطاب في الثاني جوابا لمن قال لك ما علمت (وغيره) أي غير ما ذكر كالظبر على النسخة الاولى والجزاء على النسخة الثانية (و) النوع الرابع (لا في النكرات) أي الداخلة على النكرات فان بنيت النكرة معها على الفتح نحو لارجل في الدار فهي نص في العموم وان لم تبين فهي ظاهرة في العموم نحو لارجل في الدار (والعموم من صفات النطق) أي اللفظ والنطق

الجمع والفرد المعرفان * باللام كالشكر والانسان وكل مبهم من الاسماء * من ذلك ما للشرط من جزاء ولفظ من في عاقل ولفظ ما * في غيره ولفظ أي فيهما ولفظ أين وهو للمكان * كذا في الموضوع للزمان ولفظ لا في النكرات ثم ما * في لفظ من أتى بها مستفهما ثم العموم أبطلت دعواه * في الفعل بل وما جرى مجراه يعني أن تعريف العام هو لفظ يم أي يتناول دفعة أكثر من واحد من غير دلالة على حصر أي ضبط وتعيين لمقدار المدلول وهذا معنى قوله * وحده لفظ يم أكثر وليت فالفأ كثيرا للاطلاق ولفظ ما في كلامه زائد ويرى بالبناء للجهول تسكيلة كما علمت من الحل وخروج بقوله أكثر من واحد النكرة في الاثبات وبقوله من غير حصر أسماء الأعداد مثل الثلاثة والعشرة والالف والنكرة المثناة من حيث الآحاد كرجلين فانهما يتناولان أكثر من واحد ولكن إلى غاية محصوره ولفظ من غير حصر يتناول كل ما يمكن الارتفاع إليه من الأعداد وزاد بعضهم في الحد من جهة واحدة ليخرج تناول العدد بطريق العطف في قولك قام زيد وعمرو وبكر وخالد فان هذا اللفظ يتناول أكثر من اثنين بجهة العطف وهي مختلفة فان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف قولك جاء الفقهاء فانه يدل على جماعة دلالة واحدة وقوله من قولهم علمتهم الخ أي لفظ العام مأخوذ من مادة قولهم علمتهم بما عني من العطاء أي شملتهم به بأن أعطيت كل واحد منهم في العام شمول وقوله * ولتنحصر ألفاظه في أربع * يعني أحصر مجموع صيغ ألفاظ العموم المفهوم من العام للموضوعات في أربعة أنواع بل أكثر وانما قيد بها مراعاة للبديهة فان الضبط أسهل عليه وأمنع لا تنشر فكر المشوش (النوع الاول * والثاني) ذكرهما بقوله الجمع والفرد المعرفان باللام كالشكر والانسان فقوله الجمع أي النوع الاول من الاربعه الانواع الجمع بالمعنى اللغوي المعروف باللام وهو اللفظ الدال على جماعة فشمّل الجمع واسم الجنس الجمعي نحو قوله تعالى قد أفلح المؤمنون ونحو رب العالمين ونحو الترقوت وقوله والفرد أي النوع الثاني من الاربعه الانواع الاسم الواحد المفرد المعروف باللام فانه قيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو قوله تعالى ان الانسان أي كل انسان في خسر الا الذين آمنوا ما لم يتحقق عهده لتبادره الى الذهن حينئذ (النوع الثالث) الاسماء المبهمة وقد ذكره بقوله * وكل مبهم من الاسماء * أي والاسماء المبهمة فهو معطوف على قوله الجمع والفرد المعرفان فهو ثالث الانواع كما علمت وقوله من ذلك ما كان حقه التفرع بالفاء والتقدير فن الاسماء المبهمة لفظ ماحالة كونه عاما أو مستعملا في أفراد ما لا يعقل كما سيصرح به في قوله ولفظ ما في غيره شرطا كان كما قال للشرط والجزاء أو موصولا أو استفهاما مثال ذلك ما جاءني منك رضىت به فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية ما عندك وخروج بالشرطية وما بعدها للنكرة الموصوفة نحو صررت بماء مجربك أي بشئ مجربك والتجبية نحو ما أحسن زيدا فانها لا يعلمان (تنبيه) انما ذكرت ما الاستفهامية هنا وان كانت سيذكرها الناظم بعد النوع الرابع بقوله ثم ما * في لفظ من أتى بها مستفهما * لان هنا محل ذكرها حيث انها من الاسماء المبهمة فذكرها لثامتها غير مناسب كما سنبه عليه وقوله ولفظ من في عاقل أي ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ من غير الموصوفة عاما أو مستعملا في افراد من يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما مثاله من دخل داري فهو آمن فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية من عندك ولو قال فيمن يعلم لكان أحسن ليشمل البارئ تعالى وتقديس نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين أما الموصوفة فانها لا تهم نحو صررت

بمن معجب لك بجز مجب أي برجل مجب وقوله ولفظ ما في غيره أي ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ ما
 عاما أو مستعملا في أفراد ما لا يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما كما مر الكلام على ذلك مستوفى
 وما ذكره من كون ما لا يعقل قال في التلويح هو قول بعض أئمة اللغة والا كثرون على أنها للعقلاء
 وغيرهم (تنبيه) لا تكرار في قوله هنا ولفظ ما في غيره مع قوله المار من ذلك ما لمع وقوله الآتي ثم
 ما لمع لأن المقصود هنا الإشارة لبيان كونها لغير العاقل وفيما تقدم الإشارة إلى كونها تستعمل شرطية
 كما تستعمل موصولة وفيما يأتي الإشارة إلى أنها تستعمل استفهامية كما تستعمل شرطية وموصولة لكن
 فيه تشييت لا يخفى وقوله ولفظ أي فيها أي فيمن يعقل وما لا يعقل والمعنى ومن الاسماء المبهمة
 أيضا لفظ أي عاما أو مستعملا في أفراد من يعقل وما لا يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما
 نحو أي عبيدي دخل الدار فهو حر وثم لنزع عن من كل شيعة أبهم أشد وأي عبيدي جاءك ونحو
 أي الأشياء أردت أعطيتك وأي شيء نأبى التجأت إلى الله واركب أي الأشياء أردت وخروج بالشرطية
 والموصولة والاستفهامية الصفة نحو مررت برجل أي رجل بمعنى رجل كامل والحال نحو مررت بزيد
 أي رجل بمعنى كامل أيضا أو منادى بها نحو يا أيها الرجل فانها لا تفيد العموم ومثل أي العامة كل وجميع
 وقوله ولفظ أين وهو للسكان أي ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ أين شرطا أو استفهاما عاما أو مستعملا في
 أفراد المسكان خاصة نحو أين نجلس أجلس وأين تكون وقوله كذا متى الموضوع للزمان أي وكذا
 من الاسماء المبهمة أيضا متى شرطا كان أو استفهاما اتصل بما أولا حال كونه عاما أو مستعملا في أفراد الزمان
 المبهمة كما قيده بذلك ابن الحاجب قال الاسنوي ولم أر هذا الشرط في الكتب المعتمدة نحو متى شئت
 جئتكم ومتى نحي بخلاف المعين فلا تقول متى زالت الشمس (النوع الرابع) لفظ لاني النكرات
 وقد ذكرها بقوله ولفظ لاني النكرات أي لالنافية حال كونها داخلة على النكرات أو حال كونها معها
 عاملة فيها عمل ان مع بناء النكرة نحو لارجل في الدار ببناء رجل على الفتح أو مع اعرابها نحو
 لا غلام سفر حاضر أو عاملة فيها عمل ليس أو غير عاملة نحو لارجل في الدار برفع رجل على الاعمال
 أو الالهال مباشرة للنكرات كما ذكر أو لعاملها كلاباع حر ومثل لا ما سواء بأشرا النكرة التي نحو
 ما أحد قائم أو بأشرا عاملها نحو ما قام أحد وقوله ثم ما في لفظ من أي بها مستفهما قد علمت مما
 تقدم أن ما الاستفهامية ليس هذا موضعها فكان يجب على الناظم أن يذكرها قبل لاني النكرات
 كما لا يخفى إذ هي من الاسماء المبهمة التي هي من القسم الثالث فذكرها هنا غير مناسب كما نبهنا عليه في
 كلامه رحمه الله قصور فلو قال

وكل مبهم من الاسماء كما * ومن وأي حيث كل عما
 فلفظ من في عاقل ولفظ ما * في غيره ولفظ أي فيهما
 ولفظ أين وهو للسكان * كذا متى الموضوع للزمان
 ورابع الانواع لا اذ تعمل * في النكرات ان عليها تدخل

لـ كان أولى وأسبق * ثم اعلم أن العموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم في غيره من الفعل وما
 يجري مجراه وهذا معنى قول الناظم رحمه الله تعالى

(ثم العموم أبطلت دعواه * في الفعل بل وما جرى مجراه)

يعني أن العموم قد أبطل العلماء محققوه في غير النطق من الفعل الذي هو بمعنى الفعل الحاصل
 بالمصدر وما جرى مجراه مثال الاول وهو الفعل حديث أنس كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجمع
 بين الصلاتين في السفر رواه البخاري فلا تصح دعوى العموم في هذا الجمع فانه لا يعم السفر الطويل

مصدر بمعنى منطوق به
 (ولا يجوز دعوى العموم
 في غيره) أي في غير اللفظ
 (من الفعل وما يجري
 مجراه) أي مجرى الفعل
 فالفعل بجمعه عليه الصلاة
 والسلام بين الصلاتين في
 السفر كما رواه البخاري
 فلا يدل على عموم الجمع في
 السفر الطويل والقصير فانه
 إنما وقع في واحد منهما
 والذي يجري مجرى الفعل
 كالتضاي المهيئة مثل قضائه
 بالشفعة للجار
 رواه النسائي عن الحسن
 مرسل فلا يعم كل جار لاحتال
 خصوصية في ذلك الجار

(والخاص يقابل العام) فيكون تعريفه هو ما لا يتناول شيئين فصاعداً من غير حصر بل هما يتناول شيئاً محصوراً إما واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والتخصيص تمييز بعض الجملة) أي إخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام كإخراج المهادين (٣٠) من قوله تعالى اقتلوا المشركين (وهو) أي التخصيص بكسر الصاد فهو

وهو ما يبلغ مرحلتين والتصير وهو ما دونهما فإنه إما يقع في واحد منهما وهو السفر الطويل ومثال الثاني وهو الجاري مجرى الفعل قضاءه صلى الله تعالى عليه وسلم بالشقة للجار فإنه لا يعم كل جار لاحتمال خصوصية في ذلك الجار

(باب الخاص)

وهو يقابل العام فيؤخذ حده من حد العام فيقال في تعريفه ما لا يتناول دفعة شيئين فصاعداً من غير حصر كما قال الناظم: رحمه الله تعالى

(والخاص لفظ لا يعم أكثر من واحد أو عموماً أكثر من واحد مع حصر جري)

يعني أن الخاص لفظ لا يعم أي لا يتناول دفعة أكثر من واحد أو عموماً أكثر من واحد مع الحصر فدخل فيه ما لا يتناول أكثر من واحد نحو رجل وما يتناول شيئين فقط نحو رجلين وما يتناول أكثر من واحد نحو ثلاثة رجال فأنفأ كثيراً للإطلاق ولفظ جري كما علم من الحل تسكمله ثم قال رحمه الله تعالى

(والقصد بالتخصيص حيثما حصل • تمييز بعض جملة فيها دخل)

يعني أن المراد بالتخصيص حيثما حصل أي إذا حصل التخصيص فهو تمييز بعض الجملة إذا دخل فيها بالإخراج وهذا معنى قول الأصل والتخصيص تمييز بعض الجملة أي إخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام كإخراج أهل النمة المعاهدين من حكم المشركين في قوله تعالى فاقتلوا المشركين فقد ميز أهل النمة عن جملة المشركين وقوله بعض احتراز عن الكل فإنه نسخ وقوله جملة دخل فيه العام وغيره كالاستثناء من العدد فسيأتي أنه من المنخصات وكذا بدل البعض من الكل كما صرح به ابن الحاجب نحو أكرم الناس قريشاً وسنتكم عليه وإخراج الاستثناء المنقطع فإنه لا يخصص وقيل يخصص ويأتي إن شاء الله تعالى • ثم قال رحمه الله تعالى

(وما به التخصيص إما متصل • كما سيأتي آتياً أو منفصل

فالشرطو التقييد بالوصف متصل • كذلك الاستثناء وغيرها انفصل)

يعني أن الذي يحصل به التخصيص ينقسم إلى قسمين متصل ومنفصل كما سيأتي آتياً قريباً فهو إما متصل وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكوراً مع العام أو منفصل وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكوراً مع العام بل يكون مفرداً وقوله فالشرط والتقييد بالوصف متصل • كذلك الاستثناء أي فالمتصل أنواع منها الشرط والتقييد بالوصف ومثلها الاستثناء فعلم أن التخصيص المتصل ثلاثة أنواع على ما ذكره الناظم تبعاً للأصل أحدها الشرط نحو أكرم الفقراء إن زهدوا وثانيها التقييد بالصفة نحو أكرم العلماء الفقهاء وثالثها الاستثناء نحو جاء الفقهاء الأزيدا ويزاد رابع وهو الغاية وخامس وهو بدل البعض من الكل وسأذكرهما كما ستراهما إن شاء الله تعالى وقوله وغيرها انفصل أي وغيرها هذه الثلاثة انفصل يعني المنفصل هذا • ولما ذكر الاستثناء أراد أن يبين حده وشرطه وجوازه فقال

(وحد الاستثناء ما به خرج • من الكلام بعض ما فيه اندرج

من التخصيص (ينقسم إلى متصل وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكوراً مع العام ومنفصل) وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكوراً مع العام بل يكون مفرداً (فالمتصل) ثلاثة أشياء على ما ذكر المصنف أحدها (الاستثناء) نحو قام القوم الأزيدا (و) ثانيها (التقييد بالشرط) نحو أكرم بني تميم إن جاؤك أي الجائين منهم (و) ثالثها (التقييد بالصفة) نحو أكرم بني تميم الفقهاء (والاستثناء) الحقيقي أي المتصل هو (إخراج ما لولاه) أي لولا الاستثناء (لدخل في الكلام) نحو المثال السابق فالاستثناء المتصل هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترازنا به عن المنفصل وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم الأجارا فليس من المنخصات وإن كان المصنف سيذكره على سبيل الاستطراد ولا بد في الاستثناء المنقطع أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه

ملازمة كما مثلاً فلا يقال قام القوم الأتعبان (وإنما يصح) الاستثناء بشرط أن يبقى من المستثنى منه شيء ولو واحداً فلا يستغرق المستثنى منه لم يصح وكان لغواً فلو قال الله تعالى عشرة الاتسعة صح ولزمه واحد ولو قال الا عشرة لم يصح ولزمه العشرة (ومن شرطه) أي الاستثناء (أن يكون متصلاً بالكلام) بالنطق أو في حكم المتصل فلا يضر قطعه بسعال وتنفس

وشرطه

وشرطه أن لا يرى منفصلا * ولم يكن مستغرقا لما خلا
والنطق مع اسماع من بقر به * وقصده من قبل نطقه به
والاصل فيه أن مستثناء * من جنسه وجاز من سواء
وجاز أن يقدم المستثنى * والشرط أيضا الظهور المعنى

يعني أن تعريف الاستثناء هو الإخراج من متعدد ولو محصورا بذا أو إحدى أخواتها ملولاه لدخل في الكلام المخرج منه حالة كون الإخراج والمخرج منه صادرين من متكلم واحد كما رجحه الهندي وهذا مراد قوله ما به خرج * من الكلام بعض ما فيه اندرج * أي فهو وما خرج بالا أراحدى أخواتها من الكلام السابق بعض ما اندرج في حكمه ولولا الإخراج لدخل في الكلام السابق وهو المستثنى منه نحو قولك جاء القوم الأزيدا وهذا يسمى الاستثناء المتصل فلولا إخراج زيد من القوم لدخل في محيهم فخرج بالإخراج بالا نحو استثنى زيد فلا يسمى استثناء في الاصطلاح وإن كان مثله ما بالاستثناء المتصل نحو المثال السابق هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترزنا به عن المقطع وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم الأجارا فليس من المنخصات وإن كان الناظم ذكره على سبيل الاستطراد بقوله وجاز من سواء وتقل إن قام إن المنقطع من المنخصات أيضا وسيأتي إن شاء الله تعالى وقوله وشرطه أن لا يرى منفصلا أي وشرط صحة الاستثناء أن لا يرى منفصلا عن الكلام المستثنى منه بل شرطه أن يكون متصلا به بشرط اتصاله به حسا أو ما هو في حكم الاتصال فلا يضر انفصاله بنحو سكتة تنفس أو سعال أو تعب أو طول الكلام المستثنى منه ونحو ذلك مما لا يعد فصلا عادة وعرفا ولو انفصل عنه كذلك كما لو قال قام القوم ثم قال بعد أن مضى ما يعد فاصلا في العرب الأزيدا لم يصح وعن ابن عباس رضي الله عنهما يصح الاستثناء المنفصل بشهر وقيل ب ستة وقيل أبدا وقوله * ولم يكن مستغرقا لما خلا * أي وشرط صحة الاستثناء أن لا يكون مستغرقا لما خلا أي لما مضى قبل المستثنى بأن يبقى بعد الاستثناء من المستثنى منه شيء وإن قل كالصنف أو دونه أو أكثر نحو قوله على عشرة الأخوة على عشرة إلا ثلاثة على عشرة إلا تسعة فيلزمه على الأول خمسة وعلى الثاني سبعة وعلى الثالث واحد فلا يستغرق بأن لم يبق منه شيء كما لو قال على عشرة الأخوة لم يصح فتلزمه العشرة نعم إن أتبعه باستثناء آخر صح كقوله على عشرة الأخوة إلا خمسة صح فتلزمه خمسة وكذا قاله على عشرة إلا عشرة ناقصة خمسة وهو بمعنى إلا خمسة وقوله * والنطق مع اسماع من بقر به * أي وشرط صحة دعوى الاستثناء أن لا ينفصل به مع اسماع من بقر به وقوله * وقصده من قبل نطقه به * أي وشرط صحة الاستثناء أن ينية من قبل نطق الشخص بالاستثناء قال شيخ الإسلام وهذا الشرط متفق عليه عند القائلين باشتراط اتصاله فالقول بنو الاستثناء إلا بعد فراغ المستثنى منه لم يصح وعليه لا يشترط وجود الية من أوله بل يكفي وجودها قبل فراغه على الأصح والاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات وما في هذا البيت أعني والنطق الخ لم يذكره صاحب الأصل فهو من زيادة الناظم رحمه الله تعالى وقوله

والاصل فيه أن مستثناء * من جنسه وجاز من سواء

يعني أن الأصل في المستثنى أن يكون من جنس المستثنى منه ويجوز الاستثناء من سواء وهو غير جنسه فيجوز الاستثناء كما قال من جنسه مما هو بعضه وهو المتصل نحو قام القوم الأزيدا كما تقدم ومن غيره وهو المنقطع نحو جاء القوم الأجارا فالاستثناء المنقطع يخص أيضا لأن المستثنى فيه وإن لم يكن داخلا في المستثنى منه بطريق النطق لكنه داخل فيه ببارق المفهوم فيتحقق إخراج الجبر من نحو جاء القوم الأجارا لأنه يفهم عرفا محجى ما يتعلق بالقوم أيضا فكأنه قيل جاء القوم وجاء

ونحو ما لا يبدأ فاصلا في العرف فإن لم يتصل بالكلام المستثنى منه لم يصح فالقول جاء القوم ثم قال بعد أن مضى ما يعد فاصلا في العرف الأزيدا لم يصح وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما يصح الاستثناء المنقطع بشهر وقيل ب ستة وقيل أبدا (ويجوز تقديم الاستثناء) أي المستثنى (على المستثنى منه) نحو ما قام الأزيدا أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس) وهو المتصل المعهود في المنخصات كما تقدم (ومن غيره) وهو المنقطع كما تقدم (والشرط) وهو الثاني من المنخصات المتصلة يجوز أن يتأخر من المشروط في اللفظ كما تقدم (ويجوز أن يتقدم عن المشروط) في اللفظ نحو إن جاءك بنو نعيم فأكرمهم وأما في الوجود الخارجي فيجب أن يتقدم الشرط على المشروط أو يقارنه

ما يتعلق بهم أيضا الاجير وعلى هذا يتحقق به التخصيص بلا شبهة كذا نقله ابن قاسم عن البدر بن مالك ونحوه على ألف درهم الا انو بايلزمه ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته اليه وقوله * وجار أن يقدم المستثنى * أي ويجوز تقديم لفظ المستثنى مع أداة الاستثناء كما هو ظاهر على لفظ المستثنى منه كقوله

ومالى الآل أحد شيعة * ومالى الامذهب الحق مذهب

وقوله والشرط أيضا لظهور المعنى أى كما يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كذلك يجوز أن يقدم فى اللفظ الشرط المخصص وهو الصفة على المشروط به وذلك لظهور المعنى نحو ان جاؤك بنوتيم فأكرمهم ويجوز أن يتأخر نحو أنت طالق ان دخلت الدار وهو الاصل أما الشرط الوجودى فيجب أن يتقدم على المشروط كما اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فلا بد من وجود دخول الدار حتى يقع الطلاق هنا (والقسم الرابع) من أقسام المخصص المتصل الذى لم يذكره الناظم رحمه الله تعالى انه غاية وهى طرف الشيء ومتناه وحكم ما بعدهما مخالف لما قبلهما قاله الشافعى والجمهور مثال ذلك رأيتهم ايام الى الليل اذ ما بعد الحرف ليس داخلا فى الحكم فيما قبله بل محكوما عليه بنقيض حكمه واخبار الاموى أن التقيد بالغاية لا يدل على شيء ولعل صاحب الاصل يرى ذلك فلذا تركه فتبعه الناظم رحمه الله تعالى (والقسم الخامس) من أقسام المخصص المتصل الذى لم يذكره الناظم أيضا بدل البعض من السكل نحو أكرم الناس قرشا ذكره ابن الحاجب ويتعلق بهذه الاقسام الخمسة قواعد مذكورة فى المطلوبات هذا ولما كان المطلق عاما عموما بدليا والمقيد اخص منه كان تعارضهما من باب تعارض الخاص والعام فشابههما كما هو ظاهر فلذا جمعتهما معهما فى مبحثهما وذكرهما اثنا العلام عليهما حيث قال

(ويحمل المطلق مهما وجد) على الذي بالوصف منه قيدا

فطلق التحرير في الأيمان • مقيد في القتل بالإيمان

فيحمل المطلق في التحرير • على الذي قيد في التكفير

يعني أنه يحمل المطلق على المقيد بالصفة مهما وجد المطلق في صورة يمكن حمله فيها على المقيد كما يتبي
الظهار والقتل وقولنا على المقيد بالصفة هو مراد الناطم بقوله على الذي بالوصف منه قيداء فالألف
للاطلاق كالف وجدا قبله ولفظ منه في كلامه تكملة وقوله فطلق التحرير في الإيمان البيتين أي
ان مطلق عتق الرقبة في كفارة الإيمان بفتح الهمزة جمع يمين وهو الحلف مقيد في كفارة القتل
بالإيمان بكسر الهمزة وهو لفظ مؤمنة كما سيأتي مثال كفارة الإيمان قوله تعالى ولكن يؤاخذكم
بما عقدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين إلى أو تحرير رقبة فالرقبة هنا مطلقة مثل كفارة
الظهار المذكورة في قوله تعالى فتحرير رقبة ومثال كفارة القتل المقيدة بمؤمنة قوله تعالى
فتحرير رقبة مؤمنة إذا علمت ذلك فيحصل المطلق في عتق الرقبة على المقيد بمؤمنة في التكفير
(وتوضح ما يتعلق بالمطلق والمقيد فقول) اعلم أنه اذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد نظر فان اتحد
حكمهما وسببهما وكا ما مثبتين كما لو قيل في الظهار أعتق رقبة وقيل فيه أيضا أعتق رقبة مؤمنة
فان تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ وان تقدم عليه أو تأخر عنه لاعتق وقت العمل
فالراجع حل المطلق عليه جمعا بين الدليلين ويكون المقيد يانا للمطلق أي دالا على أنه المراد منه وان
اتحدا حكما وسببا وكا ما منفيين يعني غير مثبتين منفيين أو منفيين نحو لا يجزئ عتق مكاتب
لا يجزئ عتق مكاتب ككافر لا تعتق مكاتب لا تعتق مكاتب ككافرا فالقائل بحجية مفهوم المخالفة
وهو الراجع يقيد النهي بالكافر ومن لا يقول بحجية المفهوم يعمل بالاطلاق والمسئلة حينئذ من

(و) التقييد بالصفة وهو الثالث من المحصنات المتصلة يكون فيه (المقييد بالصفة) أصلاً (ويحمل عليه المطلق) فيقيده بقيده (كالرقبة قيدت بالإيمان في بعض المواضع) كما في كفارة القتل (وأطلقت في بعض المواضع) كما في كفارة الظهار (ويحمل المطلق على المقييد) احتياطاً ثم شرع يتكلم على القسم الثاني من المحصنات أعني المنفصل فقال (ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب) على الأصح نحو والمطلقات يترجمن بأنفسهن ثلاثة قروء الشامل لأولات الاحمال نفص بقوله وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن جلهن ونحو قوله ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمنن الشامل للكتابيات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله لا اله الا هو سبحانه عما يشركون خص بقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي هل لكم والمراد هنا بالمحصنات الحرائر

باب الخاص والعام لكونه نكرة في سياق النفي لامن المطلق والمقيد كما توهم فلذا لم يذكر الناظم هذا القسم وان اتحد حكمهما وسببهما وكان أحدهما أمرا والآخريها كأن يقال أعتق رقبة لا تعتق رقبة كافرة اعتق رقبة مؤمنة لا تعتق رقبة فيقيد المطلق بهذا الصفة في المقيد ليجتمعا فالمطلق في المثال الأول مقيد بالإيمان وفي الثاني مقيد بالكفر وليس من حل المطلق على المقيد ولنا لم يذكر الناظم أيضا وان اختلف السبب واتحد الحكم وهو الذي ذكره الناظم كما علم ففيه ثلاثة مذاهب فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يحمل المطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب فيبقى المطلق على إطلاقه وقيل يحمل عليه من جهة اللفظ بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة إلى جامع ونقله الروياني تبعاً لما وردى عن ظاهر مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه يحمل عليه من جهة القياس فلا بد من جامع بينهما كما في آيتي الظهار والقتل وهو حرمه سببهما وجزم به البيضاوي تبعاً للإمام الرازي والآمدي ونقله الآمدي وغيره عن الشافعي وان اختلف الحكم واتحد السبب كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وفي الوضوء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق فإنه أطلق في آية التيمم مسح اليدين وقيد في آية الوضوء غسل اليدين إلى المرفقين وسببهما واحد وهو الحدث فهي كالتي قبلها في اختلاف ذكره الباجي وابن العربي وحكي القرافي عن أكثر الشافعية حمل المطلق هنا على المقيد هذا ويتعلق بهذا ما هو مذکور في المطولات مع أني قد أطنأت الكلام في هذا المقام وان كان هذا المختصر لا يحتمل ذلك لما في لم أطراف هذه المسئلة من الفوائد * ثم ان رحمه الله تعالى لما نهى الكلام على أقسام التخصصات المتصلة أخذت كلام على أقسام التخصصات المنفصلة فقال

﴿ ثم الكتاب بالكتاب خصصوا * وستة ب ستة تخصص
وخصصوا بالسنة الكتاب * وعكسه استعمل يكن صواباً
والذكر بالاجماع مخصوص كما * قد خصص بالقياس كل منهما ﴾

اعلم أولاً أن التخصصات المنفصلة ثلاثة الحسي والعقلي والدليل السمي فالاول الحسي فيجوز التخصص به كما في قوله تعالى اخبرنا عن الريح المرسلة على عاد تدمير كل شيء فان ادرك بالحس أى المشاهدة مالا تدمير فيه كالسموات والجال والثاني العقلي والتخصص به على قسمين أحدهما أن يكون بالضرورة كقوله تعالى الله خالق كل شيء فانا ندرك بالعقل ضرورة أنه تعالى ليس خالفاً لنفسه ثانيهما أن يكون بالنظر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت فان العقل قاض نظراً بانحراج الصبي والمجنون للدليل الدال على امتناع تكليف الغافل والثالث الدليل السمي وفيه عشر مسائل ذكرها في جمع الجوامع ذكر منها الناظم ستا وسند كرا الاربع تمام العشر في التتمة فالاولى ذكرها بقوله * ثم الكتاب بالكتاب خصصوا * الخ أقول الكتاب هو القرآن الكريم غلب عليه اسم الكتاب في عرف الشرع والمراد أن الاصح جواز تخصيص بعض الكتاب ببعض الكتاب لوقوعه كقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فإنه يخص لعموم قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فتكون عدة الحامل بوضع الحمل والثانية ذكرها بقوله * وستة ب ستة تخصص * أى وجوزوا تخصيص السنة بالسنة لوقوعه كذلك والستة هي أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وعمله وإشاراته * مثاله تخصيص ما سقت السماء الشامل لما دون خمسة أوسق في حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثيها ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة والثالثة ذكرها بقوله * وخصصوا بالسنة الكتاب * بالق الاطلاق أى وجوزوا

(و) يجوز (تخصيص الكتاب بالسنة) سواء كانت متواترة أو خبر آحاد وفقاً للجسمهور كتخصيص قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم الآية الشامل للولود الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (و) يجوز (تخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ بقوله وان كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا وان وردت السنة بالتيمم أيضا بعد نزول الآية (و) يجوز (تخصيص السنة) كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر بحديثيها ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (و) يجوز (تخصيص النطق بالقياس ونعني بالنطق قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول ﷺ) لان القياس يسند الى نص من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فكان ذلك هو المخصص مثال تخصيص الكتاب بالقياس قوله تعالى

تخصيص بعض الكتاب ببعض السنة المتواترة القولية اجاعا وكذا الفعلية والآحاد على الصحيح
 ومثال تخصيص الكتاب بالسنة القولية المتواترة كما مثل البيضاوي قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم
 الآية فانه مخصوص بقوله ﷺ القائل لا يرث رواء مالك والسنائي والترمذي وابن ماجه وفيه
 نظر فانه غير متواتر اتفاقا بل قال الترمذي انه لم يصح لكن قال البيهقي له شواهد تقويه وأجاب
 القرافي بان زمن التخصيص هوز من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وقد كان الحديث اذ ذاك
 متواترا قال ركم من قضية كانت متواترة في الزمن الماضي ثم صارت آحادا بل ربما نسبت
 بالسكية ومثال تخصيص الكتاب بالآحاد هو هذا الحديث مع الآية بالنسبة اليها ومثال تخصيصه
 بخبر الواحد قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الشامل للولد
 الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأما تخصيص الكتاب بالسنة
 الفعلية فلأن النبي ﷺ رجم المحسن فكان فعله مخصصا لعموم قوله تعالى الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة والرابعة ذكرها بقوله * وعكسه استعمل يكن صوابا *
 أى وعكس تخصيص الكتاب بالسنة وهو تخصيص السنة بالكتاب استعمله يكن استعمالك لما ذكر
 صوابا ومثال تخصيص السنة بالكتاب حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث
 حتى يتوضأ فانه مخصص بآية التيمم ولا يضرنا في هذا المثال ورود السنة بالتيمم لأنه كان بعد
 نزول الآية فالمخصص الآية وكحديث ابن ماجه ما بين من حى فهو ميت فانه مخصص بقوله تعالى
 ومن أوصافها وأوبارها الآية الخامسة ذكرها بقوله والذكر بالاجاع مخصوص أى وجوزوا
 تخصيص الذكر وهو القرآن العظيم بالاجاع فهو مخصوص به ومثاله كفاي الاسنوي على مناج
 البيضاوي تصنيف حدائق القنف على العبد فانه ثابت بالاجاع فكان مخصصا لعموم قوله تعالى والذين
 يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة * فان قيل الكتاب والسنة
 المتواترة موجودان في عصره عليه الصلاة والسلام مشهوران وانعقاد الاجاع بعد ذلك على
 خلافهما خطأ وفي عصره لا ينعقد * قلت لانسلم أن التخصيص بالاجاع بل ذلك اجاع على
 التخصيص ومعناه أن العلماء لم يخصصوا العام بنفس الاجاع وإنما أجمعوا على تخصيصه بدليل
 آخر ثم ان الآتي بعدهم يلزمه متابعتهم وان لم يعرف المخصص انتهى وهذا أعني تخصيص القرآن
 بالاجاع من زيادة الناظم على الأصل السادسة ذكرها بقوله كما * قد خص بالقياس كل منهما *
 يعني كما أنهم خصصوا السنة بالكتاب كعكسه كذلك خصصوا بالقياس الكتاب والسنة فضمير المثني
 في منهما عائد على الكتاب والسنة وليس عائد الأقرب مذكور وهو الذك والاجاع كما هو متبادر
 الى الفهم لأنه لم يقل أحد بتخصيص الاجاع بالقياس اذ لم أره لاي نهاية السؤل شرح مناج
 الاصول ولا في التحبير شرح التحرير ولا في جع الجوامع وشروحه فلو قال بدل هذا البيت
 دفعا للالتباس

والذكر بالاجاع عند ناس * وذلك والسنة بالقياس

لكن أحسن من غير باس وجواز تخصيص الكتاب والسنة بالقياس المستند الى نص خاص هو
 الاصح الذي قال به الائمة الاربعة والاشعري لوقوعه * مثال تخصيص الكتاب بالقياس قياس العبد
 على الامته في نصف الجلد الدال عليه قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 الشامل للأمة المخصص بقوله تعالى فاذا أحسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات
 من العذاب بجامع اشتراكهما في نقص الرق فالعبد يقاس على الامته في النصف أيضا * ومثال تخصيص

الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة جلدة
 خص عمومته الشامل للامة
 بقوله تعالى فعليهن نصف
 ما على المحصنات من العذاب
 وخص عمومته أيضا بالعبد
 المقيس على الامته

(والجمل) في اللغة من أجلت الشيء إذا جمعته وضده المفصل وفي الاصطلاح هو (ما افتقر إلى البيان) أي هو اللفظ الذي يتوقف فهم المقصود منه على أمر خارج عنه إما قرينة حال أو لفظ آخر أو دليل منفصل فاللفظ المشترك مجمل لأنه مفتقر إلى ما يبين المراد من معنييه أو من معانيه نحو قوله تعالى ثلاثة قروء فإنه يحتمل الاطهار والحيض لاشتراك القراء بين الطهر والحيض (والبيان) يطلق على التبيين الذي هو فعل المبين وهو الدليل وعلى متعلق التبيين وعمله وهو المدلول والمصنف عرفه بالنظر إلى المعنى الأول بقوله (إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي) أي الظهور والوضوح وأورد عليه أمران أحدهما أنه لا يشمل التبيين ابتداء قبل تقرير الاشكال لأنه ليس فيه إخراج من حيز الاشكال والثاني أن التبيين أمر معنوي والمعنى لا يوصف بالاستقرار في الحيز فذكر الحيزية فيه تجاوز وهو محتجب في الرسم وأجيب بأن المراد بقوله إخراج الشيء

السنة بالقياس تخصيص قوله **﴿كَلِمَاتٍ﴾** إلى الواحد أي مطلقه يحل عرضه وعقوبته بغير الوالد مع ولده * أما هو فليحل عرضه الخ قياساً على عدم خلافه الثابت بقوله تعالى فلا تقل لها أف ولا تضر به من باب أولى * وهذا المفهوم يخص العموم في من أساء إليك فعاقبه أو يقال في مثال المساوي من أساء إليك نغذمه * ثم يقال إن أساء إليك زيد فلا يحرق ماله وهذا المفهوم يخص العموم في من أساء إليك نغذمه أو مفهوم المخالفة كتخصيص قوله صلى الله تعالى عليه وسلم خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غسب طعمه أو لونه أو ريحه بمفهوم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثاً ولا يجوز التخصيص بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقريره كما لو قال الوصال حرام على كل مسلم ثم فعله أو أقر من فعله فهذه أربع مسائل تمام العشر والله أعلم

(باب المجمل والمبين)

أي والظاهر والمؤول ثم إن المجمل مشتق من الجمل بفتح الجيم وسكون الليم وهو الاختلاط والمبين مشتق من التبيين وهو التوضيح لغة فالمبين بكسر الباء هو الموضح لغته في الاصطلاح الكاشف عن المراد من الخطاب وبالفتح الموضح بفتح الضاد * قال الناظم رحمه الله تعالى

(ما كان محتاجاً إلى بيان * فجمل وضابط البيان
إخراجه من حالة الاشكال * إلى التجلي واتضح الحال
كالقراء وهو واحد الاقراء * في الحيض والطهر من النساء)

يعني أن تعريف المجمل هو ما احتاج وافتقر إلى البيان من قرينة حالية أو دليل منفصل لعدم إضاح دلالة فمثل القول والفعل وخرج الماهل إذا دلالة له والمبين لاصح دلالة وأن تعريف البيان من التبيين هو إخراج الشيء كالمجمل من حال اشكاله وعدم فهم معناه إلى حال التجلي وهو حال إضاح معناه وفهمه بنص يدل عليه من حال أو قال إذا علمت ذلك فالاجال مثل القراء بفتح القاف في قول الناظم وهو واحد الاقراء أو القروء فيجمع عليهما فالقراء واحد قروء من قوله ثلاثة قروء مجمل لأنه متردد في المعنى بين الحيض والطهر لاشتراكه بينهما فعمله الشافعي على الطهر وأبو حنيفة على الحيض وكل منهما موافق لجمع من الصعابة والتأخير وفي مثل النور لصلاحية للعقل ونور الشمس لتشابههما من حيث الاهتداء بكل منهما في الجلالة وفي الجسم لصلاحية للسماء والأرض وغيرهما لتماثلها وفي قوله تعالى أو يعفو الذي يده عقدة النكاح لتردده بين الزوج والولي وعلى الأول الشافعي وأبو حنيفة لما قام عندهما وعلى الثاني مالك لذلك وفي غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وقوله من النساء بيان لما قبله وهو لبيان الواقع وتكملة (تنبيه) إنما احتجنا إلى تقدير الاجال الذي هو بمعنى المجمل قبل تمثيل الناظم بقوله كالقراء مخافة فهم أنه تمثيل للبيان وإن كان لا يخفى على ذوي العرفان فلو قال

فجمل ما احتاج للبيان * كالقراء ثم ضابط البيان
إخراجه من حالة الاشكال * إلى التجلي واتضح الحال
لأن أولي وأحسن وأخصر وأقن * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

من حيث الاشكال ذكره وجعله وانحما والمراد بالحيز مظنة الاشكال وعمله والله اعلم (والنص ما لا يحتمل الا معنى واحدا) كزبداني رأيت زيدا (وقيل) في (٣٦) تعريف النص هو (ماناؤيله تنزيله) أي يفهم معناه بمجرد نزوله ولا

يتوقف فهمه على تأويل (وهو) أي النص (مشتق من منصة العروس وهو الكرسي) الذي يجلس عليه لتظهر الناظرين وفي قوله مشتق من منصة العروس مسامحة لان المصدر لا يشتق من غيره على الصحيح بل يشتق غيره منه فالم منصة مشتقة من النص فالنص لفظة الرفع فاذا ظهرت دلالة اللفظ على معناه كان ذلك في معنى رفعه على غيره فقوله مشتق من منصة العروس لم يرد به الاشتقاق الاصطلاحي وانما أراد اشتراكهما في المادة والنص عند الفقهاء يطلق على معنى آخر وهو ما دل على حكم شرعي من كتاب أو سنة سواء كانت دلالة نصا أو ظاهرا (والظاهر ما يحتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالاسد في نحو رأيت اليوم أسدا فانه ظاهر في الحيوان المفترس لانه المعنى الحقيقي ومحتمل للرجل الشجاع والظاهر في الحقيقة هو الاحتمال الراجح فان حل اللفظ على الاحتمال المرجوح سمي اللفظ مؤولا وانما

(والنص عرفا كل لفظ وارد * لم يحتمل الا معنى واحدا كقدر رأيت جعفر او قيل ما * تأويله تنزيله فليعلم)

اعلم أن البيان كما تقدم مأخوذ من التبيين الذي هو فعل المبين بكسر التحتية وهو الموضح وفتحها المبين الذي هو الموضح وهو النص وله معان منها ما قال الناطم والنص عرفا كل لفظ لم يحتمل معنيين بل لا يحتمل الا معنى واحدا كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فهذا لا يحتمل ما زاد على العشرة فأخرج المجهل والظاهر والمؤول ونحو قول الناطم كقدر رأيت جعفرا وقوله وقيل ماناؤيله تنزيله أي وقيل في تعريف النص لفظ تأويله أي جملة على معناه وفهمه منه تنزيله أي يحصل بمجرد نزوله وسماحه فهو لكونه مع التنزيل كأنه هو نحو الآية السابقة * وحاصل المعنى أنه هو الذي لا يتوقف فهم تنزيله على تأويل كما مر في الآية فانه بمجرد ما ينزل يفهم معناه ولا يتوقف فهمه على تأويل ثم ان النص مأخوذ من منصة العروس وهو الكرسي الذي تنص عليه العروس أي ترفع لتظهر للناظرين لارتفاعه على غيره في فهم معناه من غير توقف (تنبيه) لفظه وارد تكملة واللام من معنى زائدة وقوله فليعلم تكملة أيضا ولو قال

والنص ما لا غير معنى احتمل * وقيل ماناؤيله لما نزل

لكان أحسن وأخصر * ولما أنهى الكلام على المجهل والمبين أخذ ينسكهم على الظاهر والمؤول فقال رحمه الله تعالى

(والظاهر الذي يفيد ما سمع * معنى سوى المعنى الذي له وضع كالاسد اسم واحد السباع * وقدير للرجل الشجاع والظاهر المذكور حيث أشكلا * مفهومه فبالدليل أولا وصار بعد ذلك التأويل * مقيد في الاسم بالدليل)

يعني أن الظاهر في اصطلاح الأصوليين كما في الاصل لفظ احتمل أمرين أحدهما المراد منه أظهر من الآخر وأخصر منه أن تقول هو لفظ دل على معنى دلالة ظنية أي راجحة فيه مرجوحة في غيره وهذا مراد قول الناطم * والظاهر الذي يفيد ما سمع * معنى أي يفيد الذي سمع من جهة المعنى الراجح بأن وضع وضعه حقيقيا له سوى المعنى الذي له وضع وضعه مجازيا وهو المعنى المرجوح سواء كانت تلك الدلالة لغوية كالاسد فانه راجح في الحيوان المفترس لانه المعنى الحقيقي له ولا صارف له عنه ومرجوح في الرجل الشجاع لانه معنى مجزى له ولا صارف اليه وهذا مرادف قوله كالاسد أي من قولك رأيت اليوم أسدا فانه يحتمل أن يراد به اسم واحد السباع وهو الحيوان المفترس والرجل الشجاع كما قال الناطم وقدير للرجل الشجاع لكه ظاهر في الحيوان المفترس وهو المعنى الحقيقي له كما علمت فالظاهر في الحقيقة هو الاحتمال الراجح وقد مر منه في الظن أو عرفية كالغائط فانه راجح في الخارج المستقدر مرجوح في المكان المطهر لأن الموضوع له لغة أولا أو شرعية كالصلاة فانها راجحة في ذات الركوع والسجود مرجوحة في الدعاء تخرج بالظنية القطعية وهي دلالة النص

يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل) أي يحتمل على الاحتمال

للمرجوح (ويسمى) جبئد (الظاهر بالدليل) أي كما يسمى مؤولا كما في قوله تعالى والسماء بيضاها بأيديهم ظاهره جمع يد وهو محال في حق الله تعالى فنصرف عنه الى معنى القرعة بالدليل العقلي القاطع

كزبد

﴿الافعال﴾ هذه ترجمة والمراد بها بيان حكم أفعال الرسول ﷺ ولهذا قال المصنف (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي ﷺ (لا يخلو اما أن يكون على وجه القربة والطاعة أو غير ذلك) والقربة والطاعة بمعنى واحد فان كان على وجه القربة والطاعة (فان دل دليل على الاختصاص به يحمل على الاختصاص) (٣٧) كالوصال في الصوم فان

الصحابه لما أرادوا الوصال نهاهم ﷺ عنه وقال لست كهيئتكم متفق عليه (وان لم يدل) دليل على الاختصاص به كالتفديد (لا يختص به لان الله تعالى يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) أي قدوة صالحة والاسوة بكسر الهمزة وضمها لغتان قرئ بهما في السبعة وهو اسم وضع موضع المصدر أي اقتداء حسن والظرفية هنا مجازية مثل قوله تعالى لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسائلين وإذا لم يخص ذلك الفعل به ﷺ فيسمي الامة جميعها ثم ان علم حكم ذلك الفعل من وجوب أو نهي فواضح وان لم يعلم حكمه (فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا) في حقه ﷺ وفي حقنا لانه الأحوط وبه قال مالك رضي الله عنه وأكثروا أصحابه (ومن أصحابنا من قال يحمل على النسيب) لانه المتحقق (ومنهم من قال يتوقف عنه) لتعارض الأدلة في ذلك (فان كان) فعل

كريد فان دلالة على معناه قطعية والمحمل لكون دلالة مساوية والمؤول لكون دلالة مرجوحة وان المؤول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح واعلم ان اللفظ الذي يحتمل وجوها من المعنى وبعضها أرجح من بعض لا يقال له ظاهر الا اذا استعمل في الطرف الراجح فان استعمل في الاحتمال المرجوح كان مؤولا فان أطلق عليه اسم الظاهر كان مجازا كما قال * والظاهر المذكور حيث أشكلا * مفهومه إلى آخره أي والظاهر اذا أشكل مفهومه بان حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح فيؤول بالدليل ويسمى حينئذ ظاهرا بالدليل كما يسمى مؤولا أي يحتمل عليه ويصير إليه مجازا فان الغالب أن الحمل على الطرف الراجح وجهه على المرجوح نادر فتسميته ظاهرا من باب تسمية الشيء باسم ما يلزمه مثله قوله تعالى والسماء بيناها بأيدينا وظاهره جمع يد ويد الجارحة محال في حق الله تعالى فيصرف إلى معنى القوة بالبرهان العقلي القاطع فالمؤول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح كما علم ﴿تنبيه﴾ هذه الآيات الاربعة التي الكلام فيها يعني عنها لو قال يتنا واحدا بدلها وهو

والظاهر الدال برجحان وان * يحتمل المرجوح تأويل زكن والخطب سهل * ولما قدم مباحث القول وهو شامل لقول الله تعالى ولقول رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عقب ذلك بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم ويدخل فيه التقرير لانه كف عن الانكار والكف عن الانكار فعل فقال

﴿باب الأفعال﴾

أي باب حكم أفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الباب معقود السنة وهي لغة الطريق تعواصلا أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وقد علمت سبق مباحث الأقوال * قال الناظم رجه الله تعالى

﴿وأفعال طه صاحب الشريعة * جميعها مرضية بديعه
وككلها اما تسمى قربة * فطاعة أو لافعل القربة
من الخصوصيات حيث قاما * دليلها كوصله الصياما
وحيث لم يقم دليلها وجب * وقيل موقوف وقيل مستحب
* في حقه وحققا أما * مالم يكن بقربه يسمى
* فانه في حقه مباح * وفعله أيضا لنا يباح﴾

اعلم أولًا رحك الله تعالى أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنب أصلا لا صغيرة ولا كبيرة ولا عمدا ولا سهوا وفاقا للاستاذ أبي اسحق الاسفرائيني وأبي الفتح الشهرستاني والقاضي عياض والتقي السكي وهو الأصح عند القاضي حسين وحكا ابن برهان عن اتفاق المحققين وتبعه النوى في زوائد الروضة وهذا المذهب أزه المذاهب وحيث تقررت العصمة لم فلا يقول سبدهم بينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بأذلال ولا يفعله ولا يقر أحد على أمر باطل من عبادة أو غيرها وسكوت عليه

صاحب الشريعة ﷺ (على وجه غير القربة والطاعة) كالقيام والقعود والأكل والشرب والنوم (فيحمل على الإباحة في حقه وجقنا) وهذا في أصل الفعل وأما في صفة الفعل فقال بعض المالكية يحمل على الندب ويؤيده ما ورد عن كثير من السلف من الاقتداء به في ذلك وقال بعضهم يحمل على الإباحة أيضا وعلم بما ذكره المصنف انحصار أفعاله ﷺ في

الصلاة والسلام على فعل ولو من غير استبشار به دليل على جوازه مطلقا للفاعل وكذا لغيره لان التقرير يجري مجرى الخطاب وقد عرفت سبق الكلام على مباحث القول وأما الفعل فهو كما قال الناظم رحمه الله تعالى أفعال طه وهو سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم صاحب الشريعة جميعها مرضية عند الله تعالى اما واجبة واماندوبة وقد تكون مباحة فليس فيها محرم لعصمته من ذلك ولا مكروه ولا خلاف الأولى لنسرة وقوعهما من أتقاء أمته فكيف يقعان منه مع عظمة منصبه الشريف على كل منصب ولان التأسي به مطلوب فالوقوع المطلب التأسي به واللازم باطل وما فعله لبيان الجواز لا يكون مكروها في حقه ولا خلاف الأولى بل هو أفضل في حقه لأنهم أمور ببيان المشروع كما حكاه النووي عن العلماء في وضوئه صلى الله تعالى عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين انه أفضل في حقه من التثليث للبيان وقوله بديعه أي عجيبة ليس لها مثال في موافقة الصواب وحسن الحال ثم ان مطلق أفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم أقسام فما كان جبليا محضا كقيامه وقعوده وأكله وشربه فواضح اننا لسنامتعبدين به وقيل ينسب اتباعه وجزم به الزركشي وما كان بياننا لنص مجمل كصلاته المدينة لقوله تعالى أقيموا الصلاة أولنص لم يرد ظاهره كقطعه يد السارق من الكوع المين محل القطع في آية السرقة فهو دليل في حقا واجب في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لوجوب التبليغ عليه وان كان غير ان التبليغ بين القول والفعل اذ الواجب التحير بوصف كل من خاله بالواجب وما كان مخصصا به عليه الصلاة والسلام كن يادته في النكاح على أربع نسوة ووجوب الضحى عليه والمشاورة فلا استدلال به ولا تعبد وما كان مترددا بين الجبلي والشرعي كحجرا كبا واضطجاعه بعد ركعتي الفجر فيه تردد فقيل يحمل على الجبلي لأن الأصل عدم التشريع فلا يسن لنا وقيل يحمل على الشرعي لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيسن لنا وهذا هو الراجح وعليه أكثر من هذا * ثم ان فعله صلى الله تعالى عليه وسلم اما ان يكون على وجه القرية والطاعة كما قال الناظم وكلها ما تسمى قرية فطاعة وهما بمعنى واحد أو لا يكون على وجه القرية والطاعة فان كان على وجه القرية والطاعة فلا يخلو اما أن يدل على الاختصاص به أولا فان دل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم فيحمل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل الوصال في الصوم فان الصحابة رضي الله تعالى عنهم لما أرادوا الوصال نهاهم صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وقال لست كهيتكم متفق عليه وكن يادته في النكاح على أربع نسوة فان الدليل دل على اختصاص ذلك به وغير ذلك مما تقدم وهذا معنى قوله أولا ففعل القرية من الخصوصيات حيث قام دليلها أي القرية كوصله صلى الله تعالى عليه وسلم الصيام وان لم يدل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل نهجده صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يخلو اما أن لا تعلم صفته من وجوب أو نيب أو تعلم فان لم تعلم فهو لا يختص به بل تشاركه فيه أمته لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي قدوة صالحة فاقضى التشريع في حقا اذ قيل في معنى أسوة أيضا خلة حسنة من حقا ان يتأسي بها وهو صلى الله تعالى عليه وسلم في نفسه قدوة يحسن التأسي به اذ مدح على التأسي به وذلك يقتضي كونه مطلوبا شرعيا فلا اختصاص لمناقاة طلب التأسي به واذا لم يختص به فيحمل ذلك الفعل أي حكمه على الوجوب له عند بعض أصحابنا في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم وحقا لقوله تعالى واتبعوه والأمر بالوجوب ولانه الأحوط ورجحه في جمع الجوامع وهذا مراده من قوله وحيث لم يقم دليلها أي دليل القرية بالاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم وجب ومن أصحابنا من قال يحمل على النيب كما قال الناظم بعد وقيل مستحب لانه المتحقق بعد الطلب الثابت في حقه وحقا والآية المتقدمة ومنهم من قال يتوقف فيه كما قال الناظم وقيل موقوف في حقه وحقا لتعارض

الوجوب والندب والاباحة
فلا يقع منه عليه السلام محرم
لانه معصوم ولا مكروه
ولا خلاف الأولى لالتوقع
ذلك من المتق من أمته
فكيف منه عليه السلام (واقرار
صاحب الشريعة عليه السلام)
(على القول الصادر من أحد)
بحضرة (هو) أي ذلك
القول (قول صاحب
الشريعة) أي كقوله
كأقاربه عليه السلام أبابكر
الصديق رضي الله عنه
على قوله باعطاء سلب القليل
لقاتله متفق عليه

الأدلة في ذلك وقوله في حقه وحققنا هذا تنازع فيه كل من قوله وجب وموقوف ومستحب كما قرر وان كان على وجه غير القرية والطاعة بان كان جبليا كما تقدم كالقيام والقعود والكل والشرب فيحمل على الإباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم وحققنا هذا مراد الناظم بقوله وأما لم يكن بقرية يسمى أي وأما الذي لم يكن بقرية فإنه في حقه مباح أي كما أنه مباح له صلى الله تعالى عليه وسلم لنا يباح أي ويباح لنا وقيل يندب اتباعه كما تقدم أيضا وانما حمل الذي لم يكن بقرية على الإباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقع منه محرم لما تقدم من عصيته ولا مكروه ولا خلاف الأولى لما تقدم من قلته وقوعهما من اتقياء أمته فكيف يقعان منه صلى الله تعالى عليه وسلم والاصل عدم الوجوب والندب فتبقى الإباحة فعل عماد كره الناظم انحصار أفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوجوب والندب والإباحة هذا ولما انتهى الكلام على أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله أراد أن يبين تقريراته صلى الله تعالى عليه وسلم فقال

﴿ وان أقر قول غيره جعل ﴾ كقوله كذاك فعل قد فعل

وما جرى في عصره ثم اطلع ﴾ عليه ان أقره فليتب ﴾

يعني وان أقر صلى الله تعالى عليه وسلم القول من واحد غيره جعل كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدلالة على جوازه من الفاعل وغيره لأنه معصوم عن أن يقر أحد على منكر مثاله اقراره صلى الله تعالى عليه وسلم أبابكر رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه على قوله باعطاء سلب القليل لقائله متفق عليه وقوله كذاك فعل قد فعل أي كما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ان أقرنا قول من أحد فهو كقوله كذاك ان أقر صلى الله تعالى عليه وسلم الفعل من أحد فهو كفعله لذلك الشيء في الدلالة على جوازه من الفاعل وغيره أيضا لما تقدم من أنه معصوم عن أن يقر على منكر مثاله اقراره صلى الله تعالى عليه وسلم خالد بن الوليد على أكل الضب متفق عليه فيدل على جواز أكل الضب له وغيره اذ حكمه على الواحد حكم على الجماعة ومحل هذا ما إذا لم يكن ذلك الفعل مما علم أنه منكره مستمر على انكاره لسبق الانكار وثبوت التحريم قبل ذلك كمنى كافر إلى كنيسة فتركه انكاره صلى الله تعالى عليه وسلم في الحال لعلمه بأنه علم منه انكاره وبأنه لا ينفع في الحال فلا أثر للاقرار حينئذ ولا دلالة على الجواز اتفاقا كما قال ابن الحاجب ولو كان ذلك الفعل مما سبق تحريمه ثم قرر صلى الله تعالى عليه وسلم شخص على فعله فيكون هذا التقرير نسخا للتحريم ان كان خاصا به فالنسخ خاص وان كان عاما بان ثبت الحكم على الجماعة فالنسخ أيضا عام وقول الناظم وما جرى في عصره أي والفعل الذي فعل أو القول الذي قيل في وقته وزمان حياته صلى الله تعالى عليه وسلم في غير مجلسه بحيث لا يشاهده ثم اطلع عليه بان علم به أن أقره ولم ينكره فليتب لأن حكمه حكم ما فعل أو قيل في مجلسه وعلم به ولم ينكره في دلالة على جواز ذلك الفعل للفاعل وغيره وعلى حقيقة ذلك القول كذاك وما في هذين البيتين من قول الناظم يشمله ما تقدم ولكن صرح به للإيضاح ودفع توهم الاختصاص بما في مجلسه فبدلت ههنا ما تقدم استثناءه وعلمه بما في غير مجلسه ولم ينكره مثاله علمه صلى الله تعالى عليه وسلم بحلف أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه لا يأكل كل الطعام في وقت غيظه ثم أكل لما رأى الأكل منه خيرا من تركه كما يؤخذ من حديث مسلم في الاطعمة فيستفاد منه جواز الحنث بل ندبه بعد الحلف اذا كان خيرا والله أعلم

﴿ باب النسخ ﴾

﴿ النسخ نقل أو إزالة كما ﴾ حكوه عن أهل اللسان فيهما

صاحب الشريعة كاقاراه
 خالد بن الوليد على
 أكل الضب متفق عليه
 وذلك لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم معصوم عن
 أن يقر على منكر (وما فعل
 في وقته) أي زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم (في
 غير مجلسه وعلم به ولم ينكره
 حكمه حكم ما فعل في
 مجلسه) كعلمه صلى الله تعالى عليه وسلم بحلف
 أبي بكر رضي الله عنه
 أنه لا يأكل كل الطعام في وقت
 غيظه ثم أكل لما رأى
 ذلك خيرا كما يؤخذ من
 حديث مسلم في الاطعمة
 (وأما النسخ فعناه لغة
 الإزالة) يقال نسخت
 الشمس الظل اذا أزالته
 ورفعته بانبساط ضوئها
 والإزالة والرفع بمعنى
 واحد (وقيل معناه النقل
 من قولهم نسخت ما في
 هذا الكتاب أي نقلته)
 وفي الاستدلال بهذا على
 ان النسخ بمعنى النقل
 نظر فان نسخ الكتاب
 ليس هو نقلها في الاصل
 في الحقيقة وانما هو إيجاد
 مثل ما كان في الاصل في
 مكان آخر فتأمل وليس
 هذا باختلاف قول وانما
 هو بيان لما يطلق عليه
 النسخ في اللغة فذكر أنه
 يطلق على معنيين على
 الإزالة وعلى النقل وذكر
 بعضهم انه يطلق على معنى
 ثالث وهو التغيير كما في قولهم
 نسخت الرمح آثار الديار أي غيرتها والظاهر انه يرجع الى المعنى الاول وهو الإزالة فانها أعم واختلف في استعماله في المعنيين اللذين

ذكرها المصنف فقيل انه حقيقة فيهما فيكون مشتركا بينهما وقيل انه حقيقة في الازالة مجاز في النقل وذكر بعضهم قولنا ثالثا انه حقيقة في النقل مجاز في الازالة وهو بعيد (وحده) أي معناه الاصطلاحي الشرعي (هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه) أي لولا (٤٠) الخطاب الثاني (لكان) الحكم (ثابتا مع تراخيه) أي الخطاب الثاني (عنه) أي

الخطاب المتقدم وهذا الذي ذكره مرجعنا الله حد لنا نسخ ولكنه يؤخذ منه حد النسخ وانرفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب آخر لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه ونبنى برفع الحكم رفع تعلقه بفعل المكلف فقولنا رفع الحكم جنس يشمل النسخ وغيره كما سيأتي بيانه وقولنا الثابت بخطاب فصل يخرج به رفع الحكم الثابت بالبراءة الأصلية أي علم التكليف بشئ فانه ليس بنسخ اذ لو كان نسخا كانت الشريعة كلها نسخا فان الفرائض كلها كالصلاة والزكاة والصوم والحج رفع للبراءة الأصلية فقولنا بخطاب آخر فصل ثان يخرج به رفع الحكم بالجنس والموت وقولنا على وجه لولاه لكان ثابتا فصل ثالث يخرج به ما لو كان الخطاب الاول مغيا بغاية أو معللا بمعنى وصرح الخطاب الثاني ببلوغ الغاية أو زوال المعنى فان ذلك لا يكون نسخا لانه لو لم يرد الخطاب الثاني

وحده رفع الخطاب اللاحق • ثبوت حكم بالخطاب السابق رفعا على وجه أي لولاه • لكان ذلك ثابتا كما هو اذا تراخى عنه في الزمان • ما بعده من الخطاب الثاني يعني أن النسخ معناه لغة النقل مأخوذ من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب أي نقلته بأشكال كتابته وقيل معناه الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا أزالته ورفعته بإبساط ضوئها والازالة والرفع بمعنى واحد وتفسير النسخ بهذين المعنيين لغة هو معنى قوله • النسخ نقل أو إزالة كما • أي مثل ما حكوه أي النسخ بهذين المعنيين عن أهل اللسان وهم أهل اللغة فيهما أي في النقل والازالة وقوله • وحده رفع الخطاب اللاحق • الخ أي ومعنى النسخ بمعنى النسخ الاصطلاحي الشرعي الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه وهذا معنى قول الناظم وحده أي تعريفه الشرعي رفع الخطاب اللاحق أي الخطاب الثاني المتأخر ثبوت تعلق حكم بفعل المكلف تعلقا تنجيزيا بالخطاب السابق أي الاول المتقدم متعلق بثبوت رفعا على وجه أي لولاه أي لولا الخطاب اللاحق الثاني لكان ذلك أي الخطاب السابق الاول ثابتا كما هو اذا تراخى أي الخطاب اللاحق الثاني عنه أي عن السابق المتقدم في الزمان ما بعده أي الذي بعده الخطاب الاول السابق من الخطاب اللاحق الثاني فقوله الخطاب ولم يقل النص ليشمل اللفظ والفحوى والمفهوم وكل دليل اذ يجوز النسخ بجميع ذلك والمراد بالحكم هنا الآثار الثابت بالخطاب المتعلق بالمكلف تعلق التنجيز كما علمت فانه ليس قديما فيجوز رفعه وتأخره عن غيره وخرج بقوله ثبوت حكم بالخطاب السابق الثابت بالبراءة الأصلية وهو عدم التكليف بشئ فان رفعه بدليل شرعي ليس بنسخ وخرج بالخطاب الرفع بالموت والجنون والغفلة والجهل وانما قال رفع ثبوت الحكم ليتناول الامر والنهي والتحريم وقال على وجه لولاه لكان ثابتا لان حقيقة النسخ الرفع وهو انما يكون رفعا لو كان المتقدم بحيث لولا طرياقه لبقى وخرج به ما لو كان الخطاب الاول مغيا بغاية أو معللا بمعنى وصرح الخطاب الثاني بمؤدى الاول فلا يسمى نسخا لان الحكم الاول غير ثابت ببلوغ غايته وزوال معناه مثاله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بقضاء الجمعة فليس قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله نسخا لتحريم البيع بل عين غاية التحريم وقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لم ينسخه قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا لان التحريم الاحرام وقيل زال وخرج بقوله اذا تراخى عنه في الزمان البيان المتصل بالاستثناء والصفة والشرط والمنفصل كما لو قال لا تقتلوا أهل الذمة عقب قوله اقتلوا المشركين واشترط في النسخ أن يكون متراخيا اذ لو لم يكن كذلك لكان الكلام متناقضا وأنت خير بأن ما ذكره الناظم تعريف للنسخ كما أشرنا اليه ويؤخذ منه تعريف النسخ بأن يقال هو رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم الخ والنسخ جائر عقلا لأن حكمه تعالى ان تبع المصلحة فيغير بغيرها لا ناقطع بأن المصلحة تختلف باختلاف

الاوراق

الدال على ذلك لم يكن الحكم ثابتا ببلوغ الغاية وزوال العلة مثاله قوله تعالى يا أيها الذين

آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيا بقضاء الجمعة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله نسخ للاول بل هو مبين لغاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما • لا يقال انه مسوخ بقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا

لان التحريم لاجل الاحرام وقد قال وقولنا مع تراخيه فصل رابع يخرج بهما كان متصلا بالخطاب من صفة أو شرط أو استثناء فان ذلك تخصيص كما تقدم وليس ذلك نسخا (ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) أي يجوز نسخ رسم الآية في المصحف وتلاوتها على أنها قرآن مع بقاء حكمها والتكليف به نحو آية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما ألينة قال عمر رضي الله عنه اياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ذكرها ثم قال فان اقد قرأناها رواها مالك في الموطأ قال مالك (٤١) الشيخ والشيخة الثيب والثيبة

ورواها مالك وغيره بلفظ الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما ألينة نكالا من الله والله عزير حكيم وأصل الحديث متفق عليه من غير ذكر لفظها والمراد بالثيب المحسن وضده البكر والله أعلم (و) يجوز (نسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول نسخت بالآية التي قبلها أعني قوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وهو كثير ويجوز نسخ الحكم والرسم معا نحو حديث مسلم كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات أي ثم نسخت تلاوة ذلك وبقى حكمه كآية الشيخ والشيخة قاله الشافعي وغيره وقال المالكية وغيرهم تحرم المصاة الواحدة ولا حجة في حديث عائشة رضي الله عنها لان ظاهره متروك

الاوليات كسرب دواء في وقت دون وقت فقد تكون المصلحة في وقت تقتضي شرع ذلك الحكم وفي وقت رفعه فتتغير بتغير المصالح وان لم يتبع حكمه تعالى المصلحة فله تعالى بحكم للمالكية أن يفعل ما يشاء والنسخ واقع كما سيأتي ان شاء الله تعالى * حيث قال الناظم رحمه الله تعالى

(ويجوز نسخ الرسم دون الحكم * كذلك نسخ الحكم دون الرسم

ونسخ كل منهما الى بدل * ودونه وذاك تخفيف حصل

وجاز أيضا كون ذلك البديل * أخف أو أشد مما قد بطل)

يعني أنه يجوز نسخ رسم الآية من القرآن العظيم أي يرفع وجوب قرآنيتها وخاصة قرآنتها كحرمة مس المصحف وقراءة الجنب وبقاء الحكم والتكليف به وقد وقع نسخ الرسم وبقاء الحكم نحو آية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما ألينة الحديث بتمامه رواه البيهقي وغيره فانه كان قرآنا قال عمر رضي الله تعالى عنه قد قرأناها رواه الشافعي وغيره وأصله في الصحيحين ثم نسخ كونه قرآنا وبقى حكمه ولذلك قدر جرم صلى الله تعالى عليه وسلم المحسنين متفق عليه وهذا معنى قوله ويجوز نسخ الرسم الشطر وقوله كذلك نسخ الحكم أي كما يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم كذلك يجوز نسخ الحكم دون الرسم الدال على ذلك الحكم فتبقى القرآنية وخاصتها وقد وقع ذلك نحو قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية نسخ حكمه وهو جواز الفطر مع اعطاء الفدية وبقى رسمه وتلاوته ويجوز نسخ الرسم والحكم معا * مثاله حديث مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها وأرضاها قالت كان فيما أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرم من فنسخن ثلاثه وحكما بخمس معلومات ثم نسخت الخمس أيضا لكن تلاوة لاحكاما وقول الناظم رحمه الله تعالى ونسخ كل منهما أي من الرسم والحكم الى بدل ودونه أي الى غير بدل * مثال الأول نسخ استقبال بيت المقدس الثابت في السنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام وقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فانه نسخ قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول * ومثال الثاني وجوب تقديم صدقة النجوى بقوله تعالى اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة فانه نسخ بلا بدل وقول الناظم * وجاز أيضا كون ذلك البديل * أخف الخ أي كما جاز نسخ الحكم والرسم الى بدل يجوز كذلك كون ذلك البديل أخف أو أشد * مثال الذبح الى * نحو أخف نسخ مصابة الشربة من الكفار في القتال الى مصابة اثنين في قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا اثنتين بقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين * ومثال الذبح الى ما هو أشد وأفظح نسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية كما امر الى تعيين الصوم * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى (ثم الكتاب بالكتاب ينسخ * كسنة بسنة فنسخ

(٦ - لطائف الاشارات)

لان فيه فتوى رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن وذلك

يقتضي وقوع النسخ بعدموته ﷺ فلم يثبت كونه قرآنا ولا يحتاج به خبر واحد لان خبر الواحد اذا توجه اليه قادح توقف عن العمل به وهذا المسمى بالاحاد مع أن العادة تقتضي بحجته متواترا كان رتبة فيه وقادحا ولانه لا يحتاج بالقراءة الشاذة على الصحيح لانها ليست بقرآن وناقاهما لم ينقلها على أنها حديث بل على أنها قرآن وذلك خطأ والخبر اذا وقع فيه خطأ لم يحتاج به والله أعلم (و) يجوز (النسخ الى بدل) كافي نسخ استقبال بيت المقدس الى غير بدل (والى غير بدل) كافي نسخ قوله تعالى اذا ناجيتم

الرسول فقد موأين يدي نجواكم صدقة (و) يجوز النسخ (الى ما هو أغلظ) كافي نسخ التخيير بين صوم رمضان والقدية بالطعام الى تعيين الصوم (و) النسخ (الى ما هو أخف) كافي قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ثم قال فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين (و) يجوز نسخ الكتاب بالكتاب (كافي آتني العدة وآتني المصبرة) (ونسخ السنة بالكتاب) كافي نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام (ونسخ السنة بالسنة) كافي حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ومرااد المصنف بذلك ما عدا نسخ السنة المتواترة (٤٢)

ولم يجز أن ينسخ الكتاب • بسنة بل عكسه صواب
وذو تواتر بمثله نسخ • وغيره بغيره فليتنسخ
واختار قوم نسخ ما تواتر • بغيره وعكسه حتمارى

يعنى أنه يجوز نسخ حكم الكتاب بالكتاب كما عرفت من آتني العدة وآتني المصبرة وقوله كسنة بسنة فتتنسخ أى ويجوز نسخ حكم السنة بالسنة وقد وقع • مثله حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وقوله • ولم يجز أن ينسخ الكتاب • بسنة أى بالسنة آحادا أو متواترة كما نقل عن الشافعى رضى الله تعالى عنه الجزم به ونقل البيضاوى عن الأكثرين جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ومثله بنسخ الجلد في حق المحسن برجه صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه نظر من وجوه ذكرها الاسنوى وبالجملة ان نسخ الكتاب بالسنة قد اختلفوا فيه فقل بمنعه مطلقا لقوله تعالى قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى والنسخ بالسنة تبديل منه وقيل بجوازه مطلقا ومحمده في جمع الجوامع لقوله تعالى وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وليس ذلك تبديلا من تلقاء نفسه قال تعالى وما ينطق عن الهوى وقوله بل عكسه صواب أى بل عكس نسخ الكتاب بالسنة وهو نسخ حكم السنة بالكتاب كما مر من استقبال الكعبة هو الصواب وقوله • وذو تواتر بمثله نسخ • يعنى أنه يجوز نسخ حكم المتواتر من كتاب أو سنة بالمتواتر وقوله • وغيره بغيره فليتنسخ • أى ويجوز نسخ حكم غير المتواتر وهو الآحاد بالآحاد ثم ان بعضهم قال لا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد لانه دونه فى القوة اذا لاول قطعى والثانى مظنون فلا يرتفع به واختار قوم جواز ذلك كما قال • واختار قوم نسخ ما تواتر • بغيره أى واختار قوم جواز نسخ المتواتر بالآحاد وهذا هو الراجح ومحمده في جمع الجوامع لان محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالمتواترة ظنية كالآحاد وقوله وعكسه حتمارى أى وعكس جواز نسخ المتواتر بالآحاد وهو جواز نسخ الآحاد بالمتواتر من باب أولى فقوله حتمارى وجوبه باعقليا يرى جواز ما ذكر وهو مبنى للجهول والتقدير على كلامه واذا جاز نسخ المتواتر بالآحاد فلا أن يجوز نسخ الآحاد بالمتواتر من باب أولى فيجب ذلك وجوبه باعقليا فهذا مع كونه لم يعبر به أحد فيه تكلف لا يفتى فلو قال بدل حتمارى أولى يرى فيصير التقدير فن باب أولى يرى ذلك لكان أولى والخطب سهل

(باب) فى بيان ما يفعل (فى التعارض بين الأدلة والترجيح)

والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهو التوارد بين معنيين مختلفين على معنى واحد قال الناظم رجه الله تعالى

بالآحاد فانه سيصرح بعدم جوازه ويأتى أن الصحيح جوازه وسكت عن التصريح ببيان حكم نسخ الكتاب بالسنة لكن كلامه الآن يقتضى أنه يجوز بالسنة المتواترة ولا يجوز بالآحاد وقد اختلف في جواز ذلك ووقوعه وقال في جمع الجوامع الصحيح أنه يجوز نسخ القرآن بالسنة أى سواء كانت متواترة أو آحادا ثم قال والحق أنه لم يقع الا بالمتواترة قال الشارح في شرحه لجمع الجوامع وقيل وقع بالآحاد كحديث الترمذى وغيره لا وصية لوارث فانه ناسخ لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين قلت لان سلم عدم تواتر ذلك ونحوه للمجتهدين الخاكين بالنسخ لقربهم من زمان النبى ﷺ انتهى ووجد في بعض نسخ الورقات

ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة ويريد غير المتواترة

تعارض

بدليل ما سأتى واختار القول بالمنع وتقدم أنه يجوز تخصيص الكتاب بالسنة فكانه رأى أن التخصيص أهون من النسخ (و) يجوز نسخ المتواتر من كتاب أو سنة (بالمتواتر منها) ونسخ الآحاد بالآحاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر كالقرآن والسنة المتواترة (بالآحاد) لانه دونه فى القوة وقد تقدم أن الصحيح الجواز لأن محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالمتواترة ظنية فهو كالآحاد والله أعلم (فصل) فى بيان ما يفعل (فى التعارض) بين الأدلة وهو تفاعل من عرض الشئ يعرض كأن كلامه النصين عرض للآخر حين خالفه

(إذا تعارض نطقان) أي نعان من قول الله سبحانه وتعالى أو من قول رسول الله ﷺ أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله ﷺ (فلا يخلو لما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر (٤٣) خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخصا من وجه فان

وجه وخصا من وجه فان كالعامين فان أمكن الجمع بينهما جمع) وذلك بان يحمل كل منهما على حال اذا لا يمكن الجمع بينهما مع اجراء كل منهما على عموميه لان ذلك محال لانه يفضي الى الجمع بين النقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثله حديث مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها وحديث الصحيحين خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا فحمل الاول على ما اذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما اذا كان عالما وحمل بعضهم الاول على ما كان في حق الله كالطلاق والعاق والثاني على غير ذلك (وان لم يمكن الجمع بينهما) أي بين النصين (يتوقف فيهما) عن العمل بهما (ان لم يعلم التاريخ) أي الى أن يظهر مرجح لاحدهما مثاله قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم وقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين فالاول يجوز جمع الاختين بملك الجمين والثاني يحرم ذلك فتوقف فيهما عيان رضي الله عنه لما سئل عنهما وقال أحلتها آية وحرمها آية ثم حكم الفقهاء بالتحريم لدليل آخر وهو أن الاجل في الابضاع التحريم (فان علم التاريخ فينسخ المتقدم بالتأخر) كما في آية عدة الوفاة وآية المصاهرة والمراد بالتأخر المتأخر في النزول

(تعارض النطقين في الاحكام * يأتي على أربعة أقسام

أما عموم أو خصوص فيهما * أو كل نطق في وصف منهما

أوفيه كل منهما ويعتبر بر * كل من الوصفين في وجه ظهر

فالجمع بين ما تعارضا هنا * في الاولين واجب ان أمكن

اعلم انه اذا تعارض نعان من قول الله سبحانه وتعالى أو من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يخلو لما من أحد

أربعة أمور كما قال الناظم رحمه الله تعالى تعارض النطقين أي النصين في الاحكام

* يأتي على أربعة أقسام * بتكوين أربعة للضرورة وذلك لانهما إما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما

عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخصا من وجه فان كالعامين فاما أن يمكن الجمع أولا فان

أمكن الجمع بينهما جمع وجوب بينهما يحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر فقولنا اما أن

يكونا عامين أو خاصين هو معنى قوله * اما عموم أو خصوص فيهما * ولفظ فيهما تنازعته كل من

عموم وخصوص اذ المعنى اما أن يكونا عامين متساويين في العموم أو يكونا خاصين متساويين في

الخصوص وقولنا أو أحدهما عاما والآخر خاصا هو معنى قوله أو كل نطق أي نص فيه وصف منهما

أي العموم والخصوص وذلك بأن يكون أحدهما عاما والآخر عاما وقولنا أو كل واحد منهما عاما من

وجه وخصا من وجه هو مراد قوله أوفيه كل منهما اليت اذ المراد أو يكون فيه كل منهما أي

العموم والخصوص ويعتبر كل من الوصفين أي العموم والخصوص في وجه بأن يكون كل واحد منهما

عاما من وجه وخصا من وجه كما علمت ولفظ ظهر تكملة وقولنا فان كانا عامين الخ هو مراد قوله

فالجمع بين ما تعارضا الخ اذ معناه فالجمع بين النصين الذين تعارضا وتنافيا الاولين في الذكر الكائن

فيهما بان يكونا عامين واجب ان أمكن فالألف للإطلاق وذلك بان يحمل كل منهما على حال مغاير لما

حمل عليه الآخر كما علمت اذ لا يمكن الجمع بينهما مع اجراء كل منهما على عموميه لأن ذلك محال لانه

يفضي الى الجمع بين النقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثله حديث

مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها وحديث الصحيحين خيركم قرني

ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا فان الموصول في

الاول ولفظ قوم في الثاني عامان في كل شهادة بدون استشهاد وقد حكم في أحدهما بالخيرية وفي الآخر

بالشرية وهما متنافيان لكن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حال حمل الاول على ما اذا كان

من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما اذا كان عالما بها وحمل البيضاوي وغيره الاول على حق

الله تعالى كالطلاق والعاق والثاني على حقنا وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما الى أن يعلم التاريخ

كما قال الناظم رحمه الله تعالى

وحيث لا إمكان فالتوقف * مالم يكن تاريخ كل يعرف

فان علمنا وقت كل منهما * فالثان ناسخ لما تقدما

يعني أنه اذا لم يمكن الجمع بين النصين العامين كما ذكر يتوقف وجوبهما عن العمل بواحد منهما

ان لم يعلم التاريخ ويستمر التوقف الى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر فيعمل به مثاله أو ما ملكت

فتوقف فيهما عيان رضي الله عنه لما سئل عنهما وقال أحلتها آية وحرمها آية ثم حكم الفقهاء بالتحريم لدليل آخر وهو أن الاجل في الابضاع التحريم (فان علم التاريخ فينسخ المتقدم بالتأخر) كما في آية عدة الوفاة وآية المصاهرة والمراد بالتأخر المتأخر في النزول

لا في التلاوة والله أعلم (وكذا إذا كانا) أي النصفان (خاصين) أي فإن أمكن الجمع بينهما جمع كما في حديث أنه ﷺ توضعاً وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما (٤٤) وحديث أنه توضعاً ورش الماء على قدميه وهما في التعلين

رواه النسائي والبيهقي وغيرهما جمع بينهما بأن الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق أن هذا وضوء من لم يحدث وقيل المراد بالوضوء في حديث الغسل الوضوء الشرعي وفي حديث الرش للغوي وهو النظافة وقيل المراد أنه غسلهما في التعلين وسمى ذلك رشاً مجازاً وإن لم يكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ توقف فيهما إلى ظهور مرجح لأحدهما مثله ما جاء أنه ﷺ سئل عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال ما فوق الأزار رواء أبوداود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء إلا النكاح أي الوطء رواء مسلم ومن جملة ذلك الاستمتاع بما تحت الأزار فتعارض فيه الحديثان فرجح بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل في المسكوحة والاول هو المشهور عندنا وعند الشافعية وقال به أبو حنيفة وجماعة من العلماء ووقع في كلام الشرح بعد ذكر الحديث الثاني ومن جملة ذلك

أيانكم وفعله تعالى - وأن تجعوا بين الاختين - فالأول يجوز الجمع بين الاختين في الاستمتاع بملك اليمين لشموله لما والثاني يحرم ذلك فتوقف فيهما سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنهما لما سئل عنهما وقال أحدهما آية يعني الأولى وحرمتهما آية يعني الثانية ثم رجح الفقهاء التحريم لحكموا به بدليل منفصل وهو أن الأصل في الأضلاع التحريم فهو أحوط فإن علم التاريخ في نسخ المتقدم بالتأخر كما مر في آتي عدة الوفاء والمصاربة وهذا مراد الناظم بقوله فإن علمنا أي التاريخ بأن عرفنا وقت ورود كل منهما فالثاني منهما وردنا ناسخاً متقدماً بألف الإطلاق سواء كانا من الكتاب والسنة أو أحدهما من الكتاب والآخر من السنة (تمه) قال في الأصل بعدما ذكر وكذلك إذا كانا خاصين وقد أهمل الناظم هذه المسئلة فلم ينظمها وقد نظمها تقيماً للفائدة ولما في عدم ذكرها من قصور لا يخفى فقلت

كذلك في خصوص كل منهما * يفعل فيه مثل ما قد قدما

أي يفعل في كل من النصين أن كانا خاصين مثل ما فعل في النصين الأول العامين فيما تقر فيهما فإن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حال كما تقدم جمع وجوباً بينهما كذلك مثله حديث أنه صلى الله تعالى عليه وسلم توضعاً وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث أنه صلى الله تعالى عليه وسلم توضعاً ورش الماء على قدميه وهما في التعلين رواء النسائي والبيهقي وغيرهما بجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق أن هذا وضوء من لم يحدث وقيل المراد بالوضوء في حديث الغسل الوضوء الشرعي وفي حديث الرش للغوي وهو النظافة وقيل المراد أنه غسلهما في التعلين وسمى ذلك رشاً مجازاً وإن لم يكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف فيهما إلى ظهور مرجح لأحدهما مثله ما جاء أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال ما فوق الأزار رواء أبوداود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء إلا النكاح أي الوطء رواء مسلم ومن جملة ذلك الاستمتاع بما تحت الأزار فتعارض فيه الحديثان فرجح بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل في المسكوحة والاول هو المشهور عندنا وعند المالكية وقال به أبو حنيفة وجماعة من العلماء وإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور من نسخ النهي عن زيارتها بطلبها المتأخر عن النهي وإن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص * كما قال الناظم رحمه الله تعالى

(وخصصوا في الثالث المعلوم * بذى الخصوص لفظ ذى العموم)

يعني أنهم خصوا في القسم الثالث المعلوم بأنه إن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخصص بذى الخصوص أي صاحب الخصوص وهو الخاص لفظ ذى العموم أي صاحب العموم وهو العام والمراد أنه إن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخصص العام بالخاص كما بينا مثله حديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر وحديثهما ليس فيما دون خمسة أرسق صدقة فيخص الأول بالثاني سواء وردا معاً أم تقدم أحدهما على الآخر أم جهل التاريخ وإن كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه فيخصص كل واحد منهما بخصوص الآخر * كما قال الناظم رحمه الله تعالى

الوطء فيما فوق الأزار فيعارض فيه الحديثان * والظاهر أنه سهو فإن ما فرق الأزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء وقال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه وإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور (وإن كان أحدهما عاماً والآخر

خاصة في تخصيص العام بالخاص (كحديث الصحيحين فيما سقت السماء العشر وحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فيخص الاول بالثاني سواء وردا معا أو تقدم أحدهما على الآخر أو جهل التاريخ) وان كان أحدهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر ان أمكن ذلك والاحتياج الى التاريخ (٤٥) مثال ما يمكن فيه التخصيص

حديث أبي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالاول خاص في القلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما فيخص عموم الاول بخصوص الثاني فيحكم بأن ما دون القلتين ينجس وان لم يتغير هذا مذهب الشافعية ورجح المالكية الثاني لانه نص والاول انما يعارضه بمفهومه والقصد التمثيل ومثال ما لا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر حديث البخاري من بدل دينه

فأقتلوه وحديث الصحيحين أنه ﷺ نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص في النساء عام في الحرريات والمرتدات فيتعارضان في المرتدة هل تقتل أم لا فيطلب الترجيح وقد رجح بقاء عموم الاول وتخصيص الثاني

وفي الأخير شطر كل نطق * من كل شق حكم ذلك النطق

فاخصص عموم كل نطق منهما * بالضم من قسميه واعرفتهما

يعني أن في الأخير وهو القسم الرابع شطر كل نطق أي نص من كل شق أي حكم ذلك النطق أي النص ومراده كما مر أنه ان كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخص كل واحد منهما بخصوص الآخر كما قال فاختص عموم كل نطق منهما أي كل نص منهما بالضم وهو الخصوص من قسميه واعرفتهما تكملة ومراده ما علمت آتيا من أنه يخص كل واحد مما كان عاما من وجه وخاصا من وجه بخصوص الآخر وانما يخص كل واحد مما ذكر بخصوص الآخر ان أمكن ذلك والا فيطلب الترجيح فيما تعارضا فيه مثال ما يمكن فيه ذلك حديث أبي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالاول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره * والثاني خاص عام في القلتين ودونهما فاذا جعنا بينهما نخص عموم الاول بخصوص الثاني وهو التغير فنحكم بنجاسة القلتين بالتغير ويصير تقديره اذا بلغ الماء القلتين لم ينجس الا بالتغير ويخص عموم الثاني بخصوص الاول وهو كونه قلتين فنحكم بأن ما دون القلتين ينجس وان لم يتغير فيصير تقديره الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب لونه أو طعمه أو ريحه اذا كان قلتين ومثال ما لا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر * حديث البخاري من بدل دينه فأقتلوه * وحديث الصحيحين أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحرريات والمرتدات فتعارضان في المرتدة هل تقتل أم لا فيطلب الترجيح وقد رجح بقاء عموم الاول وتخصيص الثاني بالحرريات بحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم

باب الاجماع

هو ثالث الأدلة الشرعية الاربعة أعني الكتاب والسنة والاجماع والقياس * قال الناظم رحمه الله تعالى

هو اتفاق كل أهل العصر * أي علماء الفقه دون نكر

على اعتبار حكم أمر قد حدث * شرعا كحرمة الصلاة بالحدث

اعلم أن الاجماع في اللغة يطلق لمعنيين أحدهما العزم كما في قوله تعالى فأجمعوا أمركم وثانيهما الاتفاق ويصح على الاول اطلاق اسم الاجماع على الواحد بخلاف الثاني وفي الاصطلاح اتفاق خاص وهو اتفاق كل مجتهدى علماء الفقه أهل العصر من أمة سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم على حكم الحادثة بالاتفاق كالجنس والمراد به الاشتراك في اعتقاد أو قول أو فعل أو سكوت أو تقرير ويفهم من تقييدنا في التعريف بكل مجتهدى علماء الفقه أن المراد بقول الناظم أي علماء الفقه المجتهدون منهم وقول الناظم أيضا دون نكر أي من غير نكير وفيه إشارة

بالحرريات بحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم (وأما الاجماع) فهو ثالث الأدلة الشرعية الاربعة أعني الكتاب والسنة والاجماع والقياس وهو لغة العزم كما في قوله تعالى فأجمعوا أمركم وأما في الاصطلاح (فهو اتفاق علماء العصر) من أمة محمد ﷺ (على حكم الحادثة) فلا يعتبر وفاق العوام معهم على المعروف والعصر الزمان (ونعني بالعلماء الفقهاء) يعني المجتهدين فلا يعتبر موافقة الأصوليين معهم (ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية) لانها محل نظر الفقهاء بخلاف غير الشرعية كالغوية مثلا فانها

محل نظر علماء اللغة
(واجماع هذه الامة
حجة دون غيرها لقوله
ﷺ لا تجتمع أمتي على
ضلالة) رواه الترمذي وغيره
(والشرع ورد بعصمة
هذه الامة) لهذا الحديث
وغيره (والاجماع يفتي على
العصر الثاني) ومن بعده
(و) الاجماع حجة (في أي
عصر كان) سواء كان في
عصر الصحابة أو في عصر
من بعدهم (ولا يشترط)
في حجة الاجماع (انقراض
العصر) بأن يموت أهله (على
الصحيح) لسكوت أدلة
حجة الاجماع عن ذلك
فلو اجتمع المجتهدون في
عصر على حكم لم يكن لهم
ولا لغيرهم مخالفتهم وقيل
يشترط في حجة انقراض
المجتهدين لجواز ان يطرا
لبعضهم ما يخالف اجتهاده
فيرجع وأجيب بأننا نمنع
رجوعه للاجماع قبله (فان
قلنا انقراض العصر شرط
في اعتبار) في انعقاد الاجماع
(قول من ولد في حياتهم
وتفقهم وصار من أهل
الاجتهاد) فان خالفهم لم
ينعقد اجماعهم السابق
(فلهم) على هذا القول
(ان يرجعوا عن ذلك)
الحكم الذي أجمعوا عليه
وعلى القول الصحيح لا
يقدر في اجماعهم مخالفة
من ولد في عصرهم ولا
يجوز لهم الرجوع

الى أن ذلك متفق عليه وهو كذلك فلا يعتبر وفاق غير المجتهدين من الفقهاء دونهم اتفاقا ولا وفاق
الاصوليين على الاصح ولا وفاق العوام وهم من عدا العلماء فإنه لا عبرة بقولهم من وفاق ولا خلاف
ولا وفاق اللغويين ولا وفاق بعض المجتهدين والمراد بالعصر من قوله أهل كل العصر عصر من كان من
أهل الاجتهاد في العصر الذي حدثت فيه المسئلة ثم يصير حجة عليهم وعلى من بعدهم والمراد بامته سيدنا
محمد ﷺ أمة الاجابة وهم المسلمون يخرج بهم اتفاق الام السابقة كما سيأتي وخروج بالمسلمين
غيرهم لان الاسلام قيد في المجتهد المأخوذ في تعريفه فلا اعتبار بقول الكافر في علم من
العلوم ولو بلغ رتبة الاجتهاد فيه سواء في ذلك المعترف بالكفر ومن نسكفه يبدعته كالمجسمة
وخروج بقولنا بعد وفاة نبيها ﷺ الاجماع الواقع في حياته ﷺ فالاجماع فيه ليس
بحجة بل لا ينعقد فدخل الاجماع زمن الصحابة رضي الله عنهم فزمن التابعين في عصر الصحابة لانهم
معتبرون فيه معهم وزمن من بعد التابعين أيضا لانهم من مجتهدى الامة في عصر فلا يختص الاجماع
بالصحابه رضي الله عنهم فعلم منه اختصاصه بالعدول ان كانت العدالة ركنا في الاجتهاد وعدم
الاختصاص بهم ان لم تكن ركنا وهو الاصح وعلم منه انه لا يشترط في المجمعين عددا لتواتر صدق
المجتهدين بما دون ذلك وهو الاصح وعلم منه انه اذا لم يكن في العصر المجتهد واحد لم يحتج به اذ
أقل ما يصدق به اتفاق المجتهدين اثنان وهو ما اختاره في جمع الجوامع كما سيصرح به وقولنا على
حكم الحادثة الحكم يشمل الاثبات والنفي والمراد بالحادثة الحادثة الشرعية كما يؤخذ من قوله قد
حدث شرعا وذلك كما قال كرامة الصلاة بالحدث ومثله حل البيع وعدم حل الربا مثلا وخروج بحكم
الحادثة الشرعية الاحكام اللغوية ككون الفاء للتعقيب والعقبة كحدث العالم والديوية كالآراء
والحروب وتدير الرعية والتحقيق في هذه الأمور أعني اللغوية والعقلية والديوية انه ان تعلق بها
عمل أو اعتقاد فهو حادثة شرعية فتدخل في كلامه والافلات تصور حجة الاجماع في غير الدين * ثم قال
الناظم رحمه الله تعالى

(واحتج بالاجماع من ذى الأمة * لا غيرها اذ خصت بالعصمة)

يعنى أنه احتج أهل السنة والجماعة بالاجماع من هذه الأمة لا غيرها فاجماع هذه الأمة حجة فيجب
الاخذ به دون اجماع غيرها من الام السابقة عليها كما تقدم فليس حجة في حق واحد من هذه الامة كما
قاله في شرح جمع الجوامع ثم قال وقيل حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا وانما قلنا ان اجماع هذه
الأمة حجة دون غيرها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة رواه الترمذي
وغيره والشرع ورد بعصمة هذه الامة كما قال اذ خصت بالعصمة لهذا الحديث ولقوله تعالى وكذلك
جعلناكم أمة وسطا أي عدولا ونحو ذلك من الكتاب والسنة * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

(وكل اجماع لحجة على * من بعده في كل عصر أقبلا

ثم انقراض عصره لم يشترط * أي في انعقاده وقيل مشترط

ولم يجوز لأهله ان يرجعوا * الا على الثاني فليس يمنع

وليعتبر عليه قول من ولد * وصار مثلهم فقيها مجتهد)

يعنى ان الاجماع في عصره حجة على العصر الثاني كعصره الى آخر الزمان كما يفيد قوله في كل عصر أقبلا
بالالف الاطلاق والمراد من كون الاجماع حجة على من ذكر وجوب الاخذ به وامتناع مخالفته قال
تعالى ومن بشاقى الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله
جهنم وساءت مصيرا نسأله السلامة فقد توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين فوجب اتباع سبيلهم

(والاجماع يصح بقولهم) أى بقول المجتهدين فى حكم من الاحكام انه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك وهذا هو الاجماع القولى (و) يصح أيضا (بفعلهم) بأن يفعلوا فعلا فيدل فعلهم على جوازه (٢٧) والا كانوا مجمعين على الضلالة وتقدم أنهم

معصومون من ذلك قالوا

ولا يكاد يتحقق ذلك فان

الامة متى فعلت شيئا فلا بد

من متكلم بحكم ذلك الشيء

وقد قيل ان اجماعهم على

اثبات القرآن فى المصاحف

اجماع فعلى وليس كذلك

لتقدم المشورة فيه بين

الصحابه رضى الله عنهم

وقيل مثال الاجماع الفعلى

اجماع الامة على الختان

فهو مشروع بالاجماع

الفعلى أما وجوبه وسنيته

فأخوذ من أقوالهم وذلك

أمر مختلف فيه (و) يصح

الاجماع أيضا (بقول البعض

وبفعل البعض وانتشار

ذلك) القول أو الفعل

(وسكوت الباقيين) من

المجتهدين عنه مع علمهم

به من غير انكار ويسمى

ذلك بالاجماع السكوتى

وظاهر كلام المصنف انه

اجماع وفيه خلاف قليل

انه اجماع وقيل انه حجة

وليس باجماع وقيل ليس

باجماع ولا حجة (وقول

الواحد من الصحابة ليس

بحجة على غيره) من

الصحابة اتفاقا ولا على

غيره من غير الصحابة

(على القول الجديد) وفى

القديم هو حجة وهو قول

مالك رضى الله عنه الحديث

لم يجمعوا عليه

وهو قولهم أو فعلهم كما يأتى ثم انه لا يشترط فى انعقاد الاجماع وكونه حجة اقراض أهل العصر من المجمعين بموتهم على الصحيح لسكوت أدلة حجة الاجماع عن ذلك وهذا معنى قوله ثم اقراض عصره أى الاجماع لا يشترط فى انعقاده فلو اجتمع المجتهدون فى عصر على حكم ولو حينا لم يجوز لهم ولا لغبرهم مخالفته كما قال * ولم يجوز لأهله أن يرجعوا * لان دليل السمع عام يتناول ما اقراض وما لم ينقرض ولو فى لحظة واحدة مطلقا غير مقيد باقراض العصر وقيل يشترط فى حجته اقراض المجتهدين كما قال وقيل مشروط لجواز ان يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع كما قال

* الاعلى الثانى فليس يمنع * وأجيب باننا منع رجوعه للاجماع قبله كفى جمع الجوامع فان قلت اقراض العصر شرط فى حجة الاجماع وهو مقابل الصحيح فيعتبر فى انعقاد الاجماع قول من ولد فى حياته وتفقده وصار من أهل الاجتهاد كما قال وليعتبر عليه أى على القول للمقابل للصحيح من ولد أى فى حياته وصار مثلهم فقيها مجتهدا فان خالفهم لم ينقد اجماعهم السابق فلهم على هذا القول أن يرجعوا عن ذلك الحكم الذى أجمعوا عليه وعلى القول الصحيح لا يقدح فى اجماعهم من ولد فى عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

وبحصل الاجماع بالأقوال * من ككل أهله وبالأفعال

وقول بعض حيث باقهم فعل * وبانتشار مع سكوتهم حصل

يعنى ان الاجماع يصح ويتحقق ويحصل بقول المجتهدين من أهله فى حكم من الاحكام انه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك كأن يقولوا يجوز كذا ويحرم كذا وهم جوا وهذا هو الاجماع القولى ويصح أيضا بفعلهم بأن يفعلوا فعلا فيدل على جوازه والا كانوا مجمعين على الضلالة وهو ممنوع كما تقدم ويصح أيضا الاجماع بقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول فى الاول أو الفعل فى الثانى وسكوت الباقيين من المجتهدين عنهم مع معرفتهم به ولم ينكره أحد منهم ولم يكن بعد استقرار المذهب بل قبله وهو عند البحث عن المذاهب والنظر فيها وان مضى زمن يمكن النظر فيها عادة وأن تكون الواقعة فى محل الاجتهاد ويسمى ذلك بالاجماع السكوتى (تنبيه) فى قول الناظم * وقول بعض البيت يورهم مخالفة لما قرئناه من انه يصح الاجماع بقول البعض أو بفعل البعض وانتشار ذلك وسكوت الباقيين عنه فلو قال

وهو بقول أو بفعل البعض * مع انتشار حيث باق يغضى

ويراد بالاعضاء السكوت تجوزا لكان أولى وأحسن والخطب سهل * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

(ثم الصحابي قوله عن مذهبه * على الجديد فهو لا يحتج به

وفى القديم حجة لما ورد * فى حديثهم وضعفه فليرد

يعنى ان قول المجتهد الواحد الصحابى اذا كان عالما هو قوله عن مذهب نفسه فليس بحجة على غيره من علماء الصحابة اتفاقا ولا من علماء غيره على قول الشافعى رضى الله تعالى عنه الجديد وهو ما قاله بمصر فهو لا يحتج به اذ لا دليل على كونه حجة فوجب تركه اذ اثبات الحكم بلا دليل لا يجوز وفى القول القديم وهو ما قاله الشافعى قبل دخوله مصر هو حجة على غير الصحابى وهو مذهب مالك رضى الله تعالى عنه الحديث الصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وأجيب عن هذا الدليل بان

مالك رضى الله عنه الحديث الصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم رواه ابن ماجة وذكر الواحد لا مفهوم له فان الخلاف جار فيما لم يجمعوا عليه

المحدثين ضعفوا هذا الحديث فليرد هذا والصحيح كما قال الجوهرى ان هذا الحديث حسن خلافا لمن نازع فيه أخرجه السجزي وغيره فالحق أن قوله ليس بحجة لاجماع الصحابة رضى الله عنهم على مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكار على من خالفه منهم وذكر الواحد لا مفهوم له فان الخلاف جار فيهما لم يجمعوا عليه (خاتمة) نسأل الله حسن الختام جاحدا لجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة والصوم وحرم الزنا والحر كافر قطعاً لان حجة يستلزم تكذيب الشارع فيه وجاهد الجمع عليه المشهور بين الناس المنصوص عليه كحل البيع كافر في الاصح ولا يكفر جاحدا لجمع عليه الخفى الذى لا يعرفه الا خواص كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف خلفاته ولو كان الخفى منصوحا عليه كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب تكملة الثلثين فانه أجمع عليه وفيه نص فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى به كإرواء البخارى أما جاحدا لجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد مثلاً فلا يكفر قطعاً

(باب) بيان (الأخبار) وحكمها

وهي بفتح الهمزة جمع خبر وهو نوع مخصوص من القول وهو اللفظ المفيد * كما قال الناظم رحمه الله تعالى

(والخبر اللفظ المفيد المحتمل * صدقاً وكذباً منه نوع قد نقل
تواتراً للعلم قد أقادا * وما عدا هذا اعتبر أحاداً
فأول النوعين مارواه * جمع لنا عن مثله عزاء
وهكذا الى الذي عنه الخبر * لا باجتهاد بل سماع أو نقل
وكل جمع شرطه أن يسموا * والكذب منهم بالتواطى يمنع)

يعنى ان الخبر هو المركب الكلامي وهو اللفظ المفيد المحتمل للصدق والكذب لذاته فقوله اللفظ المفيد جنس وخرج بقوله المحتمل للصدق والكذب مالم يحتمله كزيد وعمرو ويقولنا لذاته ما احتمله لا لذاته بل للزمه كالانشآت من الأمر والهي فان قولك استغنى مثلاً وان احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب للسقيا منك ودخل بهذا القيد ما قطع بصدقه أو كذبه فالاول أخبار الله تعالى وأخبار رساله عليهم الصلاة والسلام والأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كالأخبار مسيئة الكذاب في دعواه النبوة والأخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وهو القطع بالصدق في الأول وبالكذب في الثاني من جهة الخبر والبداهة وبهذا تعلم ان القيد المذكور لكل من الإخراج والإدخال ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب ثم الخبر ينقسم الى قسمين متواتر وأحاد فالمتواتر ما يوجب بنفسه العلم ويفيده بصدق مضمونه كما قال الناظم منه نوع قد نقل

* تواتر العلم قد أقادا * بانف الاطلاق أى الخبر يأتى منه نوع قد نقل بالتواتر أقاد بصدق مضمونه العلم والآحاد وهو مقابل المتواتر هو ما يوجب العمل ويفيده ولم يوجب العلم وعنا الناظم بقوله * وما عدا هذا اعتبر أحاداً * أى وما عدا المتواتر اعتبره أحاداً ثم ان المتواتر هو ان يروى جماعة يمنع التواطى أى التوافق على الكذب من مثلهم وكذا الى أن ينتهى النقل الى الخبر عنه فلا بد أن يبلغ عدد الخبرين في جميع الطبقات مبلغاً يمنع بحسب العادة أن يتوافقوا على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الخبرين والوقائع والقرائن وهذا مراد قوله فأول النوعين الخ أى وهو المتواتر ما أى كلام

(باب) يذكر فيه الكلام على الأخبار وهكذا يوجد في بعض النسخ وأكثر النسخ على سقوط الباب والاكتفاء بقوله (وأما الأخبار) بفتح الهمزة فهي جمع خبر فيذكر تعريف الخبر أو لأم أقسامه (فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) بمعنى أنه محتمل لهما لأنهما يدخلانه جميعاً واحتماله لهما بالنظر الى ذاته أى من حيث انه خبر كقولك قام زيد فالصدق مطابقتها للواقع والكذب عدم مطابقتها للواقع وقد يقطع بصدق الخبر أو بكذبه لأمر خارجي فالاول خبر الله تعالى وخبر رسوله ﷺ والثاني كقولك الضدان يجتمعان لاستحالة ذلك عقلاً فلا يخرج منه القطع بصدقه أو كذبه عن كونه خبراً (والخبر ينقسم الى قسمين أحاد ومتواتر فالمتواتر هو ما يوجب العلم وهو أن يروى جماعة لا يقع التواطى على الكذب من مثلهم) وهكذا (الى أن ينتهى الى الخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة أو سماع لا عن اجتهاد) كما لا يخبر عن مشاهدة مكة أو سماع خبر

رواه جمع لنا أي رواه ناس جمع زبد عدده على الأربعة ويمتنع عادة أو عقلا بملاحظة العادة توافقهم على الكذب وعن مثله عزاه أي عزاه ذلك الجمع من جمع مثله في امتناع وقوع توافقه على الكذب وهكذا ولفظ هكذا مـ لـ في محذوف أي ورواه مثل ذلك الجمع هكذا أي كروايته هذا الجمع في أنها عن مثله فيما ذكره يستر على ذلك أن يكون كل طيفه جعابا لصفه المذكورة إلى أن ينهي إلى الشخص الذي ورد عنه الخبر وهو الصواب في مثله ثم أنه لا بد أن يكون مستند علمهم إلى سماع أو مشاهدة لا عن اجتهد كما قال لا باجتهاد بل سماع أو نظر أي عن سماع أو مشاهدة أو ادراك ببقية الحواس يعني شرط الخبر المتواتر أن يكون مستند الخبرين في الأخبار مدركا بأحدى الحواس الخمس كالأخبار عن مشاهدة مكة والمدينة وبيت المقدس أو الأخبار عن أخباره صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى الحاصل عن جماع خبر الله من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسماع لفظه عليه الصلاة والسلام أو الأخبار بوجود هذا الجسم في هذا المكان الحاصل عن لمس غيبه في نحو ظلمة فان أخبروا عن أمر مجهد فيه بان يستند الأخبار عنه إلى الاجتهاد فليس من المتواتر لجواز الغلط فيه كالأخبار الفلاسفة بقدم العالم فانه عن اجتهد فليس من المتواتر وهذا معنى قوله لا باجتهاد وضابط الخبر المتواتر إفادة العلم بصدقه كما أشرنا إليه بقولنا ما يوجب العلم ويفيده به الأصل وإذا علم ذلك عادة علم وجود الشرائط وإذا لم يعلم لم يتيسر عدم التواتر وعلم من اقتصر الناظم تعاللاصل على ما اشترطه لا يشترط في الخبرين الإسلام ولا العدالة ولا اختلاف الدين بالاد والوطن والنسب ولا وجود الإمام المعصوم ولا وجود أهل النعمة ولا كثرتهم بحيث لا يحصرهم عدد ولا يحوسهم بلد وهو كذلك على الأصل لحصول العلم بدون ذلك وقوله * وكل جمع شرطه أن يسمعو * الظاهر كان حقه أن يقول فشكل بالفاء لا بالواو لانه مفرع على قوله بل سماع وأنشأ الجمع هنا باعتبار معناه وذكره فباسق باعتبار لفظه وقوله * والكذب منهم بالتواطؤ يمنع * قد علمت معناه مفصلا فلا عود ولا عاده * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

فإنانيهما الأحاد يوجب العمل * لا لالم لكن عنده الظن حصل

لمرسل ومسند قيد قسما * وسوف يأتي ذكر كل منهما

فحينما بعض الرواه يفقد * فرسل وماء عاده مسند

يعني أن إني النوعين الأحاد الذي هو مقابل المتواتر وجه الذي يوجب العمل لا العلم أي لا يوجب العلم فهو الذي لم يبلغ روايته عدد التواتر وأساسا كالأرواه أو أكبر أفاد العلم باقراء من المنصاة أم لا وشرطه عدالة رويه لا يجب العمل بخبر العام والمجهول وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالة ظنيته كما قال الناظم لكن عنده الظن حصل أي لا يفيد العلم بل كمن يعب الظن وإنما أحب العمل لا تعالى أوجب الحسنة والاحترار عن الشيء بالذات طائفة من الفرقة قوله تعالى فاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون والآنذار الخبر المخوف والطائفة من كل فرقة لا يجب أن تكون أهل التواتر لأن الفرقة اسم ثلاثة فأكثر الطائفة منها يصح أن يكون واحدا أو اثنين قاله ابن امام الأكمالية كافي التامور، وأيضا عمل الصحابة بخبر الواحد في الوقائع المختلفة التي لا تكا محصى شاع ذلك ذاع بينهم ولم ينكروا عليهم أحد * ومن أدله وجوب العمل بخبر الواحد أيضا أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يبعث الأحاد إلى القبائل والنواحي لتسليخ الأحكام التي منها وجوب الواجبات وحرمه المحرمات ليقتدوا بدلائله وبلغوا العلم به كما هو معلوم من سياق ذلك الأخبار فاولا أنه يحرم العمل بخبرهم لم ينكروا منه فائقة وقوله * المرسل وماء عاده قسما * الخ بالتلفظ لا إطلاق المراد أن

الله تعالى من النبي ﷺ بخلاف الأخبار عن أمر مجتهد فيه كالأخبار الفلاسفة بقدم العالم (والآحاد) (هو ما يبلغ إلى حد التواتر) (وهو الذي يوجب العمل) بمقتضاه (ولا يوجب العلم) لاحتمال الخطأ فيه ولو بالسهو والنسيان (وينقسم) أي خبر الأحاد (إلى مرسل ومسند فالمسند ما اتصل بأسناده) بأن ذكر في السند روايته

كلهم (والمرسل مالم يتصل اسناده) بان سقط بعض رواته من السند (فان كان) المرسل (من مراسيل غير الصحابة) كان يقول
التابعي أو من بعده قال رسول الله ﷺ (فليس ذلك) المرسل (حجة) عند الشافعي لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا (الامراسيل
سعيد بن المسيب) بفتح (٥٠) المثناة التحتية وكسرها وهو من كبار التابعين رضى الله عنهم فاذا أسقط الصحابي

وعزا الاحاديث للنبي ﷺ فان مراسيله حجة (فانها قُتِبَتْ) أي قُتِش عنها (فوجدت مسانيد) أي رواها الصحابي الذي أسقطه (عن النبي) ﷺ وهو في الغالب صهره أبو زوجته يعني أبا هريرة رضى الله عنه وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه وجاعة من العلماء المرسل حجة لان الثقة لا يرسل الحديث الا حيث يجزم بعُدالة الراوى وأما مراسيل الصحابة فحجة لانهم لا يروون غالبا الا عن صحابي والصحابة كلهم عدول فاذا قال الصحابي قال رسول الله ﷺ فيما لم يسمعه منه ﷺ فهو محمول على أنه سمعه من صحابي آخر فله حكم المسند وقولنا غالبا لانه قد وجدت احاديث رواها الصحابة عن التابعين خلافا لمن أنكر ذلك وهذا فيما علم أن الصحابي لم يسمعه من النبي ﷺ وأما اذا لم يعلم ذلك وقال الصحابي قال النبي ﷺ فهو محمول على

انه سمعه منه ﷺ (والمنعنة) مصدر عن الحديث اذا رواه بكامة عن فقاء حدما فلان عن فلان و (مدخل على) (السانيد) أي على الاحاديث المسندة فلا تخرجها عن حكم الاسناد الي حكم الارسل فيكون الحديث المروى بهامسند الاتصال .. منتهى في الظاهر لامرسلا

الاحاد ينقسم الى قسمين مرسل ومسند وسوف يأتي ذكر كل منهما وقوله

* فحينما بعض الرواة يفقد * فمرسل مراده أن المرسل هو مالم يتصل اسناده ظاهرا بان سقط بعض رواته واحدا كان أو أكثر فهو قول غير الصحابي تابعيا كان أو غيره قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا مسقطا الواسطة بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا اصطلاح الأصوليين والفقهاء وأما المرسل في اصطلاح المحدثين فهو قول التابعي صغيرا كان أو كبيرا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا وفعل كذا أو فعل بحضرة كذا ونحوه فان كان القول من تابعي التابعين فنقطع أو ممن بعدهم ففضل وقوله وما عداه مسند أي وما عدا المرسل هو المسند وهو ما اتصل اسناده ظاهرا بان كان رواته كلهم منذ كورين فلا سند في اللفظ ضم أحد الجسمين الى الآخر ثم استعمل في المعاني فقل أسند فلان الخبر الى فلان اذا عزاه اليه أو نقلاه منه وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام قال الحاكم للمسندين رواه المحدث عن شيخ يظهر منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الخطيب المسند المتصل فعلى هذا الموقف اذا جاء بسند متصل يسمى مسندا ثم ان المسند يحتاج به لا المرسل * كما قال رحمه الله تعالى

﴿ للاحتجاج صالح لا المرسل * لكن مراسيل الصحابي تقبل

كذا سعيد بن المسيب اقبلا * في الاحتجاج مارواه مراسلا ﴾

يعنى أن المسند صالح للاحتجاج بخلاف لا المرسل ان كان من مراسيل غير الصحابة رضى الله تعالى عنهم فليس بحجة عند الشافعي رضى الله تعالى عنه لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا لان عدالة الذي أسقط لم تعلم لانه غير معلوم والعلم بدلالة الشخص فرع عن العلم به وأقهر كلامه بقوله * لكن مراسيل الصحابي تقبل * ان مراسيل الصحابة رضى الله تعالى عنهم حجة وهو كذلك لان الصحابة كلهم عدول وذلك بان بروى صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويسقط الصحابي بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأما سماعه من تابعي فنادر وقوله * كذا سعيد بن المسيب اقبلا * أي اقبلن في الاحتجاج مارواه أي الذي رواه محالة كونه مراسلا والمعنى مراسيل غير الصحابة من التابعين لا تقبل الامراسيل سعيد بن المسيب فانه لا يرسل الا ممن يقبل قوله فاقبلها في الاحتجاج لانها قُتِشَتْ وبُحِث عنها فوجدت كلها مسانيد أي رواها الصحابي الذي أسقطه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو في الغالب أبو زوجته صهره أبو هريرة رضى الله تعالى عنه واعترض بان هذه مسانيد لامراسيل وأجيب بان صورتها صورة مرسل * واعلم أن للمرسل يقبل اذا نأ كذب قول الصحابي أو فعله أو فتوى أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة كما مر وكذا اذا أسنده غير المرسل وكذا اذا عرف من حال الراوى الذي أرسله أنه لا يرسل إلا ممن يقبل قوله كمراسيل سعيد بن المسيب المذكور وهذه الستة نص عليها الشافعي رضى الله تعالى عنه ونقلها عنه الامام والآمى ما عدا الاول * ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

﴿ وألحقوا بالمسند المنعنا * في حكمه الذي له تينا ﴾

وقال

مصدر عن الحديث اذا رواه بكامة عن فقاء حدما

فلان عن فلان و (مدخل على) (السانيد) أي على الاحاديث المسندة فلا تخرجها عن حكم الاسناد الي حكم الارسل فيكون الحديث المروى بهامسند الاتصال .. منتهى في الظاهر لامرسلا

وقال من عليه شيخه قرا * حدثني كما تقول أخبرنا
ولم يقل في عكسه حدثني * لكن يقول راويا أخبرني
وحيث لم يقرأ وقد أجازته * يقول قد أخبرني بإجازته

يعني انهم ألحقوا بالمسند الحديث المعنعن في حكمه أي المسند الذي تبييننا في سابق أنه محتج به وهو مصدر
عن الحديث يعننه اذا رواه بكلمة عن فلان فقال حدثنا فلان عن فلان الى آخر السند ومعنى إلحاقه
بالمسند في حكمه أن يكون الحديث المروي بالنعنة داخل في حكم الحديث المسند المروي بغيرها مما
يشعر بنحو التعديت من القبول والعمل به لافي حكم الحديث المرسل من رده وعدم العمل به وانما
كان في حكم المسند لا المرسل لاتصال سنده بالتصريح بجميع رواته في الظاهر لانه الظاهر من العبارة
فيجعل على الاتصال حقيقة هذا هو الصحيح الذي عليه العمل وقول الجاهل من أهل الحديث
والفقه والاصول لكن بشرط أن يكون المعنعن بكسر العين غير مدلس وأن يمكن لقاء بعض المعنعنين
بعضا وفي اشتراط ثبوت اللقاء خلاف ذهب جمع منهم البخاري الى اشتراطه قال النووي وهو الصحيح
وقوله * وقال من عليه شيخه قرا * حدثني الخ يعني اذا قرا الشيخ الحديث من حفظه أو كتابه سواء كان
ذلك املاء والسماع يكتبه حالة الاملاء أو تحدثنا مجردا عن الاملاء وغيره يسمع ولو من وراء حجاب
حيث عرف صوته يجوز للراوى التى سمع قراءة الشيخ اذا أراد الرواية عنه أن يقول حدثني أو أخبرني
أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا أو سمعت فلانا يقول أو قال فلانا أو ذكرنا فلان لا خلاف في جواز جميع
ذلك كما قاله القاضي عياض سواء سمع وحده أو في جمع ثم ان قصد الشيخ اسماعه وحده أو مع غيره
فله أن يقول حدثني وأخبرني وحدثنا وأخبرنا ان كان في جمع وان لم يقصد الشيخ اسماعه فلا يقول حدثني
وأخبرني بل يقول حدث أو أخبر أو سمعت يقول أو يحدث عن كذا لان الشيخ لم يخبره ولم يحدثه
وسماع الشيخ أعلى الطرق وقوله ولم يقل في عكسه الخ أي عكس كون الشيخ يقرأ وغيره يسمع وهو
ما اذا كان الراوى يقرأ والشيخ يسمع فلا يقول فيه حدثني من غير تقييد بنحو قوله قراءة أو بقرأة في
عليه لكن يقول حالة كونه راويا أخبرني وان لم يقيده بما ذكر أما اذا قيده بما ذكر فلا خلاف في
جوازه وانما لم يجوز أن يقول حدثني من غير تقييد لانه لم يحدثه وصيغة حدثني صريحة في كون المروي
محدثا بخلاف أخبرني هذا مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وأهل المشرق وعزى الى أكثر
المحققين قال النووي كابن الصلاح وصار الفرق بينهما هو الشائع الغالب على أهل الحديث ومن الاصوليين
من أجاز حدثني أيضا من غير تقييد وعليه عرف أهل الحديث لان القصد الاعلام بالرواية عن الشيخ
وكل من الصيغتين صالح لذلك وهو مذهب مالك وسفيان بن عيينة والبخاري ومعظم الحجازيين
والكوفيين وحكاه القاضي عياض عن الاكثرين ومنهم من أجاز سمعت أيضا وروى عن مالك
والسفيانيين والصحيح منعه وقوله وحيث لم يقرأ الخ أي واذا الراوى لم يقرأ على الشيخ أو هو لم يقرأ
على الراوى والحال أن الشيخ قد أجاز الراوى فيقول المجاز اذا أراد الرواية عنه أجازني أو أخبرني أو حدثني
إجازة ولاننا في بين الاخبار والاجازة لان الاخبار في اصطلاحهم يراد به مطلق الاذن ولو ضمنا فيصدق
بما تضمنته الاجازة وفهم منه جواز الرواية بالاجازة وهو الصحيح والله أعلم

باب القياس

هو الباب الرابع من الادلة الشرعية وهو حجة في الامور الشرعية وغيرها لقوله تعالى فاعبروا يا اولي
البصائر والاعتبار قياس الشيء بالشيء * قال الناطم رحمه الله تعالى

أما القياس فهو رد الفرع * للأصل في حكم صحيح شرعي

(واذا قرا الشيخ) على
الرواة وهم يسمعون
فانه (يجوز للراوى أن
يقول حدثني) فلان (أو
أخبرني واذا قرا هو) أي
الراوى (على الشيخ
فيقول) الراوى (أخبرني
ولا يقول حدثني) لانه لم
يحدثه ومنهم من أجاز ذلك
وهو قول مالك وسفيان
ومعظم الحجازيين وعليه
عرف أهل الحديث لان
القصد الاعلام بالرواية عن
الشيخ وهذا اذا أطلق
وأما اذا قال حدثني قراءة
عليه فلا خلاف في جوازه
ذلك والله أعلم (وان أجازته
الشيخ من غير قراءة) من
الشيخ عليه ولا منه على
الشيخ (فيقول) الراوى
(أجازني أو أخبرني إجازة)
وفهم منه جواز الرواية
بالاجازة وهو الصحيح
والله أعلم

(وأما القياس)

فهو الرابع من الادلة
الشرعية وهو في اللغة بمعنى
التقدير نحو قيس الثوب
وبمعنى التشبيه نحو قولهم
يقاس المرء بالمرء وأما في
الاصطلاح (فهو رد الفرع
الى الأصل

بعلة تجمعهما في الحكم) ومعنى رد الفرع الى الاصل جعلهما راجعا اليه ومساويا له في الحكم كقياس الارز على البر في البر بالعلة الجامعة بينهما وهي الاقيتات والادخار للقوت عند المالكية وكونه مطعوما عند الشافعية (وهو) أي القياس (ينقسم الى ثلاثة أقسام الى قياس على قياس دلالة وقياس (٥٢) شبه قياس العلة) وهو القسم الأول (ما كانت العلة فيه موجبة للحكم).

أي مقتضية له بمعنى أنه لا يحسن عقلا تخلف الحكم عنها ولو تخلف عنها لم يلزم منه محال كما هو شأن العلة الشرعية وليس المراد الإيجاب العقلي بمعنى أنه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها ذلك كقياس تحريم ضرب الوالدين على التأنيف بجماع الإيذاء فإنه لا يحسن في العقل إباحة الضرب مع تحريم التأنيف وقد اختلف في هذا النوع فمنهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب الى أنها غير قياسية وانها من دلالة اللفظ على الحكم (و) القسم الثاني من أقسام القياس (قياس الدلالة) وهو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم أي مقتضية له كما في القسم الأول وهذا النوع غالب أنواع الأقيسة وهو ما يكون الحكم فيه لعلة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها

لعلة جامعة في الحكم • وليعتبر ثلاثة في الرسم
لعلة أضعف أو دلالة • أو شبهة باعتبار أحواله

يعني أن القياس في اللغة يأتي بمعنى التقدير نحو قست الثوب بالنراع أي قدرته بمعنى التشبيه نحو قولهم يقاس المرء بالمرء وأما في الاصطلاح فهو كما قال رحمه الله تعالى رد الفرع وهو المحل الذي أربد اثبات الحكم فيه للأصل وهو المحل المعلوم ثبوت الحكم فيه في حكم معالوم للأصل صحيح شرعي به لعله أي بسببها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك في الحكم نخرج الرد بغير العلة كالنص والاجماع فليس بقياس وقوله جامعة أي دالة على اجتماعهما في الحكم فعني رد الفرع للأصل جعلهما راجعا اليه ومساويا له في الحكم • أمثال القياس قولك النبيذ حرام كالخمر للأسكار فالنبيذ فرع والخمر أصل وحكم الأصل التحريم والعلة الجامعة بينهما هي الاسكار وثبوت التحريم في النبيذ الذي هو الفرع ثمرة القياس والمقصود منه وليست من أركانه • ومثاله أيضا قولك الارز بوى كالبر فالارز فرع والبر أصل وحكم الأصل ثبوت الربا فيه والعلة الجامعة بينهما هي وجود الطعم فيه الذي هو علة ثبوت الربا في البر وقوله رحمه الله تعالى • وليعتبر ثلاثة في الرسم • والمراد ان القياس ينقسم الى ثلاثة أقسام قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه وقد ذكرها بقوله لعلة أضعف أي القياس أو دلالة أو شبهة أي فتقول قياس علة وقياس دلالة وقياس شبه فأو بمعنى الواو وقوله ثم اعتبر أحواله تكملة • ثم أراد أن يفصل الثلاثة الاقسام على الترتيب فقال رحمه الله تعالى

(أولها ما كان فيه العلة • موجبة للحكم مستقلة
فضرره للوالدين ممتنع • كقول أف وهو لا يذامنع)

يعني أن أول أقسام القياس الثلاثة هو القياس الذي كانت فيه العلة موجبة للحكم أي مقتضية له بمعنى أنه لا يحسن تخلف الحكم عنها عقلا في الفرع فلا تخلف عنها لم يلزم منه محال كما هو شأن العلة الشرعية وليس المراد الإيجاب العقلي بمعنى أنه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس ضرب الوالدين أو أحدهما على التأنيف بجماع الإيذاء فإنه لا يحسن في العقل إباحة الضرب مع تحريم التأنيف كما قال • فضرره للوالدين ممتنع • كقول أف الخ أي لها أو لأحدهما وهو أي لفظ أف لا يذامنع أي منع لعلة هي الإيذاء فإنه علة تحريم التأنيف لهما أو لأحدهما وهو موجود في الضرب على أم وجه وأبلغه فقبح في نظر العقل جواز مع أنه أم وأبلغ من التأنيف في الإيذاء الذي هو علة تحريمه وقد اختلف في هذا القسم فمنهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب الى أنها غير قياسية وانها من دلالة اللفظ على الحكم • ثم ذكر القسم الثاني بقوله

(والثاني ما لم يوجب التعليل • حكاه لكنه ليس
فيستدل بالنظير المعتبر • شرعا على نظيره فيعتبر
كقولنا مال الصبي تلزم • ز كانه كبالغ أي النمو)

يعني ان القسم الثاني من أقسام القياس قياس الدلالة وهو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر وهو أن

تكون

في الفرع ويجوز أن يتخلف هذا النوع أضعف من الأول فإن العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهورا لا يحسن منه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجماع أنه مال نام ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قال أبو حنيفة (و) القسم الثالث من أقسام القياس (قياس الشبه) وهو الفرع المتردد بين

أصلين (فيلحق بأكثرهما شهما) كالعبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث أنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف ويضمن أجزاءه بما تنقص من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر وهذا النوع أضعف من الذي قبله ولذلك اختلف في قوله (ولا يصار إليه مع إمكان ما قبله) والله أعلم * وأركان القياس أربعة الفرع والاصل والعلة وحكم الاصل المقيس عليه ولكل واحد منها شروط (ومن شرط الفرع أن يكون مناسبا للاصل) في الامر الذي يجمع به بينهما للحكم اما بان تكون علة الفرع مماثلة لعلة الاصل في (٥٣) عينا كقياس النبيذ على الخمر

لعلة الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجنابة وقد يقال انه يستغنى عن هذا الشرط لقوله في حد القياس رد الفرع الى الاصل لعلة يجمعهما في الحكم (ومن شرط الاصل أن يكون) حكمه (ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين) بان يتفقا على علة حكمه ليكون القياس حجة على الخصم فان كان حكم الاصل متفقا عليه بينهما ولكن لعلتين مختلفتين لم يصح القياس فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الاصل بدليل يقول به القياس ٧ (ومن شرط العلة أن تطرد في معلولاتها) بحيث كل وجدت الاوصاف المعبر بها عنها في صورة وجد الحكم (فلا تنتقض لفظا) بان تصدق الاوصاف المعبر بها عنها في صورة لا يوجد الحكم معها (ولا

تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم أي مقتضية له كما في القسم الاول وهذا مراد قوله * والثاني ما لم يوجب التعليل * الخ أي والثاني من أقسام القياس هو الذي لم يكن التعليل بمعنى العلة فيه موجبا للحكم لكنه دال عليه كما علمت اذا عرفت ذلك فيستدل بالنظير المعبر شرعا على نظيره أي فيستدل بالنظير على ثبوت الحكم في نظيره المتشركين في الأوصاف فقوله المعبر فيعتبر نكاملة وهذا النوع غالب أنواع الاقيسة وهو ما يكون الحكم فيه لعلة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها في الفرع ويجوز أن يتخلف وهذا النوع أضعف من الاول فان العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهورا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع أنه دفع حاجة الفقير بجزء من مال نام كما قال الناظم رحمه الله تعالى كقولنا مال الصبي تلزم زكاته كماله أي للنمو فالجامع كونه مالا ناميا كما علمت وهذا هو علة الحكم ويمكن تخلفه عنها في مال الصبي فيقال من غير استقبح لا يجب الزكاة فيه كما قاله أبو حنيفة بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ لا يجب على الصبي * ثم ذكر القسم الثالث بقوله

والثالث الفرع الذي ترددا * ما بين أصلين اعتبارا وجدا

فيلحق بأى ذين أكثر * من غيره في وصفه الذي يرى

فيلحق الرقيق في الاتلاف * بالمال لا بالحر في الاوصاف

يعني أن القسم الثالث من أقسام القياس قياس الشبه وهو الفرع المتردد بين أصلين فيلحق بأكثرهما شهما كما قال * والثالث الفرع الذي ترددا * ما بين أصلين فإزائدة واعتبارا وجدانا كقوله العبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث أنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجزاءه بما تنقص من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر وهذا مراد قول الناظم * فيلحق بأى ذين أكثر * بالف الاطلاق أي فيلحق بأكثر هذين الأصلين شهما من غيره في وصفه الذي يرى الخ ثم إن أركان القياس أربعة الاصل وهو المقيس عليه والفرع وهو المقيس وعلة الحكم وحكم الاصل المقيس عليه ولكل واحد منها شروط وقد ترجم لها بفصل وهو

(فصل) أي في شروط أركان القياس * قال الناظم رحمه الله تعالى

والشرط في القياس كون الفرع * مناسبا لأصله في الجمع

بأن يكون جامع الامرين * مناسبا للحكم دون ميين

وكون ذلك الاصل ثابتا بما * يوافق الخصمين في رأييهما

معنى) بان يوجد المعنى المعلن به في صورة ولا يوجد الحكم فتنقضت العلة لفظا أو معنى فسد القياس * مثال الاول أن يقال في القتل بمنقل أنه قتل عمدا لو أن فيجب به القصاص كالقتل بالحد فينتقض ذلك بقتل الواالد فإنه لا يجب به القصاص مع أنه قتل عمدا عدوان * ومثال الثاني أن يقال يجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة الفقير في الجواهر والمرجع في الانتقاض لفظا ومعنى الى وجود العلة بدون الحكم وانما غير بينهما لان العلة في الاول لما كانت مركبة من أوصاف متعددة فنظر فيها الى جانب اللفظ الاول ولما كانت في الثاني أصرا واحدا فنظر فيها الى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح والله أعلم

﴿ وشرط كل علة أن تطرد ﴾ في كل معلولاتها التي ترد
لم ينتقض لفظا ولا معنى فلا ﴾ قياس في ذات انتقاض مسجلا
والحكم من شروطه أن يتبعه ﴾ علة قيا واثباتا معا
فهى التي له حقيقا تجلب ﴾ وهو الذي لها كذلك يجلب ﴿

يعنى أن الشرط الأول من شروط القياس أن يكون الفرع مناسبا للأصل في الأمر الذي يجمع به بينهما
للحكم فلا تفاوت بينه وبين الأصل وهذا معنى قوله ﴾ والشرط في القياس كون الفرع ﴾ من حيث كونه
فرعا وهو المحل المشبه بالأصل مناسبا لأصله وهو المحل المشبه به في الجمع أى فيما يجمع به بينهما لأجل اثبات
حكم الأصل في الفرع أما بأن تكون علة الفرع مماثلة لعلة الأصل في عينها كقياس التبيذ على الخمر لعلة
الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الأطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية
وصور الجمع بقوله بأن يكون جامع الأمرين أى الجامع بين الفرع والأصل في الحكم مناسبا للحكم وقد
يقال أنه يستغنى عن هذا الشرط بقوله في حد القياس رد الفرع إلى الأصل لعلة تجمعهما في الحكم
وقوله وكون ذلك الأصل ثابتا بما ﴾ يوافق الخصمين في رأيهما

يعنى أن الشرط الثانى من شروط القياس هو أن يكون حكم الأصل وهو المحل المشبه به من حيث كونه
أصلا ثابتا له بدليل نص أو إجماع متفق عليه نبونا ودلالة بين الخصمين المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم
للفرع بأن يتفقا على علة حكمه ليكون القياس حجة على الخصم المنكر لذلك الحكم في الفرع وقوله
دون مين أى دون كذب تكلمة وقوله ﴾ وشرط كل علة أن تطرد ﴾ الخ يعنى أن الشرط الثالث من شروط
القياس أن تكون العلة مطردة في كل معلولاتها وقوله التي ترد تكلمة فلا تنتقض لفظا بأن تصدق
الأوصاف المعبر بها عنها في صورة لا يوجد الحكم معها ولا معنى بأن يوجد المعنى المعلن به في صورة ولا يوجد
الحكم فتنقض العلة لفظا أو معنى فلا يصح القياس وهذا معنى قوله فلا قياس في ذات انتقاض أى فلا
يصح القياس في انتقاض العلة لفظا أو معنى كما علمت وقوله مسجلا أى مقضيا محكوما تكلمة ﴾ مثال الأول
وهو انتقاض العلة لفظا القتل بالقتل يوجب القصاص كالقتل بالمحدد والجامع بينهما القتل العمد
العدوان فينتقض ذلك بقتل الولد فإنه لا يجب به قصاص مع أنه قتل عمد عدوان ﴾ ومثال الثانى أن
يقال يجب الزكاة في المواشى لدفع حاجة فقير فيقال ينتقض ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة
الفقير في الجواهر ومثاله أيضا من لم يبيت الصيام من الليل يبرى أول صومه عن النية فلا يصح كبرى أول
صلاته منها فيجعل كبرى أول الصوم عن النية علة لبطالته فينتقض بصوم التطوع فإنه يصح بدون التبييت
فقد وجدت العلة وهى كبرى العرى بدون الحكم وهو عدم الصحة في النفل والمرجع في الانتقاض لفظا ومعنى
إلى وجود العلة بدون الحكم وإنما غير بينهما لأن العلة في الأول لما كانت مركبة من أوصاف متعددة نظر
فيها إلى جانب اللفظ الأول ولما كانت في الثانى أصرا واحدا فنظر فيها إلى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح والله أعلم
وقوله ﴾ والحكم من شروطه أن يتبعه علة قيا واثباتا يعنى أن الشرط الرابع من شروط القياس أن الحكم
من شروطه أن يكون تابعا للعلة في النفي والاثبات أى في الوجود والعدم فإن وجدت العلة وجد الحكم
وإن انتفت انتفى وهذا إن كان الحكم معللا بعلة واحدة كتعريم الخمر فإنه معلل بالاسكار فتنفى وجد
الاسكار وجد الحكم ومتى انتفى انتفى وأما إذا كان الحكم معللا بعلة فإنه لا يلزم من انتفاء علة معينة منها
انتفاء الحكم كالقتل فإنه يجب بسبب الردة والزنا بعد الاحسان وقتل النفس المصومة المأثمة وترك الصلاة
وغير ذلك وقوله معان تكلمة وقوله فهى التي الخ أى فالعلة هى التي له أى للحكم وقوله حجة فأنكلمة وقوله
تجلب بكسر اللام ﴾ وحاصل المراد أن العلة هى الجالبة للحكم أى الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه كدفع

(ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة) أى تابعا لها (في النفي والاثبات أى في الوجود والعدم فإن وجدت العلة وجد الحكم) وإن انتفت انتفى وهذا إن كان الحكم معللا بعلة واحدة كتعريم الخمر فإنه معلل بالاسكار فتنفى وجد الاسكار وجد الحكم ومتى انتفى انتفى وأما إذا كان الحكم معللا بعلة فإنه لا يلزم من انتفاء تلك العلة انتفاء الحكم كالقتل فإنه يجب بسبب الردة والزنا بعد الاحسان وقتل النفس المصومة المأثمة وترك الصلاة وغير ذلك والله أعلم (والعلة هى الجالبة للحكم) أى الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه كدفع حاجة الفقير فإنه وصف مناسب لا يجب الزكاة والحكم هو المطلوب للعلة أى هو الأمر الذى يصح ترتيبه على العلة ﴾ ولما فرغ من ذكر الدلائل الشرعية المتفق عليها شرع يذكر الدلائل المختلف فيها أن يقال إن الأصل في الأشياء الحرمة أو الإباحة

فقال (وأما الحظر) أي

الحرمة (والإباحة فمن الناس من يقول ان الأشياء) بعد البعثة (على الحظر) أي مستمرة على الحرمة لأنها الأصل فيها (الاما إباحته الشريعة) والاستثناء منقطع فان ما أباحته الشريعة الأصل أيضا الحرمة فيه عنده (فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على الإباحة ينسك بالأصل) وهو الحظر (ومن الناس من يقول بضده) أي بضد هذا القول (وهو أن الأصل في الأشياء) بعد البعثة (أنها على الإباحة الا ما حظره الشرع) أي حرمه والصحيح التفصيل وهو أن أصل المضارع التحريم والمنافع الحل قال الله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا ذكره في معرض الامتنان ولايمان الإيجاز وقال عليه السلام فيها رواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار أي في ديننا أي لا يجوز ذلك وهذا حكم الأشياء بعد البعثة * وأما قبل البعثة فليس هناك حكم شرعي يتعلق بشئ لا تنفاه الرسول المبين للأحكام ومن الأدلة المختلف فيها الاستصحاب ولما كان الاستصحاب له معنيان أحدهما متفق على قبوله أشار إليه بقوله

حاجة الفقير فالوصف مناسب لا يجاب الزكاة والحكم هو الجواب للعلة أي هو الأمر الذي يصح ترتيبه على العلة كما قال وهو الذي لما كذاك يجلب بفتح اللام * ولما فرغ من ذكر الدلائل الشرعية المتفق عليها فرع يذ كر الدلائل المختلف فيها فنها أن يقال ان الأصل في الأشياء الحرمة أو الإباحة فقال رحمه الله تعالى

(فصل) أي في الحظر والإباحة

(لاحكم قبل بعثة الرسول * بل بعدها بمقتضى الدليل والأصل في الأشياء قبل الشرع * تحريمها لا بعد حكم شرعي بل ما أحل الشرع حللناه * وما نهانا عنه حرمانه وحيث لم نجد دليل حل * شرعا تمسكنا بحكم الأصل مستصحين الأصل لاسواء * وقال قوم ضدا ما قلناه أي أصلها التحليل الا ما ورد * تحريمها في شرعنا فلا يرد)

يعني أنه لاحكم أصليا أو فرعيا يتعلق بشئ قبل بعثة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أي تبليغه الخلق الشريعة فأهل الفترة لا يعذبون كما هو المنقول عن الأشاعر ترجع غيرهم * ولهذا قال امام الحرمين انا لا نتعبد أصلا وفرعا إلا بعد البعثة وان اعتمد النورى خلاف ذلك تبعنا للحليمى وغيره فانه خلاف ما عليه الأشاعرة من أهل الكلام والأصول والشافعية من الفقهاء وقوله بل بعدها أي بل الحكم بعد بعثة الرسول بمقتضى أي بموجب الدليل وهو قوله تعالى وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا أي ولا مثيين بل الأمر موقوف الى ورود الشرع والعقل لا يدرك الحكم من غير افتقار الى الشرع خلافا للعتزلة ثم ان العلماء اختلفوا في الحظر والإباحة أيهما الأصل فمنهم من قال ان الأشياء بعد البعثة موصوفة بالحظر كما كانت قبلها فهي قبل البعثة قيل محظورة أي محرمة ثابت الحرج فيها في حكم الشرع ودليله أن الفعل تصرف في ملك الله بغير اذنه اذ العالم أعيانه ومنافعه ملك له تعالى وقيل مباحة أي مأذون فيها مع عدم الحرج ودليله أن الله تعالى خلق العبد وما يتفجع به فلولم يسح له كان خلقهما عبثا أي خاليا عن الحكمة وقيل الوقف وجه تعارض دليلهما * والناظم رحمه الله تعالى تكلم على القولين الأولين والى القول بالحرمة قبل البعثة أشار بقوله والأصل في الأشياء الشاملة للأقوال والأفعال وغيرهما قبل الشرع تحريمها وهي بعد البعثة موصوفة بالتحريم الا ما أباحه الشرع بأن دل على إباحته فيكون مباحا كما قال لا بعد حكم شرعي أي لا بعد حكم شرعي بإباحة شئ فان ورد يتبع كما قال * بل ما أحل الشرع حللناه * ومقابل هذا هو قوله * وما نهانا عنه حرمانه * وزاد هذا تسكلمة والأفالكلام في الاستثناء من المحرم كما هو معلوم فان لم يوجد في الشرع ما يدل على إباحة شئ فيتمسك بالأصل وهو الحرمة كما قال وحيث لم نجد دليل حل أي دليلا على الحل شرعا أي في الشرع تمسكنا بحكم الأصل أي وهو الحرمة كما علمت مستصحين الأصل لاسواء أي لاغيره ثم أشار الى القول بالإباحة قبل البعثة بقوله * وقال قوم ضدا قلناه * فيما تقدم من أن الأصل في الأشياء قبل الشرع تحريمها وفسر الضد بقوله أي أصلها التحليل فهي بعد البعثة على التحليل الا ان ورد تحريمها في شرعنا فيتبع ولا يرد والصحيح التفصيل في الأشياء بعد ما واليه أشار الناظم * فقال رحمه الله تعالى

(وقيل ان الأصل فيما ينفع * جوازه وما يضر يمنع)

يعني أن القول الصحيح المختار أن الأصل فيما ينفع وهو الأشياء النافعة الجواز لقوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا ذكره في معرض الامتنان ولايمان الإيجاز وفيما يضر وهو الأشياء الضارة بالتحريم

(ومعنى استصحاب الحال الذى يحتج به) عند عدم الدليل الشرعى كما سيأتى (ان يستصحب الاصل) أى العدم الاصل (عند عدم الدليل الشرعى) اذا لم يجده المجتهد بعد البحث عنه بقدر طاقته كان لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب لاستصحاب الاصل أى العدم الاصل وعلى (٥٦) وجوب صلاة زائدة على الخمس فان الاصل عدمه واما الاستصحاب بالمعنى الثانى

المختلف فيه فهو ثبوت امر فى الزمان الثانى لثبوته فى الاول فهو حجة عند المالكية والشافعية دون الحنفية ولما فرغ من ذكر الادلة شرعية فى بيان الترجيح بينها فقال (وأما الادلة فيقدم الجلى منها على الخفى) وذلك كالظاهر مع المؤول واللفظ فى معناه الحقيقى على معناه المجازى (و) الدليل (الموجب للعلم على) الدليل (الموجب للظن) فيقدم المتواتر على الآحاد الا أن يكون الاول عاما فيخص به كما تقدم فى تخصيص الكتاب بالسنة (ويقدم (النطق) أى النص من كتاب أوسنة (على القياس) الا أن يكون النطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم (و) يقدم (القياس الجلى) كقياس العلة (على) القياس (الخفى) كقياس الشبه (فان وجد فى النطق) أى النص من كتاب أوسنة (ما يفسر الاصل) أى العدم الاصل الذى يعبر عنه باستصحاب الحال كما تقدم فواضح انه يعمل بالنطق

لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيأرواه ابن ماجه وغيره لا ضرر ولا ضرار أى فى ديننا أى لا يجوز ذلك وهذا حكم الاشياء بعد البعثة وأما قبل البعثة فليس هناك حكم شرعى يتعلق بشئ لا تنفاه الرسول المبين للأحكام كما علمت (تمت) لم يذكر الناظم رحمه الله تعالى مسألة شكر المنعم مع أنها قرينة هذه المسألة * ولذا ذكرها تقيما للفائدة اختصارا فنقول شكر المنعم جل وعلا واجب بالشرع لا بالعقل اذ لو لا أمر الله بالشكر على النعم لم يكن الشكر واجبا فهو انما واجب بالشرع لا بالعقل خلافا للعتزلة هذا * ومن الادلة المختلف فيها الاستصحاب ولما كان له معنيان أحدهما متفق على قبوله أشار اليه بقوله (وحدد الاستصحاب أخذ المجتهد * بالأصل عن دليل حكم قد فقد)

يعنى أن معنى استصحاب الحال الذى يحتج به عند عدم الدليل الشرعى كما سيأتى أن يستصحب فى حكم الشئ الاصل عند عدم الدليل الشرعى كما قال أخذ المجتهد بالأصل أى العدم الاصل الذى لم يثبت الشرع عن دليل حكم قد فقد أى عند فقد دليل الحكم الشرعى اذا لم يجده المجتهد بعد البحث عنه بقدر طاقته كأن لم يجد دليلا على صوم رجب فيقول لا يجب باستصحاب الاصل وهو حجة جزما وثانيهما وهو المختلف فيه المشهور المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق هو ثبوت امر فى الزمان الثانى لثبوته فى الزمان الاول لا تنفاه ما يصلح أن يتغير به الحكم بعد البحث التام مثاله ملك شخص عشرين دينارا ناقصة تروج رواج الكاملة فعندنا معاشر الشافعية لازكاة فيها بالاستصحاب وكذا عند المالكية دون الحنفية * ولما فرغ من ذكر الادلة الشرعية شرعية فى بيان الترجيح بينها فقال

(باب ترتيب الادلة)

(وقدموا من الادلة الجلى * على الخفى باعتبار العمل وقدموا منها مفيد العلم * على مفيد الظن أى للحكم الامع الخصوص والعموم * فليؤت بالتخصيص لا التقديم والنطق قدم عن قياسهم تف * وقدموا عليه على الخفى وان يكن فى النطق من كتاب * أوسنة تغيير الاستصحاب فالنطق حجة اذا والا * فكن بالاستصحاب مستدلا)

يعنى ان الادلة يقدم منها عند اجتماعها وتنافى مدلولاتها الجلى منها على الخفى كما قال وقدموا من الادلة الجلى على الخفى باعتبار العمل وذلك كالظاهر والمؤول فيقدم اللفظ فى معناه الحقيقى على معناه المجازى ويقدم منها مفيد العلم على مفيد الظن وذلك كالتواتر والآحاد فيقدم الاول على الثانى الا أن يكون عاما فيخص بالثانى كما تقدم فى تخصيص الكتاب بالسنة وهذا معنى قوله * وقدموا منها مفيد العلم * اليتين ويقدم النطق وهو النص من كتاب أوسنة متواترا أو آحادا على القياس بأنواعه الا أن يكون النطق عاما والقياس خاصا فيخص بالقياس كما تقدم فى مبحث التخصيص وهذا امر اذ قول الناظم * والنطق قدم عن قياسهم تف * ويقدم القياس الجلى كقياس العلة على الخفى كقياس الشبه وكذلك تقديم قياس الاول والمساوى على الآدون فان وجد فى النطق أى النص من كتاب أوسنة

ويترك الاصل وكذا ان وجد اجماع أو قياس (والا) أى وان لم

يوجد شئ من ذلك (فيستصحب الحال) أى العدم الاصل فيعمل به كما تقدم * ولما فرغ من الكلام على الادلة شرعية يتكلم على الاجتهاد فذكر شروط المجتهد

فقال (ومن شرط المفتي) وهو المجتهد (أن يكون عالماً بالفقه أصلاً وفراً خلافاً ومذهباً) مراده بالأصل دلائل الفقه المذكورة في علم أصول الفقه وفي ادخالها في الفقه كما تقتضيه عبارته مسامحة ويحتمل أن يريد بالأصل أمهات المسائل التي هي كالتقواعد ويتفرع عليها غيرها لكن يفوته التنبه على معرفة أصول الفقه إلا أن يدخل ذلك في قوله كمال الآلة ومراده بالفرع المسائل المدونة في كتب الفقه ومراده بالخلاف المسائل المختلف فيها بين العلماء وبالمذهب (٥٧) ما يستقر عليه رأيه هذا أن حل على المجتهد

المطلق وإن حل على المجتهد المقيد بفراده بالمذهب ما يستقر عليه رأي إمامه وفائدة معرفة الخلاف ليذهب إلى قول منه ولا يخرج منه بأحداث قول آخر لأن فيه خرقاً لاجتماع من قبله حيث لم يذهبوا إلى ذلك القول (و) من شرط المفتي أيضاً (أن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد) ويحتمل أن يريد بكمال الأدلة صحة الذهن وجودة الفهم بعده فيكون ما بعده شرطاً آخر ويحتمل أن يريد بكمال الأدلة ما ذكره بعده فيكون تفسيراً لداعى قوله (عارفاً بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام) من النحو والفقه ومعرفة الرجال الراويين للحديث ليأخذ برواية المقبول منهم دون المجهول وإذا أخذ الأحاديث من الكتب التي التزم مصنفوها بخروج الصحيح كالوطأ والبخاري ومسلم لم يحتاج إلى معرفة الرجال

ما يغير الأصل أي العدم الأصلي الذي يعبر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح أنه يعمل بالنطق بأن يعقد مادل عليه ويترك الأصل وكذا أن وجد اجاع أو قياس فانه يعمل به ويعتقد وهذا مراد قوله وإن يكن أي بوجوده في النطق من كتاب أوسنة تغيير الاستصحاب أي للأصل المستصحب وهو العدم الأصلي كما تقدم فالنطق حجة إذا بالتسوين أي حيثنذ وقوله والأي وان لم يوجد في النطق ذلك أي ما يغير الأصل فيستصحب الحال أي العدم الأصلي فيعمل به كما قال فكن بالاستصحاب مستدلاً أي محتجاً به والله أعلم * ولما فرغ من الكلام على الأدلة شرع يتكلم على من اجتمع فيه شروط الاجتهاد وغيره فقال رحمه الله تعالى

(باب) أي (في المفتي والمستفتي والقليد)

(والشرط في المفتي اجتهاد وهو أن * يعرف من أي الكتاب والسنن والفقه في فروعه الشوارد * وكل ماله من القواعد * مع ماله من المذاهب التي * تقررت ومن خلاف مثبت * والنحو والأصول مع علم الأدب * واللغة التي أنت من العرب * فدرا به يستنبط المسائل * بنفسه لمن يكون سائلاً * مع علمه التفسير في الآيات * وفي الحديث حالة الرواة * وموضع الاجماع والخلاف * فلم هذا التدر فيه كان)

يعني من شروط المفتي اجتهاده والمراد بالمفتي هنا المجتهد المطلق وهو أن يكون عالماً بالكتاب والسنة لانهم متعلقوا بالأحكام وذلك بأن يعلم آيات الأحكام وأحاديثها أي واقعها وأن يحفظها لانها مستنبطة منه وعالم بالفقه لا بمعناه السابق أول الكتاب لفساده هنا بل بمعنى المسائل أصلاً وفراً ومذهباً وخلافاً أي مسائل الفقه وقواعده وفروعه وبما فيها من الخلاف والمذاهب المستقرة وقائمة معرفة الخلاف ليذهب إلى قول منه ولا يخالفه بأحد من قول آخر لأن فيه خرقاً لاجتماع من قبله حيث لم يذهبوا إلى ذلك القول وهذا مراد قوله والشرط في المفتي اجتهاد الثلاثة الآيات وفي قوله في فروعه الشوارد استعارة مكنية حيث شبه الفروع التي هي مسائل الفقه المدونة في كتبه الصعبة بالظباء الشوارد بجامع الفور في كل تشبيه مضمراً في النفس وطوى لفظ التشبيه به ورمزه بشئ من لوازمه على طريق الاستعارة بالكناية والشوارد تخيل أماً باقى على معناه الحقيقي أو مستعاراً للمسائل المذكورة وأن يكون كامل الأدلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام من أصول الفقه لينقوي على معرفة الأدلة وكيفية الاستنباط وعلم الأدب الشامل لاثني عشر علماً منها الحواريات وتصريفها واللغة أي العلم بلغة العرب فيكون عارفاً بمركباتها ومفرداتها لانه قاعدة الاجتهاد ولأن شرعاً عربى ولا تتم معرفته إلا بمعرفة كلام العرب فان دلالة لكلام متوفرة على النحو ومعرفة الالفاظ متوفرة على اللغة

(وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها)

(٨ - لطائف الاشارات)

ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه والراصد من ذلك معرفة ما يتعلق به تلك الآيات وفقه تلك الأخبار دون معرفة القصص ولا يشترط أن يكون حافظاً للقرآن والآيات الأحكامية ولا خطيباً بالأحاديث والآراء الواردة في الأحكام قال الشافعي رضي الله عنه لا يجمع بين كل ما عند أحد فالمراد أن يكون عالمياً به (ثم من الأحاديث الواردة في الأحكام المشهورة من أهل العلم وعالمياً بفتحها ولا يشترط أن يعرف الأحاديث

الغريبة ولا تفسير غريب الحديث وان كان معرفة ذلك تزيد تمكيننا (ومن شرط المستفتى أن يكون من أهل التقليد) أي ليس من أهل الاجتهاد لسكونه لم يجتمع فيه شروطه فيقلد المفتي أي المجتهد في الفتوى وأشار بذلك إلى مسألتين أحدهما أنه لا يجوز تقليد كل أحد بل انما يقلد المجتهد إن وجد والثاني (٥٨) أنه انما يقلد في الفتوى ولا يقلد في الافعال فلورأي الجاهل

ومن هذه الجهة يعرف العموم والخصوص والحقيقة والمجاز والاطلاق والتقييد وغيرها ومنها البلاغة من معان وبيان فيكون عارفا بها لان الكتاب والسنة في غاية من البلاغة فلا بد من معرفتها لئلا يمكن من الاستنباط وهذا مراد قوله والنحو والاصول البيت وقوله قدرابه يستنبط المسائل بالاطلاق أي يأخذها من أدلتها بنفسه فيفتي بها المستفتي المراد من قوله لمن يكون سائلا أي لسائله فالمفتي يبر في معرفة هذه الامور توسط درجته فلا يكفي في ذلك الاقل ولا يشترط بلوغ الغاية في ذلك بل يكون بحيث يميز العبارة الصحيحة عن الفاسدة والراجحة عن المرجوحة ولا بد للمجتهد أيضا من معرفة تفسير الآيات الواردة في الاحكام والاعبار الواردة فيها لانه لا يمكنه الاستنباط الا بمعرفة هذين الامرين التي ذكرها بقوله وفي الحديث حالة الرواة أي بجمع علمه ومعرفة في الحديث حالة الرواة كما علم مما مر من قوله الكتاب والسنة وكررهنا بقوله مع علمه التفسير الخ لاجل معرفة حالة الرواة في القبول والرد ليعتمد المقبول ويطرح المردود ولا بد له أيضا من معرفة النسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة لئلا يحكم بالمنسوخ المتروك اذ غير الخبير بهما قد يعكس ومعرفة أسباب النزول في آيات الاحكام ليعلم الباعث على الحكم والعلم به يرشد الى فهم المراد ومعرفة شرط المتواتر والآحاد ليقدم الاول عند التعارض ومعرفة الاحاديث الصحيحة من الضعيفة ليحتج بالصحيح ويطرح الضعيف وغير ذلك وقوله وموضع الاجماع أي وعلمه بمواقع الاجماع كي لا يخرج نفيه حرام وأما قوله والخلاف فانه أتى به للتحقيق والافتقار عند قوله ومن خلاف مثبت ولا بد في المجتهد أيضا من كونه بالغافلا ولا تشترط الذكورة والحرية وكذا العدالة في الاصح كما مر في الاجماع وقوله فعلم هذا التدرج المتقدم فيه كافي أي في المجتهد المطلق والله أعلم * ثم بين المستفتى بقوله

﴿ ومن شروط السائل المستفتى * أن لا يكون عالما كالمفتي ﴾

فحيث كان مثله مجتهدا * فلا يجوز كونه مقلدا ﴿

يعني أن من شروط المستفتى أن يكون من أهل التقليد بان لا يكون عالما مجتهدا مطلقا كالمفتي فيقلد المفتي في الفتيا قال الله تعالى - فاستأخوا أهل الذكر ان كستم لاتعلمون - فان كان مجتهدا فلا يجوز له الاستفتاء ولا التقليد بعد الاجتهاد فليس للعالم المجتهد أن يقلد لئلا يمكنه من الاجتهاد كما أشار اليه بقوله فحيث كان مثله البيت والله أعلم

﴿ فرع ﴾

﴿ تقليدنا قبول قول القائل * من غير ذكر حجة للسائل ﴾

وقيل بل قبولنا مقالته * مع جهلنا من أين ذاك قاله

ففي قبول قول طه المصطفى * بالحكم تقليد له بلا خفا

وقيل لا لأن ما قد قاله * جبهه بالوحى قد أتى له ﴿

يعني أن حد التقليد قول قول القائل بلا حجة يذكرها ذلك القائل للمقلد السائل ومنهم من قال في حد

العالم يفعل فعلا لم يجز له تقليده فيه حتى يسأله لذل لعله فعلا لا مرأى يظهر للمقلد وعلم منه أن من كان من أهل الاجتهاد لم يجز له أن يقلد غيره كما نبه عليه بقوله (وليس للعالم) أي المجتهد (أن يقلد) غيره لئلا يمكنه من الاجتهاد هذا هو الصحيح وقيل يجوز (والتقليد قبول قول القائل بلا حجة) يذكرها (فعلى هذا قبول قول النبي ﷺ) فيما يذكره من الاحكام (يسمى تقليدا) لانه يجب الاخذ بقوله فيما يذكره من الاحكام وان لم يذكر دليل ذلك الحكم لانه قد قام الدليل على قبول قوله أعني المجزأة الدالة على رسالته (ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أي لا تعلم مأخذ ذلك القول عن قائله (فان قلنا ان النبي ﷺ كان يقول بالقياس) أي يجتهد ولا يقتصر على الوحى (فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا) لاحتمال أن يكون قاله عن اجتهاد وان قلنا انه لا يجتهد وانما

التقليد

يقول عن وحى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى فلا يسمى قبول قوله تقليدا لاسناده

الى الوحى وهذه المسئلة فيها خلاف أعني مسألة اجتهاده ﷺ والصحيح جواز الاجتهاد للنبي ﷺ ووقوعه منه وهو الذي رجحه ابن الحاجب وغيره وقيل لا يجوز وقيل يجوز في الآراء والحروب والصواب أن اجتهاده ﷺ لا ينحطى * ولما ذكر أن الاجتهاد يجب على من اجتهدت

فيها واحد وفاقا فان أخطأ
فيها المجتهد لعدم وقوعه
عليه لم يأتهم على الاصح
(ولا يجوز) أن يقال (كل
مجتهد في الاصول الكلامية)
أي العقائد الدينية (مصيب
لان ذلك يؤدي الى تسويب
أهل الضلالة) من
النصارى القائلين بالتثليث
(والمجوس) القائلين
(بالاصليين) للعالم النور
والظلمة (والكفار) في
تفهم التوحيد وبعثة
الرسول والمعاد في الآخرة
وهو من عطف العام على
الخاص وكذلك قوله
(والملاحدين) ان أريد
بالاحاد معناه اللعوى وهو
مطلق الميل عن الحق وان
أريد بالملاحد اصطلاحا
وهو من يدعي أنه من أهل

(فصل الاجتهاد) أى المراد عند الاطلاق وهو الاجتهاد فى الفروع

ولينقسم الى صواب وخطأ * وقيل في الفروع يمنع الخطأ
وفي أصول الدين ذا الوجه امتنع * اذ فيه تصويب لأرباب البدع
من النصارى حيث كفراثلثوا * والزاعمين أنهم لم يبعثوا
أولايرون ربهم بالعين * كذا المجوس في ادعاء الاصلين
ومن أصاب في الفروع يعطى * أجرين واجعل نصفه من أخطا
لما رواه عن النبي الهادي * في ذلك من تقسيم الاجتهاد
وتم نظم هذه المقدمه * أبياتها في العدد [در] بحكمه
في عام [طا] ثم [ظا] ثم [قا] * ثاني ربيع شهر وضع المصطفى

٧٠٤

ملة الاسلام ويدر عنه ما ينافيه كالمثلة ونحوهم في فهم صفات الله تعالى كالكلام وخلق الله لافعال العباد وكونه مرييا في الآخرة وغير ذلك فليس من عطف العام على الخاص (ودليل من قال ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا قوله عليه السلام من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد) رواه الشيخان ولفظ البخاري اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد ذكره في كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله الا أنه قال فاجتهد ثم أصاب الى آخره ذكره في كتاب القضاء (ووجه الدليل) من الحديث (أن النبي صلى الله عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى) فان قيل قوله في الحديث من اجتهد أعم من أن يكون كامل الآلة في اجتهاده أولا والمصنف خصه بكونه كامل الآلة فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة فيما اجتهد فليس من أهل الاجتهاد وفرضه التقليد فهو متعد باجتهاده فيكون آثما غير مأجور والله أعلم ووقع الحديث المذكور في رواية عند الحاكم بلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله أجر واحد فان أصاب فله عشرة أجور وقال صحيح الاسناد وهذا كما يسهره الله سبحانه وتعالى في جمعه في شرح

يعني أن تعريف الاجتهاد لغة بذل الوسع كما فيا فيه كافة واصطلاحاً بذل الفقيه المجتهد مجهوده أي طاقته ووسعه في نيل أي بلوغ الغرض المقصود من العلم لتحصيله بأن يبذل تمام طاقته في النظر في الأدلة الشرعية ليحصل الظن بالحكم الشرعي فالمجتهدان كان كامل الأدلة في الاجتهاد الذي تقدم ذكره بأن استكمل ما يتوقف عليه فهو المجتهد المطلق ودونه مجتهد المذهب وهو المتمكن من معرفة قواعد امامه فيخرج الدليل منصوصاً دائماً على امامه فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه فيها نصاً اجتهد فيها على مذهبه وخرجها على أصوله * ودونه مجتهد الفتوى وهو المجتهد المتبحر في مذهب امامه المتمكن في ترجيح أحد قوليه على الآخر اذا أطلقهما فان اجتهد كل واحد من هؤلاء في الفروع فأصاب فله أجران أجر على اجتهاده وأجر على اصابته وان اجتهد في الفروع وأخطأ فله أجر واحد على اجتهاده كما سيعلم ان شاء الله تعالى من قول الناظم وسيأتي دليل ذلك ولا إثم عليه لخطئه على الصحيح الآن يقصر في اجتهاده فيأثم لتقصيره وفاقاً فلم أن الاجتهاد كما قال الناظم ينقسم الى اجتهاد صواب واجتهاد خطأ ومن علمائنا من قال كل مجتهد في الفروع التي لا قاطع فيها مصيب اجتهاده كما قال * وقيل في الفروع يمنع الخطأ * وأما الفروع التي فيها قاطع من نص أو إجماع فالمصيب فيها واحد وفاقاً فان أخطأ فيها المجتهد لعدم وقوعه عليه لم يأنم على الأصح ولا يجوز أن يقال كل مجتهد في الأصول الكلامية أي العقائد الدينية مصيب لان ذلك يؤدي الى تصويب أهل الضلالة من النصارى القائلين بالتثليث والثنوية من الجوس في قولهم بالاصلين للعالم النور والظلمة والكفار في تفهيم التوحيد وبعثة الرسل والمعاد في الآخرة والملحدين في تفهيم صفات الله تعالى كالكلام وخلقته تعالى أفعال العباد الاختيارية وكونه مرتباً في الآخرة وغير ذلك وهذا مراد الناظم رحمه الله تعالى بقوله * وفي أصول الدين ذا الوجه امتنع * الثلاثة الآيات ودليل من قال وهم الجهو رليس كل مجتهد في الفروع مصيب بل قد وقفا علم مما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد ورواه الشيخان ولفظ البخاري اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهدم أخطأ فله أجر واحد ذكره في كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله الآية قال فاجتهدم أصاب الخ ذكره في كتاب القضاء وهذا مراد قول الناظم رحمه الله تعالى * ومن أصاب في الفروع يعطى * أجرين واجعل نصفه أي أجراً واحداً من أخطأ أي واجعل نصف من أصاب في الاجر لمن أخطأ المار ووا الخ أي لما روى العلماء عن النبي الهادي صلى الله تعالى عليه وسلم من نحو الحديث المار في ذلك أي في جعلهم للمصيب أجرين والخطأ أجراً وقوله من تقسيم الاجتهاد أي الى صواب وخطأ ووجه الدليل من الحديث المار أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوبه أخرى * فان قيل قوله في الحديث من اجتهد أعم من أن يكون كامل الآلة في اجتهاده أو لا وانت خصصته بكونه كامل الآلة فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة فيما اجتهد فليس من أهل الاجتهاد وفرضه التقليد فهو معتد باجتهاده فيكون أئماً غير مأجور وقوله * وتم نظم هذه المقدمة * التي هي الورقات في فن الأصول وقوله * آياتها في العدد [در] محكمه * يعني أن عدد آياتها در يعني مائتان وأربعة لكن بدون الخطبة فان الخطبة عدد آياتها سبعة وغيرها مائتان وأربعة فيها تكون أحد عشر ومائتي بيت ففي كلام الناظم قصور من جهات منها أنه من أين يعلم ان آيات الخطبة ليست محسوبة ومنها أنه يظن القارئ أن محكمة محسوبة مع در كما يؤخذ من كتب البديعيات فأهل الادب يحسبون مع در محكمة في مثل هذا التركيب فانظر كتبه مثل شرح بديعية النابلسي والبكره جي وغيرهما ترماد كرت ومنها أنه قد حسب البيتين الأخيرين وهما مثل الخطبة في كونهما ليسا من الفن ولعله هذا الذي حضره فان الانسان وقت الشعر أو التأليف يمتنى أن يأتي بأسبك الالفاظ وأنظم

الورقات جعل الله ذلك خالصاً لوجه الكريم ونفع به في الحياة وبعد الممات انه سميع قريب مجيب الدعوات ونعوذ بالله من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع ونفس لا تشبع أعوذ بك اللهم من شر هؤلاء الأربع ونسأل الله العظيم بجاء نبیه الكريم أن يصلح فساد قلوبنا ويوفقنا لما يرضيه عنا ويفرلنا ولوالديننا وللمشايخنا ووالديهم ولاخواننا وأصحابنا وأحبابنا وجميع المسلمين آمين

المعاني وأن يكون غاية في الجودة ولكن لا يأتي معه إلا ما قسمه الله تعالى وأبرزته عناية القدرة ولله جل وعلا الكمال الأعلى فقد ينتقد الإنسان كلام نفسه فضلا عن أن ينتقده عليه غيره من أبناء جنسه فلو قال

آياتها منح لعد محكمه

٩٨ ١١٣ ج ٢١١

لكان أولى وأحسن وقوله لعد أي في عد فاللام بمعنى في الظرفية فهو مثل قوله في العدلان التنوين نائب عن أل كما لا يخفى أو أن لعد بمعنى لعد أي منح محكمة فهو من اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل هذا وقوله في عام طام ظا ثم فا أي تم نظم هذه المقدمة في عام تسعة وثمانين وتسعمائة إذا طاء من حروف أبجد تحسب عند الأدباء بتسعة والطاء تحسب بتسعمائة والفاء ثمانين فالجمله ما ذكر هذا على احتمال إرادة المسمى كما هو الظاهر وأما على احتمال إرادة الاسم فيكون تمام النظم عام اثنين وتسعين وتسعمائة والصحيح بحسب قواعد الأدباء الأول ثم وجدته منصوفا عليه في كتاب فهرست الكتبخانة الخديوية وقال أنه فرغ من نظمها في ربيع الأول سنة ٩٨٩ وهذا مكتوب على ظهر نسخة بخط الشيخ عبد الرحيم بن علي بن حسين الخوانساري تمت كتابة يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٠٢٥ هـ قلت وقد قابلت بحمد الله تعالى المتن على النسخة المذكورة وقوله ثاني ربيع أي في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول وهو الشهر الذي وضع فيه المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وزاده فضلا وشرفا لديه ثم أن في كلام الناظم عيبا عند الأدباء لأن عندهم يشترط في التاريخ أن يستقل بالمعنى إذا جرد عن غيره كما يشترط غير ذلك مما ذكرته في شرح بديعيتي وهنا قول الناظم في عام طام الخ ليس له معنى فضلا عن أن يستقل بالمعنى الآن يقال إن مراده الإشارة إلى التاريخ بالحروف والله أعلم فلو قال بدله

في عام خير زاد عزاء بوقا * ثاني ربيع شهر وضع المصطفى

٩٨٩ ٨٩ ٧٨ ١٢ ٨١٠

لكان أظهر وأحسن كما قلت عادة آيات قصيدتي المسماة بالجواهر الوضيه في الاخلاق المرضيه ومؤرخا تمام نظمها بعد كلام

وما أتى قارئنا بعد أسطرها * (سعد بهيج جيل) فاحسبن ترا

٢٣٧ ٨٣ ٢٠ ١٣٤

أوزينت بسنا سطر مؤرخة * جواهر قدرت فيها البهاء سرى

١٣١٨

وقلت في عدد أنواع بديعيتي وآياتها بحساب الجمل

وحسن أحد الأنواع عدكها * فوز بين لآيات فلاتهم

١٩٧

٥٣ ١٤٨

فإن جملة حسن أحد واحد ومائتان وجملة الأنواع البديعية كذلك وفوز بين سبعة وتسعون ومائة وعدد آياتها كذلك * ومن لطائف التاريخ أن يقع في سطر واحد كما صرو بعضهم جعل هذا من الشروط كما في سعود المطالع وقلت أيضا في عام تاريخ نظم هذه البديعية وهو خمسة عشر وثلاثمائة وألف ومئدت شطر هذا البيت أرغها * نظمي بديع علا بأجود الالم

وقلت مؤرخا تأليف شيخنا وشيخ مشايخنا المرحوم بكرم المنان * مفتي الشافعية سيدنا السيد أحمد
دحلان * وهو في التصوف * عام أر بعقوثلاثمائة وألف

وما قال اذ قد تم طبع مؤرخ * (بدا الطبع بالتيسير يري بها البدر)

هذا ولو شئت لأتيت مما هو من نظمي أشياء كثيرة سمعت بها الافكار * ولكن في هذا القدر
كفاية وادكار * وان أردت بسط الكلام * فانظر شرح بديعتي في مدحه عليه الصلاة والسلام
(هذا) وقد جاء هذا النظم روضة قد توضع نشرها * وخزانة علم مشتملة على عرائس من نفائس
أصول الفقه عظيم قدرها * وجاء شرحه بحمدته تعالى مصباحا يجلو حسنه * ويظهر به لمتفهميه
طرائق تسهل عليهم خزنه * ليس بطويل مسهب مادا لسهامه * ولا قصير معقد يصعب على
طالبه بلوغ مراده * أسأل الله تعالى أن يثيبه على نظمه * ويسهل بهذا الشرح على طالبه
حصول فهمه * ويثيني على شرحه هذا الثواب الجزيل * فانه أكرم مسئول وهو حسبي ونعم
الوكيل * وحسب لناظم أن يحمد ربه على تمام نظمه الفائق * حيث سهله ودفع عنه العوائق
فلا جرم ختم منظومته بالحمد ثم بالصلاة والسلام * كما بدأ بذلك وان كان في الصلاة والسلام * تترك
أول الخطبة بلفظهما * وجاء قبول ما بينهما * فقال رحمه الله تعالى

(فالحمد لله على اتمامه * ثم صلاة الله مع سلامه

على النبي وآله وصحبه * وخزبه وكل مؤمن به)

يعني أثنى عليه الشاء الجليل على جهة التعظيم لأجل اتمامه هذا النظم الجليل فعلى بمعنى لام
التعليل * كفاي قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم * ثم انه لما حمد الله تعالى أداء لبعض
ما يجب له عز وجل اجالا وكان صلى الله تعالى عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع
النعم الواصلة اليهم التي أعظمها الهداية للإسلام انما هي بركته وعلى يديه صلى الله تعالى عليه وسلم أتبع
ذلك بالصلاة والسلام عليه أداء لبعض ما يجب له عليه الصلاة والسلام وامثالا لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فقال ثم صلاة الله أي رحته سبحانه وتعالى المقرونة
بالتعظيم وعقب الصلاة بالسalam خروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر عند التأخيرين فقال مع
سلامه أي تحيته تعالى اللائقة به صلى الله تعالى عليه وسلم بحسب ما عنده جل وعلا فالتمسود تحية عظيمة
باغت الدرجة القصوى * لتكون أعظم التحيات * لانه صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم المخوقات * ثم
انه لما كان صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلاة والسلام بوصف النبوة كما يستحقها بوصف الرسالة
عبر الناظم بالنبي ولم يعبر بالرسول اشارة الى ما ذكر وموافقة لقوله تعالى - ان الله وملائكته يصلون على
النبي - فقال على النبي يسكون الياء للضرورة وهو نبينا سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله
وآله أي وصلاة الله وسلامه على آله وهم في مقام الدعاء كما هنا كل مؤمن ولو عاصيا لان العاصي أشد
احتياجا من غيره فقوله بعد وكل مؤمن به المراد به كل صالح مؤمن مستقيم وانما قلنا ذلك ليكون في عطفه
على آله فائدة فيكون عطفه على هذا من عطف الخاص على العام وان كان يصح غير هذا وقوله وصحبه
أي وصلاة الله وسلامه على صحبه صلى الله تعالى عليه وسلم وخصهم مع دخولهم في الآل بالمعنى الاعم لزيد
الاهتمام وصحب اسم جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتعريفه
مشهور وانما صلى وسلم على الآل والصحبه بعد النبي لان الصلاة والسلام على غير نبينا وبقية الأنبياء
والملائكة تبعامطلوبان وأما استقلالاً فوقع الخلاف في جوازهما والارجح المنع على وجه الكراهة

كما هو مذهب الجمهور هذا وقد بسطت الكلام على ما يتعلق بما في هذين البيتين في شرحي ارشاد المهتدي . والانوار السنية فانظرهما ان شئت وبالله التوفيق وقوله وحزبه أي جماعته صلى الله تعالى عليه وسلم والحزب الجماعة الذين أمرهم واحد في خير أو شر ومنه - كل حزب بما لديهم فرحون - والظاهر أن المراد به هنا من غلبت ملازمته له صلى الله تعالى عليه وسلم فهو خاص الخاص لانهم أخص من الصحب الذين هم أخص من الآل وقوله وكل مؤمن به المراد به كل صالح مستقيم فهو معطوف على آله من عطف الخاص على العام كما تقدم والله أعلم فهذا ما أبرزته يد القدرة * من غير حول مني ولا قدره * فمعي أن يكون كفاية للطالب * كامل الحسن يسكن اليه قلب الراغب * فقد ينقد الانسان كلام نفسه * فضلا عن ان يفتقده عليه غيره من أبناء جنسه * قال بعض من فاق في قومه * اعلم يا أخي انه لا يكتب انسان في يومه * الا قال في غده لو كان غير هذا لكان أحسن لو زيد هذا لكان يستحسن * ولو قدم هذا لكان أجمل * ولو ترك هذا لكان أفضل وهذا من أعظم العبر * ودليل اسنيلاء النقص على البشر * ولا يقدر ولا يكون * الا ما أراده وقضاء من أمره بين كاف ونون * فنسأل الله أن يرزقنا التوفيق والسداد * ويجعل ماسطرناه ينفي بالمراد * خالصا لوجهه الكريم * ومخلصا للفوز بجنت النعيم * ونستمنحه حسن القبول وبلوغ المأمول * وفلاح المال * وصلاح الحال * والتجاوز عما مضى * ودوام انسجام الرضا * وتأيد الاقبال والعز والقبول * والسير بهذا التأليف مسير الصبا والقبول * ضارعا اليه تعالى أن يحقق لنا السعادة * ويجري علينا من عوائد انعامه على العادة * وأن يحسن البداية والنهاية * ويحفظنا بالعناية والرعاية * وأرجو من كل من اطلع على هذا الشرح * أن يمد خاله بالعفو والصفح * وأن يسبل على ما فيه ذيل الاستار * ويصلح بعد التأمل ان بدا خطأ ولا يبادر بالانكار * وليعلم أي لم أعتمده * وليخرج له وجهها ولا يعتقده * فانما يعد في الاكياس * من صوب خطأ الناس * وأما طلب عوراتهم * والتماس عثراتهم * فليس ذلك في حكم المروءة * ولا يدل على حسن أدب الفتوة * وما أرى السبب في ذلك والعلة * الا ضيق الحوصلة والجلبة * والحسد والغيرة * على ما آتى الله غيره * فتهض بما أولاه مولاه من فضله * وأقام هو على جهله * أولان المؤلف كان معاصره * ومما نسيه ومحاضره * كما قال ابن شرف رحمه الله تعالى

أغرى الناس بامتداح القديم * وبذم الحديث غير القديم

ليس الا لانهم حسدوا الحي * ورقوا على العظام الرميم

قل لمن لم ير المعاصر شيئا * ويرى للأوائل التقديما

ان ذاك القديم كان حديثا * وسبق هذا الحديث قديما

وقال آخر

وليعذرني فالعذر لثلى مأمول * حيث فكري بغير هذا الشأن مشغول * فنستمنحه تعالى أن

يجعل شغلنا كله فيما يرضيه * ويلطف بنا فيما يقدره علينا ويقضيه * ويصلحنا ويصلح ذرارينا

ويحفظنا واياهم عما يؤذينا * وأن يغفر لنا ولهم ولوالدينا * وأحبنا ومشايخنا * وجميع أصحابنا

والمسلمين سيما من له حق علينا * وجميع من أحسن إلينا * وان يجعلنا واياهم من جملة السعداء

الصالحين الانقياء * ويعيذنا واياهم من جهد البلاء * ودرك الشقاء * وسوء القضاء * وشماتة

الاعداء * وأبتهل اليه تعالى أن يحرسنا من كل شين * ولا يكلنا الى أنفسنا طرفة عين * وان

يسترابسه الجليل * ويديم علينا خبره الجزيل * وان يزيينا بشراف الخصال * ويؤهلنا

لكل كمال * بجاء سيدنا محمد الذي لولاه ما كانت الاكوان * وآياته واخوانه من أنبياء الديان
 وآله ومحبيه * ومحبيه وحزبه * صلى الله تعالى وسلم عليه وعليهم مدى الدوام * أفضل صلاة
 وأزكى سلام * وكان الفراغ من هذا يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الاول * الموافق لشهر ويوم
 ولادة نبينا الشفيح المفضل * وتلك موافقة من أعظم المواقفات * يتسابق اليها أولو الرغبات
 وذلك عام ستة وعشرين وثلاثمائة وألف * من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف * صلى الله
 تعالى وسلم عليه * وزاده فضلا وشرقا لديه * وحصل ذلك في وقت لا يتصور فيه محبة قلم لبنان
 ولا يتخيل فيه تصور مسألة في جنان * ولكن لطف الله سبحانه جل * وفضل عز سلطانه كل
 فأسأله تعالى وهو المتفضل بالمنح السنية * الكريم الذي لا يرجى سواه * ان يجعل بناءه ثابتا
 بحسن اليه * حيث البناء الذي فيه حظ النفس واه * وان ينفع به من وجه اليه وجهته وتلقاه *
 بقلب سليم وحسن فيه طويته * كما قال الناظم رحمه رب البرية * في نظم الأجرومية

إذا لفتي حسب اعتقاده رفع * وكل من لم يعتقد لم ينتفع

فكن أيها الناظر من عرف الرجال بالحق * لتحوز الحمد الأسبق * لا من عرف الحق بالرجال
 * فتنه في متاهات الضلال * واعرف الحق تعرف أهله * ولا تأخذ ببادرة من أول وهله * فرحم
 الله امرأ تصفح كتابي هذا بعد أن رآه * وعذرتني وغض طرفه عما فيه ونظر بعين الرضا اليه
 من سويده * اذ عذرتني بادل لنصف من العباد سيما وقد قسم البال * بين شغل عائق وبلبال
 * اذ الفكر مشنت بين استرضاء أصل * وسياسة فرع وأهل * وتأديب أولاد * ومسألة
 أنداد * ومراعاة أحباب * ومداواة آترب * واجراء عوائد * وتحصيل مصالح وعوائد
 ومكابدة مرض * جعل الله الشفاء بالاجر عنه خير عوض * وبجاملة عصر * ومعاناة دهر
 وفي بعض هذا فضلا عن كله عذر ظاهر * ان وقع مني تقصير لدى الناظر * الذي هو بالامور
 خير * خصوصا مع قلة البضاعة * وعدم اتقان هذه الصناعة * فالجد لله الذي يسر هذا القدر
 مع ضيق الصدر * وقلة بضاعتي * وكثرة اضعائي * وما ذاك الا بركة نبينا سيدنا محمد
 ونفحة من ورد نفحاته الاعدق الارغد * صلى الله تعالى وسلم عليه * وعلى آله وكل متم اليه
 وبركة مشايخي الاعلام * عليهم رضا الملك العلام * وبركة الصحابي الجليل * الورع حاوي
 الخلق الجليل * ذي الفضائل الجمة العرر * سيدنا عبد الله بن عمر * رضي الله تعالى عنهما
 وثقنا ببركتهما * فاني ألفت عند ضريحه بوادي فح المسمى بالشهداء والظاهر * الذي فيه على
 للشهور ضريح ذلك البحر الزاخر * لما كنت هناك أستنشق الصحة البدنية * لضعف اعتراني
 فقصدته مرتجيا الله تعالى أن يحصه عني ويشفي مني منه بالكلية * ويعين بالعافية بجاء من
 حططت رحلي في جاء * وهو ذاك الصحابي النبيل عريض الجاء * فانه تعالى لا يخيب
 راجيه المعتمد في أموره عليه * ولا يرد من التجأ وتوسل بأحبابه اليه * ولا شك أنه وآباء
 رضي الله تعالى عنهما من أعظم أحباب الله * وأحباب رسوله الاكرم * صلى الله تعالى عليه
 وسلم وعلى آياته واخوانه من الأنبياء والمرسلين * وعلى آل كل والصحابة والتابعين لهم باحسان
 الى يوم الدين * صلاة وسلاما يحوز بهما اليمن والقبول ونيل المرام * والرضا على الوجه المأمول
 وحسن الختام

﴿ يقول الفقير إليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبائي) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

جدا لمن سهل سبل الوصول الى توضيح الاصول وفتح بمحكم تنزيهه ووضح تأويله أبواب
لطائف اسرارته وأتقن بدائع مكنونات مكوثاته وصلاة وسلاما على واسطة عقد الدين القائل
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين الذي لا ينطق عن هواه سيدنا محمد وآله ومحبيه ومن والاه
﴿ أما بعد ﴾ فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات لنظم
الورقات في الاصول الفقهية نظم العلامة شرف الدين يحيى العمري طي قدست أسرارته وزهت
أنواره حفل الشرح من هذا النظم محل الروح من الحسد وفي الافادة مقام الشجاعة من الأسد
وكيف لا وهو لحضرة الاستاذ الفاضل والملاذ الكامل الاديب اللوذعي والفهامة الامامي الشيخ
عبدالجيد قدس أحد علماء الحرم المكي رحمه الله وأكرم مثواه وهو كتاب كله محاسن وماء
زلالة صاف غير آسن وقد حليت طرره ووشيت غرره بكتاب قرة العين في شرح ورقات امام
الحرمين للعلامة الشيخ أبي عبد الله محمد الرعيني المشهور بالخطاب رحمه الله وأتابه رضاه وقد جمع
الكتاب زبدة هذا العلم بأبهج العبارات وأسمى الاشارات وذلك بالمطبعة المذكورة الحائزة من
المحاسن أعلاها ومن الاتقان والدقة في أعمالها أسماها وأعلاها الثابت

محل ادارتها من الرحاب الأزهرية بسرايها العامر الموسوم

برقم ١٢ بشارع التبليطه من مصر المحمية وقد

بدر بدر التمام وفاح مسك الختام أواخر

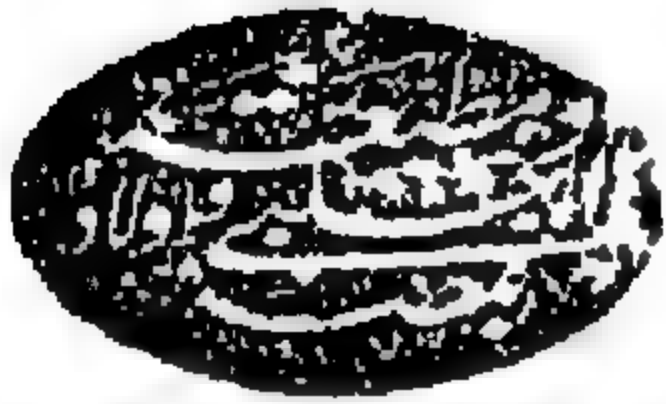
أول الربيعين سنة ١٣٤٣ من

هجرة سيد الكونين صلى الله

وسلم عليه وآله وصحبه

وكل منم اليه

آمين



﴿تقریظات﴾

ولملاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه قرطه جلة من العلماء الافاضل وعصابة من الفضلاء الامائل
بجملة تقاريف تشهد بفضل هذا الكتاب ومحاسن تقاريف تعلن بأنه فصل الخطاب منها ما قرطه
به علامة عصره وفهامة دهره من افتخر به عصره على الاعصار وصاح بلبل صيته في الاقطار
وفتح برائق فكره ما أغلقه الزمن من باب التحقيق وأظهر به انب ببحثه ما خفي من مكنون التدقيق
عين انسان الفضلاء التابعين مرجع العلماء الابطال وكهف الورد والقاصدين مدين المآرب
والآمال صاحب العزة والسعادة والاقبال والسيادة السيد الشريف النسيب والسند المنيف
الحبيب من أحياء فضائل الجويني ﴿سعادتا وفضيلتا والسيد أحمد بك الحسيني﴾ فتكرم بهذا التقرير
من فضله أقر الله عينه بنجلاه فقال بلغه الله الآمال

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه والمرسلين وعلى آله وصحبه
والتابعين وبعد فقد طالعت كثيرا من لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات نظم
الورقات في الاصول الفقهيات لناظم عقدها وناسج بردها العلامة المحقق والحبر المدقق
الاستاذ الشيخ عبد الحميد بن محمد على قدس المدرس بالمسجد الحرام فوجدته غرة في جبين الدهر
ودرة يقيمة في عقد نجر حوى من التحقيقات مارق وراق ومن المباحث ماراد بها وفاق أكثر الله
من أمثال مؤلفه الفاضل والنحرير الكامل بجواه نبيه المصطفى الكريم عليه وعلى آله أفضل
الصلاة والتسليم
الفقير اليه تعالى

أحمد بن أحمد الحسيني الشافعي
عني عنه آمين

ومنها تقريف أخيه وصديقه العلامة المفضل الفاضل علمه فيضان الرلال الاستاذ
كامل الفضل السنّي الشيخ جعفر بن أبي بكر البني دام فضله وهو
الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه وكل من ألهم رشده ﴿وبعد﴾ فقد
طالعت هذا الكتاب الشهيد المذاب المسمى لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات فوجدت
اسمه طابق مسماه ولفظه وافق معناه حوى من فوائد الأصول ما قد يتعذر اليه الوصول ومن
نقائس المعقول ما لم يحصره مقول فهو حري بأن يقتنى ويحافظ عليه ويعتني حفظ الله مؤلفه من
كل سوء وأبقاء بمتعابه غير مرزوء آمين

قاله نجلا ورعه وجلا المفتقر الى مولاه الغني
جعفر بن أبي بكر البني أحد خدمة العلم
بالمسجد الحرام غفر الله
ذنوبه والآثام

ومنها تقر يظ أخيه وصديقه أيضا العلامة المحقق والفهامة المدقق الاستاذ الفاضل

الشيخ محمد بن يوسف الحياط جاء الله تعالى من الاحطاط وهو

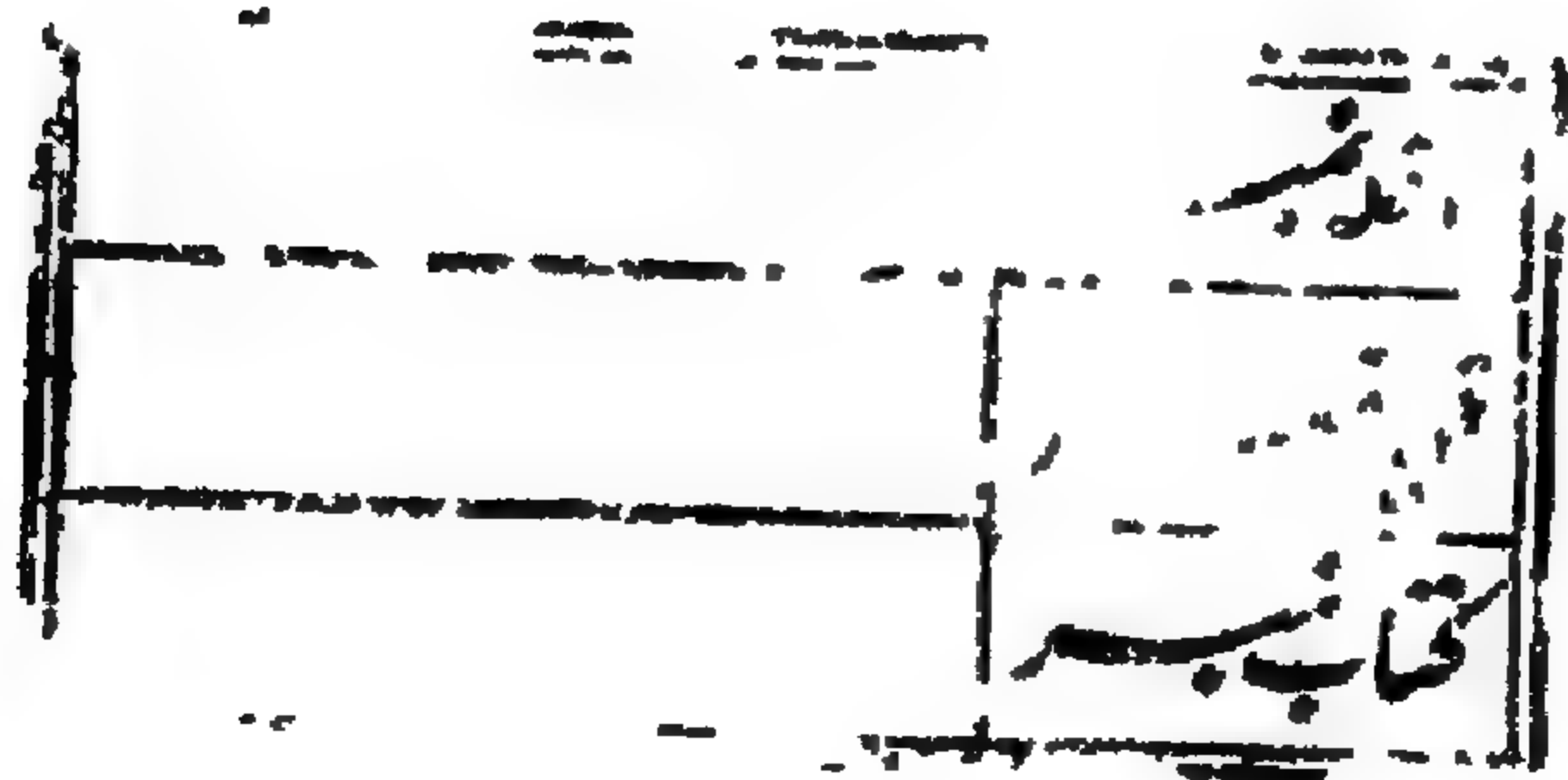
(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك يا من أحكم دينه فأقامه على أصول متينة ونصلي ونسلم على واسطة عقد النبيين القائل
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله الاتقياء وأصحابه الامناء وسلم تسليما كثيرا
(أما بعد) فقد اطلمت على الشرح الذي نفعه حضرة الفاضل المجيد الأنسي الشيخ عبد الجيد بن محمد
على القدسي المسمى (لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات) فوجدته شرحا قنوني في حل
المأثور المذكور بالاماني مع سلاسة المباني وإيضاح المعاني جزى الله مؤلفه خيرا الجزاء المستطاب وأعاد
بتصانيفه ذوى الصدق من الطلاب آمين بجاه الامين هذا وبعد أن ترجم بتقريظه ثرا القلم أخذ
يطريه بما نظم مؤرخا عام طبعه ونظام رونق صنعه فقال متوسلا بالآل

لله در أبي الارشاد من كملت * أوصافه وسمت فينا فضائله
عبد الجيد الذي ينمي الى قدس * أكرم به عالما فاقت منازل
له تأليف حداثت فوائدها * كم سهلت ما غدا صعبا تناره
قد أحرر العمر من تصيبه سفها * بصالح الحد في بر يواصله *
أبدى لطائف للتسهيل قد شرحت * نظم الاصول وكم عمت نوائله
ومد بدا طبعها للناس منتشرا * دارت كؤوس الهنا تشدو بلايله
يزيد (تقح) أخوال السعد أرخه * طع اللطائف قد زانت شمائله

١٥٨ ١٥٢ ٨١ ١٠٤ ٤٥٨ ٣٧٧

سنة ١٣٣٠



فهرست

لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات لتنظم الورقات

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٧	باب أصول الفقه
١٧	أبواب أصول الفقه
١٨	باب أقسام الكلام
٢٢	باب الأمر
٢٥	باب النهي
٢٧	باب العام
٣٠	باب الخاص
٣٥	باب المجمل والمبين
٣٧	باب الأفعال
٣٩	باب النسخ
٤٢	باب في بيان ما يفعله في التعارض
٤٥	باب الإجماع
٤٨	﴿خاتمة﴾ في أن جاحد المجمع عليه من الدين كافر قطعاً
	باب بيان الأخبار
٥١	باب القياس
٥٦	باب ترتيب الأدلة
٥٧	باب في المفتي والمستفتي والتقليد
٥٨	﴿فرع﴾ في بيان التقليد
٥٩	فصل في الاجتهاد

(تمت)

تطلب مؤلفات المرحوم الاستاذ الشيخ عبد الحميد قدس من مكتبنا
 ١ طالع السعد الرفيع في شرح نور البديع على نظم البديع المتضمن لدع الحبيب الشفيع رحمته الله وفي
 مقدمته رسالة في الكلام على البسملة والمبادئ العشرة من فنون البلاغة الثلاث
 ١ النحاتر القدسية في زيارة خير البرية رحمته الله

